يسارية

دورية تصدرها مجموعة الدراسات والابحاث في مجلة الثقافة الجديدة

1

أيـــار 2025

رئيس التحرير

د. صالح ياسر

ساهم في انجاز هذا العدد

أ. د. إبراهيم اسماعيل، أ. رشيد غويلب، سوران قحطان

Email:yasaaria2025@gmail.com

00964 772 846 7927

المحتويات

لماذا "يسارية"؟ ص2

دراسات فكريــة

انطونيو نيغري

- البدء من ماركس من جديد ص3

يوران ثيربورن

- ديناميكيـــات التفـــــاوت ص9

قراءات في الليبرالية الجديدة:

- هل باتت الليبرالية الجديدة طائرة بلا طيار؟ ص17
- صعود وانهيار اللبرالية الجديدة ص18

تجارب يسارية

جيريمي أدلمان و بابلو بريلوكا

- أميركا اللاتينية: الانتقال القادم ص20

بيتر مارتينز

- الطبقة العاملة وعسكرة أوروبا ص27

حـــــــــوارات

غابرييل روكهيل

- الحرب الثقافية البـــــاردة ص33

ارنستو تيوما

- اليســـــار في كوبـــــا ص41

لماذا "يسارية"؟

بعيداً عن أماكن المقاعد التي جلس عليها أعضاء الجمعية الفرنسية في عام 1789، ما زال مصطلح اليسار عصّياً على التعريف الشامل، فيما تضيف المتغيرات السريعة والدراماتيكية للأمر تعقيداتٍ مستمرة. فبعد أن كان اليسار يعني كل تيار سياسي يناهض الاستبداد والتخلف والتبعية والملكية الخاصة وما تفرزه من استغلال الانسان لأخيه الإنسان، صار مقتصراً لعقود على من يتبنى الاقتصاد المركزي المخطط والإدارة المجتمعية لوسائل الإنتاج ويلتزم بمجموعة قوانين محددة للتحول الاجتماعي والاقتصادي نحو مجتمع عادل.

وأدى الزلزال الذي هدّ التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الى توزع اليسار في أطياف مختلفة، يتبنى كل منها تعريفه المناسب لتوجهاته. وتعددت وجهات نظرها حول ماهية المجتمع المنشود، سواءً في أشكال ملكية وسائله للإنتاج، ودور السوق والتخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد، أو في الطرائق التي يمكن أن تُسلك للوصول إليه، ثورية كانت أم برلمانية أم اصلاحية.

وسرعان ما وجدنا أطيافاً، ابتعدت كثيراً عمّا كان يُعرف بالخط العام لهذا التيار، حيث اتسعت اجتهاداتها، في خضم سعيها لبناء بدائل للأحزاب البرجوازية المهيمنة، لتشمل فكرة الاستغناء عن الصراع بين الطبقات، واستبداله بالصراع بين الأغلبية المحرومة من الرفاهية والمتضررة من تغير المناخ، وبين الأقلية المسيطرة على السلطة والثروة. كما ظهر بينها مَن لم يعّد يرى أساس الوحدة في المصالح الطبقية المشتركة بل في الأفكار، ويتغافل عن الكثير من القواسم المشتركة بين العمال بغض النظر عن ثقافتهم وجنسهم واوطانهم، والنابعة من العمل المأجور والتعرض للاستغلال الرأسمالي، ويشكك بالحدود بينهم وبين غيرهم من الطبقات، وما إذا كانت موجودة موضوعياً في الواقع العالمي المعاش. وراحت بعض الاطياف ترفض الثورة وتتبنى نهج التعاون الطبقي مع قطاعات من الرأسماليين والطبقة الوسطى، عسى أن تحقق شكلاً "أكثر عدلاً" من الرأسمالية، ولا تقتنع باختزال النضالات في صراعات طبقية فقط، مضيفة لها صراع النسوية والعمل من أجل حماية البيئة وغيرها.

لكن اليسار المنحدر من تاريخ كفاحي مجيد، رصّعته مفاخر تحرير الشعوب من النير الاستعماري والنهب الإمبريالي، والمواجهات الباسلة مع الوحش النيوليبرالي وآليات السوق الرأسمالية، بقيّ مواجهاً رغم الجراح العميقة التي أثخنته تنظيمياً وفكرياً ومادياً، فأضاف لذلك التاريخ، شرف الصمود والجرأة ووضوح الرؤية والتفاؤل بالغد، وواصل المسير، لا عبر تنكب درع الحتمية التاريخية أو إضفاء العصمة على النصّ وتعليل انهيار التجربة بارتكاب بعض الأخطاء التطبيقية، بل في قراءة نقدية لكل ما مضى، والتعامل معه بتغييرات وتجديد يمّكنه من التفاعل مع المشكلات الحقيقية التي تواجه مجتمعاته، سواءً فيما يتعلق بحركة الفكر وسبل تغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية ورفض أية إعادة لإنتاجها، والبحث في الارتباط الإيجابي بين الفردي والجماعي، وفي شكل الدولة ودورها في مراحل الإنتقال للمجتمع اللاطبقي. وفي دور القيم الروحية ومنها الدين وتأثيرها على الوعي وأدواته، والكشف عن مقومات قدرة الرأسمالية نفسها على تجاوز الأزمات الطويلة والعميقة التي تواجهها، و"تجديد" جوانب معينة في بنيتها وديناميتها، ودور الشغيلة، تقليدية أم معاصرة، في التغيير المنشود.

وباتت أغلبية هؤلاء اليساريين تعّرف التيار بأنه طريقة للتفكير والتخطيط تنحو باتجاه تغيير جذري للواقع القائم على مختلف الأصعدة، بما يضمن تحقيق التحرر والعدالة. إنه برأيهم فعل بشري عام وتاريخي يفرضه التفاوت الاجتماعي في توزيع الثروة والسلطة، ولد مع قيام التقسيم الطبقي للمجتمع البشري وسيستمر حتى انتهاء هذا التقسيم. وإن كل ما حدث ويحدث سيضاعف الحاجة لتدقيق كل المفاهيم وتطويرها، فشجرة الحياة خضراء فيما تبقى النظرية رمادية.

وتأتي دورية "يسارية" هذه، كمحاولة للمساهمة في هذا الصراع الفكري وتلبية لضرورة حوار فكري مفتوح، يبحث في العلاقة بين النص والممارسة، وفي تحقيق التناغم بين نقد الواقع وبين الفكرة التي تفسره وتغيره. وإذ تَعد "يسارية" بأن تكون فضاءً مفتوحاً للجميع، ونافذة مشرعة للهواء الطلق، وورشة عمل مفعمة بالحركة والاختلاف الخلاق، ولإعمال العقل في الواقع وما يطرحه من متغيرات وأفكار ورؤى ومفاهيم، تدعو جميع المهتمين بتقدم اليسار الى رفدها بدراساتهم وبحوثهم وتصويباتهم ونصائحهم، لافتة عنايتهم لأهمية القضايا المتعلقة بالاشتراكية كخيار إنساني، وبالوحدة الجدلية بين الاشتراكية والديمقراطية بوجهيها السياسي والاجتماعي، وبالقاعدة الاجتماعية لمشروع اليسار وبالاقتصاد الذي يخدم توجهه الوطني والانساني، وبغير ذلك من مواضيع.

دراسات فكرية

البدء بـ ماركس من جديد

أنطونيو نيغري

انطونيو نغيري Antonio Negri (1933- 2023) فيلسوف وعالم إيطالي، متخصص في مجالي السياسة وعلم الاجتماع. له العديد من المؤلفات من بينها (Marx Beyond Marx: Lessons on the Grundrisse) ومنها ايضا (Empire) مع مايكل هاردت. تُرجمت المادة عن عرض بالإنكليزية لنص ايطالي عنوانه (Ricominciare da Marx, sempre di nuovo، كان نيغري قد قدمه في مؤتمر (The (re)Birth of Marx(ism): Haunting the Future) الذي عقد في جامعة ماينوث، في 4 أيار 2018. نشرت العرض دورية (فلسفة راديكالية)، العدد 203 في ديسمبر/ كانون الاول 2018.

المصدر:

Antonio Negri, 'Starting again from Marx', trans. Arianna Bove, *Radical Philosophy* 203, December 2018, pp. 3–9.

لماذا علينا ان نبدأ، مرة أخرى، بماركس؟ هل هذا لأننا شيوعيون؟ كلا، هذه الإجابة ليست مقنعة. حيث يمكننا ان نبدأ من مكان آخر، من لينين مثلا او من ماو؛ كما يمكننا ان نثق باطمئنان ان الحركات النسوية او النضالات المناهضة للعنصرية ليست بحاجة الى ماركس؛ بل يمكننا حتى ان نفكر ان ماركس، بسبب مركزيته الاوروبية، قد صار عدوا. ان كتابة تبرير او دفاع عن ماركس ليس ما ابتغي تقديمه هنا. ان هذا ليس اسلوبي. لقد كرهت، لفترة طويلة، الماركسيين الدائميين، وكل دعوة لقراءة ماركس تحوله الى نظام مغلق، مغلق الى درجة بحيث انه لا يمكن تقديمه بتمامه دون الانخراط في صراع داخلي تافه مع شيوعيين آخرين.

بدلا من ذلك، اود هنا ان أوضح وجهة نظري، لماذا لا يمكننا الاستغناء عن ماركس إذا كنا شيوعيين؟ ولماذا يمكن لماركس، ان يكون، حقا، وسيلة هائلة في تقدم الشيوعية؟ ان الشيوعية تعزز الايمان بأن هذا العالم لا يطاق. لأن هذا العالم يجبرنا على العمل من اجل تعزيز سلطة وثروة السادة. وهي، أي الشيوعية، تبين لنا ان تناقضات الرأسمالية لا يمكن "إصلاحها" أبدا، وهي تؤدي اساسا الى شقاء العمال، والى الحرب، والى تدمير البيئة. ان الشيوعية تعزز، أيضا، الايمان بإمكانية تحطيم هذا العالم، وبإمكانية تحرير إنتاجية العمال من عبودية العمل المأجور، وانشاء مؤسسات مشتركة للحرية والسلام والرفاهية.

لنشرع إذا في حديثنا حول لماذا، وكيف، علينا ان نبدأ بماركس من جديد. على المرء أن يفعل ذلك لأن هناك العديد من الأشخاص ممن اعتادوا ان يطلقوا على أنفسهم ماركسيين قد ارتدوا وأعلنوا التوبة، بل أعلنوا ان الماركسية قد عفا عليها الزمن. ومن الواضح أن الثورة الروسية هُزِمَت وأن الديمقراطية الاشتراكيـــة

تعاني الامرّين؛ الا ان المشاكل التي دفعت ماركس إلى بناء منظور شيوعي لا تزال قابعة أمام أعيننا، وهي تتفاقم بسبب النفاق البرجوازي ومخازي السياسات النيوليبرالية. بينما تعاليم ماركس، والجدال معه، تبدو لي، ما زالت ضرورية لثلاثة أسباب.

السبب الأول سياسي. ان مادية ماركس تساعدنا على إزالة الغموض عن كل مفاهيم تناغم وارتقاء التطور الرأسمالي، وهي تؤكد، بالضد من هذه المفاهيم، على طابعه المتناقض. فرأس المال يخلق علاقات اجتماعية متناقضة. ونشاطات التدمير تكمن داخل هذه العلاقات، ويشترك فيها، بمقاييس متساوية: البروليتاري، والمناضل، والفيلسوف. وتكمن ساحة المعركة "داخل وضد" رأس المال. ان "داخل وضد" يعني اننا ضمن علاقة قوى، علاقة غير متكافئة وغير قابلة للاختزال بين قوتين، هما رأس المال وقوة العمل، ولهذا السبب، فإن رأس المال لا يحدد كموضوع للدراسة فقط، ولكن كعدو يواجهنا أيضا. ان قراءة سياسية لرأس المال تتطلب ان يتم التعبير عن المعرفة والبحث باعتبارهما "وجهة نظر" طبقية، باعتبارهما معرفة وقوة لمنظور طبقي، وبالتالي، ستؤكد الطبقة باعتبارها ذاتاً.

ان العديد من الرفاق، وبصورة مفهومة تماما، منزعجون من الاثار الرهيبة للاستغلال. لقد كنا شهودا، في سياق الازمة التي حلت بنا منذ 2007، على مدى انحطاط ظروف إعادة انتاج الحياة، وعلى مدى تقلص وتدهور "العمل الضروري"، ما أدى الى جعل الاحتجاج، ضد المعاناة والشقاء المفروضة على البروليتاريا والطبقة العاملة، امراً معقولاً. هذا الاحتجاج أو الاستنكار ليس من الأشياء التي نرفضها بكل تأكيد. ولكن، في مثل هذه الظروف، سيكون من السهولة نسيان تعاليم ماركس من ان العامل قوي دائما. فبدون فعل العامل لا يوجد انتاج للقيمة. والرأسمالية لا وجود لها بدون قوة انتاج العمال. وانا لا أقول هذا لأنكر معاناة العاملين وغير العاملين، ولكن لأؤكد على القوة التي تمثلها البروليتاريا، حتى في أسوأ ظروف استغلالها. ان ما يروى عن العامل الذي تم اختزاله الى "حياة عارية" هو خرافات متشائمة. فكل بحث، وكل لحظة مساهمة في حياة العمال، وكل صراع، يقدم لنا الصورة المعاكسة: صورة مقاومة، وصراعا، وكراهية للعدو. إن التأكيد على الطبقة كذات، بناؤها في عملية الذتونة (subjectivation)، هو اول وأكثر مساهمات ماركس أهمية، لكل من أصبح قادرا على إدراك الاستغلال، ولكل من يرغب في محاربته.

اننا نعيش في الطغيان الرأسمالي، كما يتكشف في كل من المصنع والمجتمع. ومع ذلك فإن رأس المال يعجز عن تجاهل القيمة الاستعمالية لعمل العمال، ولقوة العمل. وعجزه هذا يتفاقم كلما تعمق الطابع الاجتماعي لقوة العمل الإنتاجية. ولهذا السبب، تخضع العلاقة الرأسمالية دوما لهذا التناقض، تناقض قد ينفجر في أي لحظة، تناقض يواجهنا كل يوم، بطريقة مبتذلة الا انها فعالة، وأعني بذلك مسألة الأجور. فبمجرد ما يتم تحديد عملية شراء قوة العمل في السوق الرأسمالية، يصبح واضحا على الفور انه لا يوجد هناك تبادل متساو: فالتبادل عدائي. نحن جميعا على اطلاع على تلك اللحظة التي يصف فيها ماركس في المجلد الأول من كتابه (رأس المال) تحول القيمة الفائضة المطلقة الى قيمة فائضة نسبية، وحلل فيها تشكل الصناعة واسعة النطاق. وتتخلل هذا التحول نضالات العمال حول "يوم العمل"، ويؤدي إلى نشوء تناقض حقيقي: "الحق ضد الحق". وكما استنتج ماركس: "بين الحقوق المتساوية، تقرر القوة"[1]، وهذا هو ما يسمى بالسياسة الطبقية. وقال في مصطلحات أقوى وأكثر دقة في نقده للاقتصاد السياسي: "يرتبط عنصران مختلفان مع الانقسام بين فائض القيمة والأجور، والذي يعتمد عليه تحديد معدل الربح بشكل أساسي، قوة العمل ورأس المال. انها دوال ذات متغيرين مستقلين وهي تضع حدا بعضها لبعض، والتقسيم الكمي للقيمة المنتجة ينشأ من التمييز النوعي بينهما"[2].

لقد تعلمت ممارسة السياسة، كما فعل العديدون غيري، من خلال النظر الى الأجور باعتباره "متغير مستقل" داخل العلاقة الرأسمالية. ان اكتشاف هذا العداء المستمر أكثر فأكثر، والذي تصعب عملية السيطرة عليه أكثر فأكثر، هذا التناقض الذي - وان لم يكن بالإمكان تسويته - الا انه يمكن تحقيقه من وجهة نظر قوة العمل ككل، ومن قبل الطبقة العاملة؛ كان يمثل الأداة الضرورية لإجراء استقصاء سياسي، او بالأحرى استقصاء مشترك مع المستغلين، قادر على التفرع من الأسئلة حول تنظيم الصراع في المصنع الى تنظيم الصراع في المجتمع ككل، من اهداف حول مطالب الأجور الى الصراع من اجل الرفاهية، من الاحتجاج ضد تقليص الحريات المفروض على النضالات العمالية الى الثورة على ظروف إعادة الإنتاج وحرية الحياة. لم تكن هناك قوانين موضوعية يجب التقيد بها، ولكن كان لا بد من تطوير ذلك المتغير المستقل (المادي والسياسي) والذي تم تحديده بواسطة عملية ذتونة (subjectivation) النضال الثوري: المشاريع التأسيسية التي يجب تحقيقها دائمًا في سياق تحرير العمل/ التحرير من العمل، والتي تشكل في حد ذاتها المجتمع والتاريخ.

السبب الثاني الذي يجعلنا لا نستطيع التخلي عن ماركس هو النقد. يواصل ماركس نقده للرأسمالية عبر أنطولوجيا تاريخية، متجددة دوما ومفسرة بالصراع الطبقي. وهو نقد ينطلق من وجهة نظر الطبقة العاملة المستغلة ويضعه في حركة. بالتالي، فإن المنظور النقدي ضروري باعتباره تحليلا للعلاقة بين رأس المال وقوة العمل، الطبقة العاملة في حركة. انه يمكننا من تتبع دورة رأس المال ومن فهم تطورها وازماتها، لمساعدتنا على فهم تحولات رأس المال والطبقة العاملة، ووصف "التكوين التقني" للعلاقة الاستغلالية للطبقة العاملة المضطهدة، في ظروف زمنية ومكانية فريدة، وفي النهاية، يساعدنا في تنظيم "تكوينها السياسي" من منظور المقاومة والثورة. إن استقلالية وتحولات وجهة نظر الطبقة العاملة تشكل محور النقد. يطرح النقد وجهة نظر الطبقة باعتبارها حركة.

أودُّ أن احكي لكم، عند هذه النقطة، عن "زمن آخر"، عندما قررنا فيه "إعادة البدء مع ماركس". في الستينيات والسبعينيات [في إيطاليا]، وفي مواجهة انتهازية اتحادات النقابات العمالية والانحطاط العقائدي للفكر الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والأممية، بدأنا نهاجم، الحصار النقابي للعمال، تحت قيادة النقابة العمالية في المصنع، من وجهة نظر الطبقة العاملة.

لقد كنا، في ذلك الحين، قد أدركنا، أثناء قراءة كتابي رأس المال والغروندريسة، أن عمل الطبقة العاملة ذو شقين، ويتكون من نشاطين، أحدهما متعارض مع الآخر: قوة العمل المستغلة (كرأس مال متغير) والعمل الحي، خلاق القيمة. ومن أجل تحرير العمل من الاستغلال، كان لا بد أن يبدأ النضال في المصنع، ضد النظام القمعي الذي فرضه السيد وشرعنته الديمقراطية الاجتماعية. من هناك، من العلاقات الصناعية، وفي الظروف المباشرة للعمل، كان لابد أن ينشأ شكل بنّاء من المقاومة. لقد كنا نمقت تبريرات المعاناة والتقوى التي تحفز التضامن، مجرد التضامن، وعلى الرغم من اننا أيضا كنا فقراء، فقد أردنا أن نجعل ثروة العامل، الفائض من العمل الإنتاجي، واضحا. كان هذا اكتشافًا للعمل الحي كقوة، ونفوذ، وذاتية، باعتباره الفرصة الوحيدة للإنتاجية والثورة. سمح لنا هذا الاكتشاف بتوفير الأسس لانتفاضة الطبقة العاملة، وتنفيذ بداياتها. لاحقا، عندما استهدفت سياسات العلاقات الصناعية الجديدة، في سبعينات القرن العشرين، افراغ وتدمير المواقع الصناعية وإزاحة الطبقة العاملة، وبناء مقاطعات صناعية تعتمد على العمل الأسري، وظروف الاستغلال شبه الاستعبادية لعمالة المهاجرين، كنا نواجه عملية مشابهة لـ "تراكم بدائي" آخر بحسب مفردات ماركس.

ان الذي دفعنا إلى البدء في توسيع مفهومنا للطبقة العاملة هو هذا التحول من خضوع المجتمع الرسمي إلى خضوعه الحقيقي تحت سلطة رأس المال. مرة أخرى، تم ذلك دائمًا بمفردات ماركس، ذلك أن مفهوم "الطبقة"، حيث تحدث زيادة القيمة (Valorisation) الرأسمالية، هو وحده الذي يمكن أن يمثل نقطة الانفجار. كان من الضروري تحديد [أي الطبقة] موقعها ومداها، كثافتها وزمنيتها (temporality). الآن، مع تحول الاستغلال إلى اجتماعي وانتشاره إلى الخدمات، والى تداول السلع وإعادة انتاج الحياة، وحيث لم يعد استخراج القيمة الفائضة يحدث في المصنع فقط بل انتشر في جميع أنحاء المجتمع، كان لا بد من توسيع مفهوم الطبقة العاملة؛ لقد طورنا، إذاً، مفهوم "العامل الاجتماعي Socialised worker".

ومن خلال هذا المفهوم، تعاملنا بشكل مباشر أيضاً مع القيود التي يفرضها المفهوم التقليدي للطبقة العاملة من حيث العرق والجنس. فقد اطلق الرفاق، المنتمون إلى المجموعة التي كنت مناضلا فيها، وهي مجموعة (قوة العمال *Potere Operaio*)، حركة "أجور العمل المنزلي"؛ أولى الحملات التي طالبت بأجور منفصلة عن العمل في المصانع. ولم تكن القضية تتعلق بالجدال البسيط ضد مفهوم "مركزية المصنع" وكيفية عمل قانون قوة العمل: لقد هاجمت علاقة الإنتاج وإعادة الإنتاج كما فهمتها الدوغمائية الماركسية تقليديا. وكان لابد من إصلاح هذه العلاقة إذا كان لها أن تعمل. وعندما تم تجديدها، أصبحت مفتوحة أمام آفاق النضالات الاجتماعية الأوسع نطاقا حول الرفاهية، وعلى نحو أكثر مباشرة، عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فقد شملت، في ستينيات القرن العشرين البعيدة، قضية الإجهاض والصحة وتعليم الأطفال.

ذات الشيء ينطبق على عمل المهاجرين: سواء المهاجرين المحليين ام أولئك الذين دمجوا مغامرة الهجرات القارية مع استغلال العمل الصناعي أو الزراعي أو المنزلي. تحت مسمى "الحق في الهروب" من البؤس. كنا قد دافعنا ونظّرنا عن النضالات من أجل المساواة في الأجور بين العمال المحليين والمهاجرين، والنضالات من أجل إلغاء الفوارق في الأجور بين شمال وجنوب إيطاليا؛ وتحركنا على مسارات الهجرات الأوروبية (أصبحت فيما بعد طرقاً سريعة). شعرنا، بعد تطوير مفهوم العامل الاجتماعي بهذه الطريقة، بمخاطر رؤية مفهوم جديد للطبقة يكون مجرد "وعاء" لهويات مختلفة، لتحويل تجديد مفهوم الطبقة العاملة الى مجرد رمز قد يوظف لمجرد تجميع اختلافات، هي مقدما، ثابتة أنطولوجيا. ولكننا سرعان ما تغلبنا على هذا الخطر. في الواقع، لم نكن في حاجة إلى استعارات [جديدة] لتحل محل مفهوم الطبقة العاملة، وهو المفهوم الذي استمر على الرغم من اشتماله على تمايزات. بدلا من ذلك، برهنت أشكال وأهداف النضالات التي نظمها "العامل الاجتماعي"، أن تطوير المفهوم لم يكن غامضا ولا مصطنعًا. لقد انتقلنا من النضالات حول الأجر إلى النضالات حول الدخل، ومن إضرابات المصانع إلى الإضرابات الاجتماعية، وما إلى ذلك؛ أصبحت أهداف الرعاية الاجتماعية أكثر مركزية باعتبارها حقلا يتبارى بين جنباته كل من عقد الأجور والحرب الطبقية. في تلك الفترة، بين الستينات والسبعينات، تجددت الحرب الطبقية، وتجلت في المشاركة النشطة لطبقات أخرى، إلى جانب العمال، أولئك الذين يشاركون في الخدمات وإعادة الإنتاج.

في إيطاليا، قضى القمع الشرس على فرصة هذا التحول من الجماهير إلى العامل الاجتماعي لاتخاذ شكل تنظيمي. بينما، في فرنسا، تخللته، كما هو معتاد هناك، حلقات كبيرة من التعبئة والنضال: 1986 في المدارس؛ 1990 في المستشفيات، من قبل الممرضات؛ 1995 عمال السكك الحديدية، إلخ. لقد كان هناك أيضا تحول جلي في "أشكال" النضال عندما

انتقلت من المصانع الى الساحات واعطت قوة للحركات الاجتماعية.

السبب الثالث الذي يجعلنا نتمسك بماركس، وان نبدأ من جديد في التخطيط لنضالات الحاضر، هو أن مساهمته النظرية جعلت من الممكن، وقد فعلت ذلك على مدى القرن الماضي، تتبع تفاقم أزمة الرأسمالية الناضجة بشقيها، الليبرالي والاشتراكي؛ كما جعلت من الممكن تتبع ظهور معارضة طبقية مناسبة وتنظيم حركات التحرير ضد القوة الاستعمارية والإمبريالية. وبفضل نظرية ماركس، أصبحنا في وضع أفضل لبناء جسر بين الماضي والمستقبل. دعونا نستخدم مثالاً على هذا أيضًا، أو حتى وربما هذا أفضل، دعني أقدم لكم دافعين لهذا. الأول، هو تفسير المجلد الثاني من رأس المال، حيث يتنبأ ماركس، من خلال تحليل نقدي لتداول السلع والاستحالة الاجتماعية لاستغلال العمل، بمفهوم "المشترك". والدافع الثاني، هو مناقشة بعض الأمثلة على التطورات المبكرة في النضالات من أجل "المشترك".

ولنبدأ بالمجلد الثاني من كتاب رأس المال. يطور ماركس، هنا، تحليلاً لشروط "الخضوع الحقيقي" للمجتمع تحت رأس المال. فيُظهر كيف يمكن للرأسمالية أن تستوعب العمل الاجتماعي (socialised labour) ليس "شكلياً" فقط، في سلسلة من البنى التي تحافظ على خصوصيتها الفردية، ولكن أيضاً "حقيقياً"، في تعاون العديد من البنى الفردية التي أصبحت غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها بشكل منفصل. والآن، بافتراض أن المجتمع قد خضع "بصورة حقيقية" لرأس المال بالكامل، وبطريقة لا تغير شكله الخارجي فحسب، بل وأيضاً أشكال إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع نفسه. هذه التحولات لا يمكن فهمها باعتبارها أشكالاً خارجية، وآلية، ولا معنى لها، من "الصنمية fetishism" فحسب. يتعين علينا أن ننظر إلى خضوع المجتمع لرأس المال باعتباره حقيقياً، يتعين علينا أن نفترض أن رأس المال يعمل على المستوى الاجتماعي، وعلى هذا المستوى يتعين علينا أن نحدد أشكال إنتاج القيمة، وابتزاز واستخراج الفائض؛ وعلى هذا المستوى، وفي هذا الحقل، يتعين علينا أن نفهم أساليب نضال قوة العمل ضد رأس المال. ارجو ان تسامحوني لكوني أبدو متحذلقا نوعا ما. ولكن، من اجل تأكيد حقيقة الخضوع، يستعيد ماركس نظريات الدورة الاقتصادية في المجلد الثاني من كتاب رأس المال، وذلك لإظهار الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج الرأسمالي، كما تفعل الصيغ الدورية. يلاحظ ماركس، في الصيغة (سَ- سَ)، وهي صيغة الاستهلاك الاجتماعي الفردي والجماعي، أنه في ظل الخضوع الحقيقي، "فإن التحول ليس نتيجة لتغيير شكلي في موقع ينتمي إلى عملية التداول فحسب، بل هو بالأحرى التحول الحقيقي الذي خضع له شكل الاستخدام وقيمة مكونات السلع في رأس المال الإنتاجي في عملية الإنتاج"[3]. وفي نفس النقطة، يؤكد ماركس على أن تكوين رأس المال الاجتماعي الكلي يمثل "ثورة حقيقية في القيمة"، وأن نتيجة هذه الحركة تؤثر على الأجزاء المكونة لقيمة المنتج الاجتماعي سواء من حيث التبادل أو من حيث الاستخدام. "إن أولئك الذين يعتبرون الاستقلال الذاتي للقيمة مجرد تجريد، ينسون أن حركة رأس المال الصناعي هي هذا التجريد في نشاطه"[4] حيث يقصد ماركس بالتجريد قدرة رأس المال الاجتماعي على إعادة تركيب كل ثورة في القيمة، وكل تحول عنيف لها، بل وحتى أكثر من ذلك، كل محاولات جزء أو قسم من رأس المال لجعل نفسه مستقلاً. إن هذا التغير ضروري للغاية لتمكين تحليله لرأس المال من إرجاع العلاقة بين التداول والإنتاج إلى مصفوفة تنمية القيمة (valorisation) التي وضعها ماركس: "إن الطريقة التي تحل فيها المكونات المختلفة لرأس المال الاجتماعي الإجمالي، والتي تشكل رؤوس الأموال الفردية مكونات تعمل بشكل مستقل فقط، الواحدة مكان الاخرى بالتناوب في عملية التداول، سواء فيما يتصل برأس المال أو فيما يتصل بالقيمة الزائدة، ليست نتيجة للتشابك البسيط للتحولات التي تحدث في تداول السلع، والتي تشترك فيها أعمال تداول رأس المال مع جميع العمليات الأخرى لتداول السلع، بل تتطلب أسلوبًا مختلفًا من التحقيق"[5].

إننا لا نستطيع أن ننظر إلى المقولات التحليلية في تكونها بل باعتبارها دالة للصراع الجدلي في المجموع الاجتماعي. وعند هذه النقطة فقط تصبح النظرية سلاحاً للصراع الطبقي. وما يترتب، مباشرة على ذلك، هو أن رأس المال الاجتماعي لم يعد من الممكن اعتباره نتيجة لعملية "المنافسة" التي من شأنها أن تحدده، وكأن القوانين التي تدعمه ناجمة عن الحرب التي يشنها أصحاب الأعمال الصغيرة ضد بعضهم البعض. كلا بالتأكيد، بل إن القوانين التي تحكم رأس المال الاجتماعي الإجمالي ليست سوى تلك التي تنشأ عن التناقض، عن الصراع الطبقي. ولذلك، يستلزم تحول المجتمع من "الخضوع الشكلي" إلى "الخضوع الحقيقي" للرأسمال الجماعي، كنتيجة أولى وجوهرية، وهي أن "الاستبداد" الرأسمالي على الطبقة العاملة في المصنع، يمتد إلى المجتمع بأكمله، فيقضي على "الفوضى" التي بدت في البداية وكأنها مهيمنة في لعبة السوق.

ويترتب على هذا قيام قوة العمل الاجتماعية، الباطنية، لهذا التحول، بتقديم نفسها باعتبارها تجريدًا يمتد على عالم الخضوع كله، أي المجتمع بأكمله. ان نظريتنا هي ان هناك "مشترك"، وهو يحارب، من داخل عملية تنمية القيمة الاجتماعية الرأسمالية، كل قفص من شأنه ان يحبسه. فلماذا نعتبر هذا التجريد قوة مشتركة؟ لأنه يتحقق ويتجسد من خلال تعاون العمال في العملية الإنتاجية، وهو التعاون الذي يصبح أكثر اتساعًا وأكثر قوة مع تقدم التطور الإنتاجي لرأس المال.

سيصبح هذا التعاون أكثر اتساعا، لأن الاستجابة الرأسمالية لنضالات الستينيات والسبعينيات، كانت، كما رأينا، هجر المصانع، او افراغها من العمال إذا ما تم الحفاظ عليها. ولكن بالنسبة لرأس المال، كان هجر المصانع يعني الاستثمار في المجتمع بأكمله عبر الخدمات الإنتاجية، ووضعها في خدمة إنتاج السلع. اما بالنسبة للعمال، كان التنقل المكاني والمرونة الزمنية صيغاً للتعبير عن الاستقلال النسبي للعامل بأشكال جديدة من التعاون على مستوى المجتمع، وهي وان كانت اشكالا خاضعة الا انها كانت مستقلة عن السيطرة المباشرة في المصنع. وقد نجح رأس المال في تقييد هذا الاستقلال من خلال تحول العمل المأجور الى بريكاريا (precarisation).

من جهة أخرى، سيصبح هذا التعاون أكثر قوة لأن الاستجابة الرأسمالية الثانية للدورة الكبرى من نضالات العمال كانت، إلى جانب التوسع المكاني والاجتماعي لعمليات العمل، تطويرا هائلا لأتمتة وحوسبة العمل. وبالتالي، كان استيعاب مجالات التعاون الاجتماعي متطابقا مع استيعاب ـ في الفكر العام ـ طاقات فكرية ولغوية جديدة (لقوة العمل المتعلمة حديثًا). لقد حققت الإنتاجية العامة للعمل قفزة هائلة إلى الأمام، ولكنها قبل كل شيء عززت التعاون الاجتماعي بين الأشخاص المنتجين، لأن العمل المعرفي يزدهر بفضل التعاون اللغوي، والمعرفة التي تجعله على ما هو عليه، والابتكار الفريد الذي ينتجه. وبالتالي، ينمو استقلال العمل الحي في مواجهة العمل الميت الذي يرغب في تنظيمه. وهكذا يُفرض التعاون المشترك.

إن هذا التحول الجذري للعمل الحي يخلق مشاكل كبيرة لرأس المال في السيطرة على قوة العمل. ولا يستطيع رأس المال أن ينجح في إخضاع هذا الاستقلال النسبي للعمل الحي الاجتماعي والمعرفي إلا من خلال الإدارة من الأعلى.

وعلى هذا فإن استخلاص القيمة الاجتماعية، من جانب قطاع المال، بواسطة حوكمة صارمة بشكل متزايد لعملية العمل الاجتماعي يحل محل الاستغلال المباشر للعمل الفردي الذي كان نموذجياً لتقنيات الإدارة القديمة، وبالتالي، فإن التمييز التقليدي بين عالم الإنتاج "الحقيقي" والإدارة النقدية للإنتاج لم يعد سارياً. والآن أصبح من المستحيل التمسك بهذا التمييز، ليس فقط من الناحية السياسية، بل وأيضاً من الناحية العملية من وجهة نظر داخلية للعملية الاقتصادية بشكل عام. وعلى هذا المستوى، تعتمد الرأسمالية على الريع. وبدلاً من إعادة استثمار الأرباح، يعيد كبار الصناعيين تدويرها في آليات الريع. يصبح هذا التدوير، الريع، عصارة حياة رأس المال؛ حيث يلعب الريع دوراً أساسياً في تداول رأس المال والحفاظ على النظام الرأسمالي: فهو يحافظ على التسلسلات الهرمية الاجتماعية وسيطرة رأس المال.

إن النقود تتحول أيضاً إلى المقياس الوحيد للإنتاج الاجتماعي. وهكذا نصل إلى تعريف النقود باعتبارها الدماء، او الدورة الداخلية، او الشكل حيث تدمج القيمة التي يتم خلقها اجتماعياً في النظام الاقتصادي ككل. وهنا نجد تبعية المجتمع الكاملة لرأس المال. إن قوة العمل، نشاط المجتمع، تندرج تحت هذا المال الذي هو في الوقت نفسه مقياس وسيطرة وقيادة. وحتى الطبقة السياسية جزء داخلي من هذه العملية، والسياسة ترقص على هذا الحبل المشدود. ونظراً للوضع، فمن المنطقي أن يحدث انقطاع ـ أي انقطاع ـ داخل هذا الإطار. وان كنت اذكر هذا بصورة استفزازية، الا انه ليس هذا فحسب: فنحن بحاجة إلى تخيل كيف سيكون بناء السوفييت، وكيف يمكن دفع النضال، والسلطة، والجماهير والعامة نحو هذا الواقع الجديد والمنظمات الشمولية الجديدة للمال والتمويل. إن الجماهير مستغلة، ولكنها تُستغل اجتماعياً، تماماً كما كان العامل يُستغل في المصنع. ومع اخذ ما ذكر أعلاه بعين الاعتبار، فإن الصراع على الأجور يتأكد على المستوى الاجتماعي (وفي المال). إن رأس المال يشكل دوماً علاقة (بين هؤلاء الذين في السلطة والعمال)، يتم في إطارها إخضاع قوة العمل للمال. ولكن إذا ظلت علاقة رأس المال ثابتة، فإن أي انقطاع يتحدد في إطارها.

ويمكن تفسير أزمة عام 2007، التي لا نهاية لها، على أنها بدأت من هذه الفرضيات. إن الأزمة تنبع من الحاجة إلى الحفاظ على النظام من خلال مضاعفة الأموال (كانت القروض العقارية، مع الآلية الفظيعة كليا التي نشأت عنها، بمثابة نظام مصرفي لعملية الاستيلاء على القيادة العالمية لدفع تكاليف إعادة الإنتاج الاجتماعي لقوة عاملة متمردة). نحن بحاجة إلى أن نضع أيدينا على هذا الشيء من أجل تدمير قدرته على القيادة. يجب ان لا نخطئ في ذلك. وعلى النقيض من التفسيرات التي ترى في الأزمة سببها

انفصال قطاع المال عن الإنتاج الحقيقي، فإن قناعتنا هي أن التحول نحو قطاع المال ليس انحرافاً لا إنتاجيا وطفيليا من الحصص متزايدة من القيمة الفائضة والادخار الجماعي. هذا ليس انحرافاً: إنه شكل جديد من أشكال تراكم رأس المال داخل عمليات جديدة من الإنتاج الاجتماعي والمعرفي للقيمة. إن الأزمة المالية التي تتطور أمام أعيننا يجب تفسيرها على أنها استجابة لانسداد في عملية تراكم رأس المال الذي ينتجه العمل الحي على الصعيد العالمي؛ وكنتيجة انفجارية مترتبة على تراكم رأس المال، كصعوبة واجهتها هذه العملية في إقامة نظام لأشكال التراكم الجديدة.

كيف يمكن الخروج من أزمة من هذا النوع؟ لا يمكن الخروج من هذه الأزمة إلا من خلال ثورة اجتماعية. واليوم، أي صفقة جديدة (New Deal) لا يمكن أن تؤدي إلا إلى حقوق جديدة في الملكية الاجتماعية للحاجيات المشتركة ـ وهو الحق الذي يتعارض بوضوح مع الملكية الخاصة. بكلمات أخرى، إذا كان كل الوصول إلى "الصالح العام" حتى الآن يتخذ شكل "دَين خاص"، فمن الآن فصاعدا يصبح من المشروع المطالبة بنفس الحق في شكل "دخل اجتماعي".

لقد وعدتكم سابقا بإعطائكم دافعًا ثانيًا للسبب الثالث، السبب النظري، لماذا يجب أن نبدأ من ماركس مرة أخرى، دافع عملي مستمد من النضالات. إن النضالات الأخيرة تؤدي إلى هذا المجال، مجال المشترك (realm of the common)، وإعادة تخصيصه لصالح العمال والمواطنين. أريد أن أذكركم بأن هذه النضالات تتعلق بالخيرات المشتركة للطبيعة، والنضالات من أجل إعادة تخصيص المياه في المجتمعات الحضرية، ومن اجل جودة الهواء، ومن اجل الدفاع ضد الغزو الكيميائي والمدمر لبيئة الأرض، والنضالات من أجل الحياة، والنضالات البيئية بشكل عام. كما ان هناك نضالات تعارض الاستيلاء الرأسمالي على الإنتاج الاجتماعي للمشترك (*social production of the common*)، واستغلال المعرفة، والهيمنة الرأسمالية على الاتصالات والبنى التحتية اللوجستية للإنتاج الاجتماعي؛ والنضالات ضد الاستيلاء على الإنتاج الفكري، وضد حقوق النشر، وضد مصادرة براءات الاختراع، ومن أجل الاستخدام الشفاف والديمقراطي للخوارزميات. وأخيرا، هناك نضالات تعارض الانتزاع المالي للقيمة الفائضة الاجتماعية، دفاعا عن دخل المواطن غير المشروط، ونضالات تعارض الملكية الخاصة، وهي الآن تعرف نفسها على أنها تناضل من أجل ديمقراطية الاستيلاء الجماعي على جميع منتجات التعاون الاجتماعي. لقد أدركت الحكومات الرأسمالية هذا التحول في أشكال النضال. ومن الأمثلة على ذلك تجربة حركة (ZAD of Notre-Dame-des-Landes) والتي احتلت مئات الهكتارات من الأراضي لمنع بناء مطار عديم الفائدة. فبعد انتصار المحتلين وسحب المشروع، اقترحت الدولة عقودًا لإضفاء الجماعية التي تشكلت وترسخت في المنطقة من خلال احتلال الأراضي والمقاومة النشطة ضد الشرعية على الشركات ومشاريع المضاربة. ما هو شرط هذه العقود؟ أن أولئك الذين يوافقون على توقيعها يفعلون ذلك كأفراد، كأشخاص عاديين؛ وبهذه الطريقة، رفضت الدولة إضفاء الشرعية على المشاريع التي نشأت بشكل جماعي من خلال تجربة مشتركة وأوجدت مجتمعًا مشتركًا.

دراسات فكرية

ديناميكيات التفاوت

عرض لدراسة نشرها يوران ثيربورن في سردية اليسار الجديد بعددها 103/ العام 2017.
يوران ثيربورن عالم اجتماع سويدي، من مواليد 1941، حائز على جائزة لينين، ويعمل أستاذا في جامعة كامبرج البريطانية، وهو ماركسي معروف.
المصدر: Göran Therborn, Dynamics of Inequality, New Left review, 103, Jan./Feb. 1917

رغم أن الفوارق في الثروة والسلطة والمكانة، بين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء، وبين الشباب والشيوخ، قديمة بطبيعة الحال، فإن مفهوم عدم المساواة يبدو حديثاً، رغم محاولة الديانات الخلاصية العظيمة ـ البوذية والمسيحية والإسلام ـ التلميح إلى مفاهيم المساواة بين النفوس البشرية، والتي قد تتطور في بعض الأحيان إلى مساواة متجذرة في هذا العالم، وليس العالم الآخر. ويمكن هنا أن نذكر على سبيل المثال، الدفاع الشهير عن السكان الأصليين في أميركا من قِبَل القس الإسباني بارتولومي دي لاس كاساس، أو حملة مكافحة تجارة العبيد التي شنها مناهضو العبودية الأنجلوساكسونيون. وقد وفرت هذه المفاهيم الإلهام للانتفاضات الشعبية، من حرب الفلاحين الألمان في عشرينيات القرن السادس عشر إلى تمردي تايبينغ وتونغهاك العظيمين في الصين وكوريا في القرن التاسع عشر.

ولكن المفهوم العلماني الحديث للمساواة تشكل في سياق النضال الذي خاضته البرجوازية الأوروبية ضد الأرستقراطية الحاكمة، وهو النضال الذي اختارت فيه الكنيسة الرسمية ورجال الدين الكبار، أياً كان شكل المسيحية، الجانب الثاني، ودفعوا لاحقاً الثمن في العلمانية الفريدة التي سادت أغلب أنحاء أوروبا.

وقد ركز نضال البرجوازية على المساواة الوجودية في شكلها القانوني، متحدية امتيازات الأرستقراطية، التي كانت أكثر بروزاً في فرنسا، ودعواتها بأنها نوع من البشر متفوق على عامة الناس. ولكن هذه المساواة المدنية بين السادة المتعلمين من أصحاب الأملاك، عبر الثورات على جانبي الأطلسي، سرعان ما كادت تنقرض جراء الاستقطابات الاجتماعية الحادة التي أوجدتها الرأسمالية الصناعية، حيث دخل التفاوت الاجتماعي الساحة السياسية والأجندة الفكرية.

وإذا كان من الممكن النظر إلى المساواة باعتبارها القيمة المحددة لليسار الحديث، كما زعم نوربيرتو بوبيو، فإنها كانت مدمجة بمفاهيم أخرى لدى حركة الطبقة العاملة والقومية التقدمية والنسوية، كقضايا الحرية والتحرر والاشتراكية، أو تسير جنباً الى جنب مع مطالب ملموسة بتوفير فرص العمل والأجور

العادلة والضمان الاجتماعي والحرية الجنسية والاستقلال الوطني وما إلى ذلك.

والآن بعد أن فقدت العديد من هذه المفاهيم طابعها الواضح، فيما تتحول أشكال التفاوت إلى أشكال جديدة أكثر شدة وتنهار الحصون المؤسساتية القديمة، يصبح انتقاد التفاوت والاهتمام بالمساواة، كعملية وأفق وليس كحالات، أكثر مركزية.

وفي هذا السياق، يتساءل أمارتيا سين عن "عدم المساواة في ماذا؟" ويجيب "عدم المساواة في إمكانيات الأداء البشري"، مقدماً أساساً نظرياً مستداماً للمساواة، مناسباً لكل من الفلاسفة الاجتماعيين، الذين ضاعوا في الطوباوية القومية، والاقتصاديين المعاصرين الذين لا يجهلون ماركس فقط بل وريكاردو ايضاً.

واعتماداً على رأي سين، فإن عدم المساواة هو بناء تاريخي، حيث في ظل النظام العالمي الحالي، تُحرم أغلبية البشر من القدرة على تحقيق قدراتهم الكاملة، ويموت ستة ملايين طفل سنوياً قبل بلوغهم سن الخامسة، ولا تزيد فرص البقاء لأولئك الذين يولدون في أفقر 20% من سكان العالم عن نصف فرص البقاء لأغنى خمس سكان العالم. وفي الهند، يعاني ما يقرب من نصف السكان من التقزم البدني والعقلي في مرحلة الطفولة، وهو الإعاقة التي لن يتعافى منها كثيرون بشكل كامل أبداً، فيما تظهر مشاكل الإنتماء الطبقي

على صحة الأطفال في بريطانيا أيضا، حالما يبلغون سن 22 شهراً، أي ربما يكون التفاوت هو "الجريمة الأكبر ضد الإنسانية".

ميلانوفيتش

على مدى السنوات العشرين الماضية، أصبح التفاوت مرة أخرى شاغلا رئيسياً، أو على الأقل غير قابل للإهمال، للاقتصاديين، حتى وضعته الأزمة المالية في عام 2008 على جدول أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الرأسمالي في دافوس. وعلى الرغم من أن العديد من هؤلاء الاقتصاديين يعمل في مؤسسات أمريكية، حيث تهيمن واشنطن على هذه المهنة، فقد سلط الأوربيون منهم الضوء على هذه المشكلة، ومنهم أنتوني أتكينسون، وهو بريطاني حاد البصر ومقيم في نافيلد، والفرنسي فرانسوا بورغينيون خبير الاقتصاد التنموي وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، والمؤرخ الاقتصادي كريستيان موريسون، والاقتصادي المؤرخ توماس بيكيتي وزميله السابق إيمانويل سايز، الذي يعمل الآن في بيركلي، والإيطاليون الباحثين العالميين جيوفاني أندريا كورنيا، الذي كان يعمل سابقا في اليونيسيف، وأندريا براندوليني والمؤرخين الاقتصاديين الهولنديين الحذرين مثل يان لويتن وفيليبس زاندن.

إن أكثر هؤلاء المحللين إثارة للاهتمام هو برانكو ميلانوفيتش، المولود في يوغوسلافيا عام 1953، والحاصل على شهادته كخبير اقتصادي من جامعة بلغراد، والذي ركزت أبحاثه الأولى على إدارة العمال لأنفسهم. وقد تناولت أطروحته للدكتوراه، التي اكتملت في عام 1987، مسألة التفاوت الاقتصادي في يوغوسلافيا، وكانت رائدة في استخدام البيانات الجزئية من مسوحات الأسر هناك. وفي أوائل التسعينيات انتقل إلى الولايات المتحدة، وانضم إلى قسم الأبحاث في البنك الدولي، ومن عام 1996 إلى عام 2007 قام بالتدريس في جامعة جونز هوبكنز. وقد أظهر أول عمل رئيسي له ارتفاع التفاوت في أوروبا الشرقية مع استعادة الرأسمالية هناك (أو حسب المصطلحات الليبرالية المهذبة، "الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"). وهو يعمل الآن في جامعة مدينة نيويورك، كمحلل تجريبي لمجموع التفاوت الاقتصادي العالمي، في تعارض تام مع توماس بيكيتي، الذي يركز على حصص الدخل القومي لأغنى 10 إلى 1 في المائة من سكان بلدان محددة.

في عام 2005، ميز ميلانوفيتش في كتابه "عوالم متباعدة" بين مفاهيم مختلفة للتفاوت العالمي. قارن الأول بين بلدان العالم المختلفة من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ظل هذا المقياس "الأممي" لعدم المساواة مستقراً بشكل أساسي من عام 1950 إلى عام 1980، إذا ما تجاهلنا نقطة صغيرة حوالي عام 1960 عندما أصبح عدد من البلدان الأفريقية مستقلاً، وبالتالي تم تضمينه في الإحصاءات لأول مرة، ثم ارتفع بشكل حاد من عام 1980 إلى عام 1995، ثم استقر بعد ذلك على هذا الإرتفاع.

النهج الثاني يقيّم البلدان حسب عدد السكان، مع إعطاء الأهمية الواجبة للصين والهند. وفقًا لهذا المقياس، كان التفاوت العالمي في انخفاض منذ بدأت السلسلة الزمنية في عام 1952، حيث كان معدل النمو في الصين سلبيًا بين عامي 1913 و 1950، في حين كان معدل النمو في الهند صفرًا بالكاد. ولكن من عام 1950 إلى عام 1973، صار معدل النمو في هذين البلدين 4.9 و 3.5 في المائة على التوالي.

ومع ذلك، كانت مساهمة ميلانوفيتش الأكثر أصالة هي تحليله للبيانات الأولية في الأرشيف الاساسي للبنك الدولي الخاص بمسوحات الأسر الوطنية لإنتاج مقياس ثالث لعدم المساواة العالمية، وهذه المرة صار يشمل جميع وحدات الأسرة في العالم.

كان هذا النهج لا يعتمد على ما يتلقاه كل أمريكي أو صيني من الدخل الوطني، بل يتم تصنيف أغنى الأسر الصينية ضمن أغنى 1٪ عالميًا، في حين أن دخل الأمريكيين من الطبقة العاملة سيسمح لهم فقط بالدخول إلى أغنى 20٪ في العالم، وبهذا يصبح ممكناً فهم التفاوتات داخل البلدان والتفاوتات بين البلدان في نفس الإطار.

والآن يقدم ميلانوفيتش في كتابه الأخير "التفاوت العالمي" مجموعة مذهلة من الأطروحات حول أنماط وديناميكيات التفاوت على مستوى الكوكب، مع التكهنات حول اتجاهاته المستقبلية وتداعياته السياسية. وبالاستفادة من تحليله لبيانات المسح الدولي للأسر من عام 1988 إلى عام 2011 (عصر العولمة المرتفعة، وسقوط الكتلة السوفييتية، وصعود الصين والأزمة المالية) يقدم ميلانوفيتش توضيحا رائعا لكيفية إعادة توزيع دخل العالم عبر الكوكب، الشكل التالي. ويتم

حساب المكاسب النسبية في الدخل الحقيقي للفرد لكل نسبة مئوية من سكان العالم، من أفقر الناس إلى أغنى 1% منهم، حيث:

FIGURE 1: *Relative gain in real per capita income by global income level, 1988–2008 (2005 international dollars)*

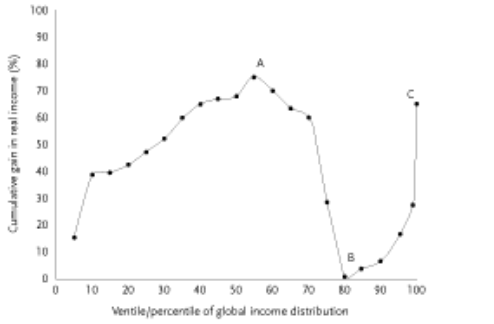

Source: Milanovic, *Global Inequality*, p. 11.

ـ تمثل المجموعة (أ) الأكبر، وتقع بين الدرجتين 50 –60 على مقياس توزيع الدخل العالمي، وهي "الطبقة المتوسطة الناشئة" في الصين والهند وتايلاند وفيتنام وإندونيسيا. إن دخول هؤلاء الناس قد زاد بنسبة 70% أو أكثر منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ويشير ميلانوفيتش إلى أنه "نظراً لأنهم ما زالوا فقراء نسبياً مقارنة بالطبقات المتوسطة الغربية، فلا ينبغي لنا أن ننسبهم إلى وضع الطبقة المتوسطة في البلدان الغنية (من حيث الدخل والتعليم).

ـ المجموعة ج، وهم أغنى 1% على مقياس توزيع الدخل العالمي، الذين ارتفعت دخولهم بنحو 65%، ونصف هؤلاء أميركيون (والواقع أن أغنى 12% من الأميركيين ينتمون جميعاً إلى أغنى 1% في العالم) ومعظم البقية من أوروبا الغربية واليابان وأوقيانوسيا.
ـ المجموعة ب، وهم في الموقع الثمانين على مقياس توزيع الدخل العالمي، وهم أغنى من الطبقة المتوسطة الآسيوية الناشئة، أميركيون من الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الدنيا، وأوروبيون ويابانيون.

إن هذا هو الأساس الاقتصادي للانتعاش العالمي في آسيا الناشئة، والاستياء الشعبي في أوروبا والولايات المتحدة، وغطرسة أثرياء العالم. ولكن ميلانوفيتش، من خلال توضيح الصورة، يُظهِر أيضاً المكاسب المطلقة في الدخل الحقيقي للفرد في نفس الفترة. فإذا أخذنا الزيادة الإجمالية في الدخل الحقيقي العالمي عند 100، فإن البيانات تُظهِر أن 60% من هذه المكاسب ذهبت إلى أعلى 5% من سكان العالم. ومرة أخرى، كان أداء الأسر من الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة سيئاً نسبياً (الشكل التالي).

FIGURE 2: *Percentage of absolute gain in real per capita income received, by global income level, 1988–2008 (2005 international dollars)*

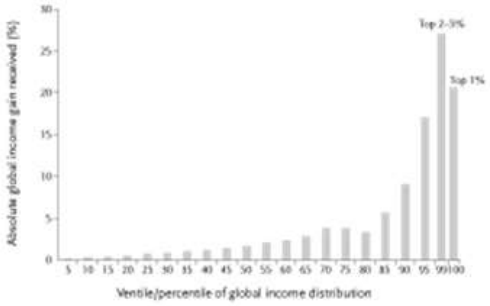

Source: Milanovic, *Global Inequality*, p. 25.

ويواصل ميلانوفيتش استكشاف هذه الديناميكيات بالتفصيل، فيفحص أولاً توزيع الدخل داخل الأمم على الأساس الطبقي، ثم على تأثير الموقع في حصول تقدم أو تراجع اقتصادي للأمة داخل النظام الدولي، قبل أن يجمع بين هذه الأبعاد، لرسم تاريخ التفاوت الاقتصادي العالمي على مدى الـ 200 عام الماضية، وحتى أعقاب الأزمة المالية.
إنه يزعم بأن التفاوت في اقتصادات الدول الزراعية المكتظة بالسكان، كان وحتى بداية القرن التاسع عشر، منظماً بشكل كبير على أساس الطبقة، وكانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومستويات معيشة المزارعين الكفاف وملاك الأراضي، تختلف بنسبة تزيد قليلاً على 20٪ من بلد إلى آخر، ومستويات الدخل راكدة فعليًا وكانت التغييرات ناتجة إلى حد كبير عن عوامل خارجية "خبيثة" كالطاعون والمجاعة والحرب.
مع ظهور التصنيع الرأسمالي في القرن التاسع عشر، أدت معدلات النمو المرتفعة في أوروبا وأميركا الشمالية إلى زيادة التفاوت الدولي، حيث ارتفع متوسط الدخول المتزايد في العالم الأطلسي قياساً ببقية العالم. كما ارتفع التفاوت داخل البلدان الرأسمالية الصناعية في الموجة الأولى في البداية، وذلك بفضل العائدات المرتفعة على رأس المال والأجور التفاضلية. ومع ذلك، بحلول منتصف القرن العشرين، انخفضت التفاوتات القائمة على الطبقة داخل البلدان إلى أدنى مستوياتها التاريخية. ويشير ميلانوفيتش إلى أن هذا يرجع جزئيا فقط إلى العوامل "الخبيثة" التي أكد عليها بيكيتي، مؤخرا في شكل مبالغ فيه في كتاب والتر شيدل "المساوي العظيم"، تدمير الأصول في الحربين العالميتين.
وكان التحدي "الحميد" المتمثل في العمل المنظم سياسيا هو الأكثر أهمية في خفض التفاوت القائم على

الطبقات عالمياً. ويكتب ميلانوفيتش بأن خفض مستويات التفاوت في الدخل والذي جاء نتيجة للصراعات الاجتماعية والسياسية، العنيفة أحيانا، تم داخل "بيئة اقتصادية أوسع"، وتحكمت فيه معايير حددتها ظروف التجارة العالمية، وإمدادات العمالة، ووفرة رأس المال والموارد القابلة للاستغلال. وفي منتصف القرن العشرين، ساعدت النقابات العمالية القوية وأحزاب العمال، فضلا عن مثال الاتحاد السوفييتي وقوته العسكرية، في تقييد قوة رأس المال في كل مكان. كانت الولايات المتحدة نفسها تدفع باتجاه إجراء إصلاحات جذرية في الدول التابعة خلال الحرب الباردة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.
لكن في الوقت نفسه، بقيت الفجوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة غير مسبوقة في تاريخ العالم، فدخل العديد من العمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة صار أعلى من دخل الطبقة المتوسطة وحتى المتوسطة العليا في آسيا وأفريقيا. وفي عام 1970، وصل التفاوت بين الدول ذروته حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالدولار الدولي 20 ضعفا لنصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده.
جلبت الثمانينيات والتسعينيات انعطافة أخرى ذات حدين، فبينما تباطأت اقتصادات الأطلسي، انطلقت معدلات النمو الصينية بديناميكية لم يتمكن الغرب من إدارتها أبدًا ولم تنافسها سوى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في العقود السابقة، ما أدى إلى تقارب بين مستويات الدخل الوطني في اسيا بشكل خاص.
اليوم، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالدولار الدولي بالكاد أربعة أضعاف نظيره في الصين. وفي الوقت نفسه، بدأت التفاوتات داخل البلدان في النمو مرة أخرى، وخاصة في الغرب حيث تم استبدال التصنيع بالخدمات وحدث ركود في الأجور المتوسطة، في حين ارتفعت الدخول العالية والعائدات على رأس المال المضاربي، وشمل ذلك الصين أيضاً ودول العالم ما بعد الشيوعية. وباستخدام أحدث البيانات المتاحة (2011)، يظهر تقرير التفاوت العالمي أن هذه الاتجاهات استمرت وتسارعت أثناء الأزمة المالية والركود الأعظم في العالم الأطلسي، ما عزز تحول الديناميكية الاقتصادية إلى آسيا.

الاتجاهات المستقبلية

وحول مستقبل التفاوت في الدخل، يرى ميلانوفيتش اتجاهين رئيسيين:
الأول، هو استمرار التقارب العالمي "القائم على الموقع"، حيث سيتطابق نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي مع متوسط نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي، حتى لو تباطأ معدل النمو في الصين إلى 5 في المائة بحلول أربعينيات القرن الحالي وذلك بسبب النمو الكبير في آسيا. فعند المقارنة بين 1970 و2013 سنجد بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي قد زاد بمقدار 1.9 مرة فقط، فيما تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا خمسة أضعاف تقريبا خلال نفس الفترة، ولم تتمكن أميركا اللاتينية، على الرغم من ثرائها في البداية، من النمو بالقدر الكافي لتتقارب مع أوروبا وأميركا الشمالية (الجدول 1).

TABLE 1: *Growth record of various regions of the world between 1970 and 2013 (2005 international dollars)*

Region	Average 1970 GDP per capita (population weighted)	Ratio of 2013 to 1970 GDP per capita (across countries)
Africa	2,900	1.9
Asia	2,200	4.9
Latin America	7,000	2.0
Postcommunist transition countries	8,300	2.4
Western Europe, North America, Oceania	19,700	2.3
World	6,400	2.6

Source: Milanovic, *Global Inequality*, p. 171.

وإذا ما وضعنا في الحسبان عدد السكان، فلا تزال هناك فجوات ضخمة بين متوسط الدخول الوطنية (الشكل التالي):

FIGURE 3: *Distribution of world population by real GDP per capita of the country in which they live, 2013*

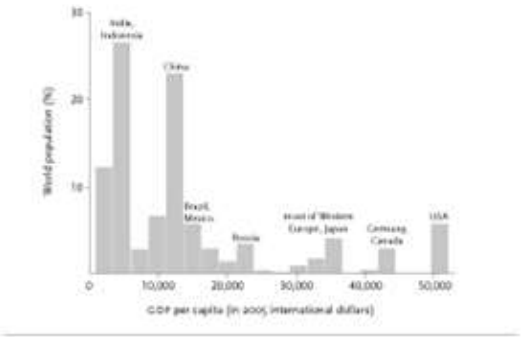

Source: Milanovic, *Global Inequality*, p. 34.

وسوف تتخلف بعض الاقتصادات أكثر عن الركب، بما في ذلك البلدان ذات النمو السكاني المرتفع، ولا تبدو المساواة العالمية ظاهرة في الأفق. ويظل لبلد المنشأ تأثير أكبر على فرص حياة الفرد مقارنة بالطبقة التي يولد فيها، وهو ما يسميه ميلانوفيتش "ضريبة المواطنة"، فإذا ولد المرء في الولايات المتحدة، فسوف يكبر في اقتصاد يبلغ متوسط الدخل القومي فيه

93 مرة أعلى من متوسط الدخل القومي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يصبح من الاستراتيجية العقلانية لعمالها الهجرة إلى بلد أكثر ثراءً، بغية مضاعفة الأجور أو زيادتها ثلاث مرات.

الثاني، هو ما يسميه ميلانوفيتش التفاوت الدوري "الطبقي" داخل الاقتصادات الوطنية. وبدلاً من فكرة المنحنيات التي شخصها مفكرون اقتصاديون كثيرون، مشيرين الى ارتفاع التفاوت الاقتصادي أولاً مع التطور الرأسمالي ثم تراجعه، كما حدث في الغرب بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، يرى ميلانوفيتش نمطاً دورياً من التفاوت المتصاعد والهابط، والذي يطلق عليه موجات كوزنتس، أو الدورات، التي تحركها عوامل اقتصادية وسياسية.

في رأيه، يمكن النظر إلى الارتفاع الحالي في التفاوت في الدخول في الغرب باعتباره صعودًا لموجة كوزنتس الثانية، والتي كانت مدفوعة بشكل أساسي بالتكنولوجيا وصدمة العرض من العمالة التي جاءت مع انفتاح الصين وانهيار الاشتراكية فضلاً عن اختفاء القيود السياسية التي كانت مفروضة على رأس المال ذات يوم. وفي جمهورية الصين الشعبية نفسها، لا يزال التفاوت في ارتفاع في المرحلة الأولى من موجة كوزنتس الأولى، حيث يتم الجمع بين التصنيع والانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية. وفي الصين، يأمل ميلانوفيتش أن تعمل سوق العمل المشددة والضغوط من أجل رفع الأجور على موازنة التأثيرات "الخبيثة" لتركيز رأس المال والنظام السياسي الجامد، ما يؤدي إلى انخفاض "حميد" في التفاوت على غرار ما قاله كوزنتس. ولكن في الولايات المتحدة، لا تلوح مثل هذه المساواة في الأفق، حيث لن يتم توزيع المكاسب الناجمة عن العولمة بالتساوي.

الخلاصة

ميلانوفيتش اقتصادي تجريبي للغاية، بل هو أقرب إلى المؤرخ الاجتماعي وعلم الاجتماع منه إلى المنظر الاقتصادي، ويقدم عمله على بيانات مسح الأسر تقدماً حقيقياً في معرفتنا بمستويات المعيشة العالمية المتغيرة، ويساعدنا في رؤية كيف تغير العالم، خاصة خلال الفترة الأخيرة من 1988 إلى 2011، التي يعد كتابه (التفاوت العالمي) قراءة أساسية لها.

وهو أيضاً ناقد لعصرنا، يتمتع بنظرة ثاقبة للتعقيدات، وبصيرة للمستقبل حيث يصوغ تنبؤاته بلغة من الحذر الحكيم. وعلى العكس مما كان عليه العالم في عام 1917، يعتقد ميلانوفيتش أن مستويات التفاوت الحالية لا تشكل تهديداً متوسط الأجل للرأسمالية بحد ذاتها، رغم إنه يحدد خطرين يهددان الرأسمالية الديمقراطية:

- حكم الأثرياء، حيث يستعين بعالم السياسة الأميركي لاري بارتلز، الذي تناول في كتابه "الديمقراطية غير المتكافئة" (2008) استيلاء الطبقة الثرية على النظام السياسي الأميركي بالتفصيل.
- النزعة القومية التي يبدو ترابطها مع أوروبا جليا.

ويخلص الى أن الإدارة الأميركية الجديدة، الترامبية، تشكل مزيجا مذهلا من حكم الأثرياء وردود الفعل القومية. يثير كتاب "التفاوت العالمي" عددا من القضايا المفاهيمية والتحليلية والمنهجية والسياسية والاجتماعية، التي سنتطرق هنا إلى بعض منها.

من الناحية المفاهيمية، يثير عمل ميلانوفيتش سؤالا مثمرا للغاية، ما هو أقصى مستوى مستدام من التفاوت أو الاستغلال؟

قد لا يوجد نظرياً هذا الحد، فإمدادات وفيرة بما فيه الكفاية من العمالة غير الحرة قد تجعل من الممكن بناء سور الصين العظيم أو أهرامات الجيزة ثانية دون القلق بشأن ما إذا كان العمال سيبقون على قيد الحياة، طالما كان من الممكن تجديد صفوفهم. ولكن السؤال الذي طرحه ميلانوفيتش دقيق للغاية بالنسبة لأي تاريخ من عدم المساواة، وقد يكون من الصعب الإجابة عليه في الأمد القريب التاريخي. وبوجه عام، قد نستطيع أن نؤكد على أن المجتمع الأكثر ثراءً، يستطيع احتواء قدر أعظم من التفاوت؛ ومع وجود هذا القدر الهائل من الثروة حوله، فإن حتى أفقر الناس يستطيعون البقاء على قيد الحياة على فتات منها. وربما لا تزال أغنى دول العالم الحديث قادرة على العمل بمعامل جيني الى ما يقرب من الحد الأقصى – ربما يصل إلى 99.

وفي عمل سابق، استخدم ميلانوفيتش وزملاؤه أجور العمال غير المهرة كمقياس لمستويات الكفاف الدنيا لحساب ما يسميه الماركسيون نسب الاستغلال، أي نسبة الفائض الذي تستولي عليه الطبقة الحاكمة إلى قيمة الناتج الإجمالي للبلاد، بعد خصم متطلبات معيشة السكان:

وجد أن نسبة الاستغلال من جانب النخبة الحاكمة بلغت حوالي 100% من الحد الأقصى المستدام في الهند المغولية في عام 1750، وإسبانيا الجديدة (المكسيك) في عام 1790، والمغرب الفرنسي في عام 1870، وكينيا البريطانية في عام 1927، والهند البريطانية في عام 1947، مؤكداً بقوة على أن الاستعمار كان مربحاً للغاية بالنسبة للقوى الحضرية ولم يترك سوى القليل، إن وجد، من الفوائد الاقتصادية للمستعمرين.

بيد أن القضية الرئيسية هنا ليست القياس الدقيق للنهب في كل حالة بعينها، بل انارة طبيعة التفاوتات الرأسمالية المعاصرة. فعلى سبيل المثال، كان التفاوت في الدخل في إنجلترا في عام 1688 مساويا تقريبا للمستويات التي نراها في الولايات المتحدة اليوم؛ ولكن في الحالة الأولى، كان معدل الاستخراج أكثر من 60% من الحد الأقصى المحتمل، بينما في الولايات المتحدة المعاصرة يتجاوز قليلا 40% ، وهو ما يعادل مستويات المعيشة في الوقت الحاضر، حتى حين يتلقى ما يقرب من 15% من الأميركيين كوبونات الطعام.

اللحاق بالركب

يميز ميلانوفيتش بين نمطين منفصلين من أنماط التفاوت في الدخول من الناحية التحليلية، كما رأينا، هما:

- دورات كوزنتس، التي تعمل داخل الاقتصادات الوطنية،
- وعملية "اللحاق" غير المتساوية، التي تعمل بين البلدان.

فما هي فائدة هذه المفاهيم ــ وما هي العلاقة بينهما؟

فيما يتصل بالتخمينات المستمدة من كوزنتس، يبدو الرهان على ارتفاع وانخفاض التفاوت رهاناً أكثر أماناً كثيراً من التنبؤ بميل غير محدد في أي من الاتجاهين. ولكن هذا يظل مجرد تخمين، حيث تفتقر الدورات إلى أي أساس نظري سليم. فهل هناك أي منطق واضح لها، بعيداً عن النتائج العرضية للصراعات الطبقية؟ من ناحية أخرى، تتمتع فكرة دورة كوزنتس بميزة تحفيز البحث عن متغيرات حاسمة مؤيدة للمساواة، سواء كانت "خبيثة" (كانت الحربان العالميتان حاسمتين في تحريك الاتجاهات الاقتصادية المتساوية بين القوى المشاركة) أو متغيرات "حميدة" كالسياسة المساواتية وانتشار التعليم وشيخوخة السكان والتغيير التكنولوجي لصالح ذوي المهارات المنخفضة.

لا يقدم التفاوت العالمي أي تفسير للأنماط المتنوعة للتقارب الدولي، انطلاق شرق آسيا والركود المزمن في أمريكا اللاتينية والنمو المتعثر المتكرر في أفريقيا. وعلى الرغم من صعود الصين، يؤكد ميلانوفيتش أن هذا لا يزال عالم فرانز فانون من التفاوت الجذري بين البلدان، وليس عالمًا ماركسيًا من الفجوات المتسعة بين الأغنياء والفقراء. صحيح أن التحليل التجريبي الذي قدمه ماركس للرأسمالية قد تجاوزته الأحداث في بعض النواحي، حيث بلغ الاستقطاب الاقتصادي بين العمالة ورأس المال، تحت سيطرة رأس المال، ذروته في بريطانيا وفرنسا في ستينيات القرن التاسع عشر، في وقت قريب من صدور المجلد الأول من كتاب رأس المال. وبحلول عام 1894، عندما ظهر المجلد الثالث، كان التفاوت بين البلدان قد تجاوز بالفعل التفاوت القائم على الطبقة داخل البلدان. ومع ذلك، لا يمكن اختزال التاريخ الاجتماعي في الإحصاءات الاقتصادية. فقد تنبأت نظرية ماركس في تحرير الطبقة العاملة من خلال جهودها الخاصة وساهمت في صعود الحركات العمالية التي قيدت الدوافع الاستغلالية للنظام الرأسمالي، والتي بلغت ذروتها في دول الرفاهة في أوروبا الغربية. إن الجناح الثوري للماركسية لم يصنع ثورة أكتوبر فحسب، ما أثار الآمال الجذرية في مختلف أنحاء العالم، بل أدى أيضاً إلى ولادة انتفاضات شعبية مناهضة للإمبريالية، حيث كانت التعبئة الطبقية حاسمة في كثير من الأحيان ــ والتي نجحت، على المستوى الاجتماعي والسياسي، إن لم يكن على المستوى الاقتصادي، في التغلب على "عدم المساواة القائم على الموقع" الذي اقترحه ميلانوفيتش.

ومن الناحية المنهجية، وكما أشرنا أعلاه، فإن المشاكل التي تنطوي عليها أي دراسة للتفاوت العالمي هائلة. وهناك أسباب وجيهة للتشكيك في موثوقية وإمكانية مقارنة المسوحات الأسرية التي استند إليها ميلانوفيتش في عمله، والتي تم إعدادها وفقاً لمواصفات متفاوتة في البلدان المختلفة. في الصين، استُخدمت منهجيات مختلفة لإجراء مسوحات للأسر الريفية والحضرية قبل عام 2010، ومنذ أن تم توحيد المنهجيتين في عام 2013، لم يتم الإعلان عن أي بيانات جديدة.

ورغم أن ميلانوفيتش وزملاءه أجروا بعض التعديلات لمراعاة التمثيل الناقص المحتمل للأثرياء للغاية وتأثير معايير تعادل القوة الشرائية المختلفة، فإنهم لا يستطيعون التعويض بالكامل عن حقيقة مفادها أن بعض المسوحات ــ وخاصة في أوروبا والأميركيتين ــ تقيس الدخل، في حين تقيس مسوحات أخرى ــ وخاصة في أفريقيا وآسيا ــ الاستهلاك.

وعلى العموم، يتوزع الاستهلاك على طول السلم الاجتماعي بشكل أكثر توازناً من الدخل، وذلك لأن الادخار يقع في الطرف الأعلى والاقتراض يقع في الطرف الأدنى. وعلى هذا فإن مزيج مسوحات الدخل والاستهلاك يثير الشكوك حول مستوى التفاوت العالمي كما أفاد ميلانوفيتش: معامل جيني بلغ 67 لعام 2011، مع تعديله إلى 73-76 لمراعاة الدخول العليا. وما زلت متشككاً في هذه المحاولات البطولية لقياس التفاوت العالمي، فجنوب أفريقيا وحدها تضم ستة تجمعات حضرية يبلغ معامل جيني فيها 70-75؛ ومن الصعب أن نصدق أن الكوكب ككل لن يكون له مدى تفاوت أعظم من مدينة واحدة. ومع ذلك، فإن التركيز الرئيسي لعمل ميلانوفيتش ليس على القياس الدقيق للتفاوت العالمي، بل على أنماطه واتجاهاته المستقبلية

وتداعياته السياسية، فهو على النقيض من العديد من خبراء الاقتصاد، لا يخشى اتخاذ مواقف سياسية واضحة.

إن السياسات التي يعتبرها الأكثر معقولية للحد من التفاوت في الدخل القومي في القرن الحادي والعشرين لا تعتمد على دولة الرفاهية الأوروبية بل على النموذج الرأسمالي في شرق آسيا. ويزعم أنه إذا كان من المقرر أن تدخل منحنيات الموجة الثانية من كوزنتس في مرحلة هبوط، فمن غير المرجح أن يكون هذا مدفوعاً بنفس القوى التي خفضت التفاوت في الدخل في القرن العشرين، سواء كانت حميدة كالتعليم والتحويلات الاجتماعية والتأميم، أو خبيثة كتدمير الثروة من خلال التضخم المفرط والحروب. وبدلاً من ذلك، يقترح الحد من التفاوت في ملكية الأصول، إلى مستويات أقرب إلى المستويات السائدة في كوريا واليابان وتايوان. وتتضمن السياسات الرامية إلى تعزيز مثل هذا التحول زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يدعم ميلانوفيتش بقوة فكرة زيادة تنقل العمالة كوسيلة لتحقيق المساواة في الدخول العالمية. ففي الوقت الحالي، لا يوجد سوى 230 مليون مهاجر على مستوى العالم، أي نحو 3% من سكان العالم، ولكن استطلاع رأي أجرته مؤسسة غالوب يشير إلى أن 700 مليون مهاجر – أي نحو 10% من سكان العالم – يرغبون في الانتقال إلى بلد آخر إذا ما استطاعوا. وباعتباره من دعاة المساواة العالمية، ينتقد ميلانوفيتش بشدة "المساواة في بلد واحد" التي طرحها راولز، ولكنه ينتقد أيضاً سياسات الهجرة "التمييزية" التي تمنح العمال المهرة امتيازات خاصة في كندا وأستراليا والمملكة المتحدة؛ ويزعم أن هذه السياسات تجعل العالم الفقير أكثر فقراً، حيث يتم تشجيع مواطنيه الأكثر تعليماً على المغادرة.

ويوجه ميلانوفيتش انتقادات لاذعة إلى أولئك الذين يهتمون بالمساواة القانونية للمهاجرين في بلدانهم، في حين لا يبالون بمحنة العمال خارج حدودهم – أو على سبيل المثال، يحتجون على المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين في دول الخليج، لكنهم يلتزمون الصمت إلى حد كبير إزاء المعاملة اللاإنسانية في البلدان التي أتوا منها. وعلى الرغم من ظروف عملهم القاسية، التي يندد بها ميلانوفيتش، فإن أجور الخليج تمثل مع ذلك مكافأة لأسرهم، وقد تكون تقليصا للتفاوت العالمي. وكخطوة أولى نحو إزالة الحواجز التي يفرضها العالم الغني على الهجرة والحد من استياء السكان المستقبلين، يوصي ميلانوفيتش بنسخة أكثر لطفا من نموذج الخليج، مع حل وسط بشأن المساواة بحكم القانون – منح العمال المهاجرين حقوقا وفوائد محدودة فقط، ولكن السماح لعدد أكبر منهم بالدخول.

إن أهم الانتقادات الرئيسية التي تعيب أعمال ميلانوفيتش الغنية هو تركيزه التقليدي على التفاوت الاقتصادي فقط. لأن تأطير التفاوت الاجتماعي بالدخل وحده – حجم محافظ الناس – هو نهج قاصر النظر للغاية. وأظن أن أحد الأسباب وراء عدم بذل أي جهد سياسي مستدام لمهاجمة التفاوت الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008 ومحدودية الغضب ضده رغم كل الحديث عنه، هو التركيز الحصري على الدخل والثروة في المناقشة السائدة.

فرغم إن الغنى يستحضر عددا من المشاعر وردود الأفعال المختلفة، ليس فقط الشعور بالظلم، بل وأيضا الاستياء، والافتتان، والحسد والإعجاب، باعتبار الاغنياء أصنام الرفاهية، والجاذبية، والنجاح، فإن إدراك التفاوت ينبغي ألا يقتصر عليه كأرقام مجردة، بل باعتباره تجربة راسخة، تنطوي على الرفاهية الجسدية (المساواة الحيوية) والاستقلال الشخصي (المساواة الوجودية، وخاصة فيما يتصل بالهياكل العرقية العنصرية والأسرية والجنسانية) فضلا عن الموارد الاقتصادية.

ولكن حتى الآن، لم يتمكن الخطاب العام، حتى على اليسار، من الجمع بين هذه الأبعاد. على سبيل المثال، باستثناء عدد قليل من المتخصصين الأكاديميين – الذين غالبا ما يكونون متخصصين للغاية بحيث لا يفكرون في الآثار الأوسع نطاقا – لم يلاحظ أحد تقريبا أن استعادة الرأسمالية في الاتحاد السوفييتي السابق أودت بحياة عدد أكبر من ضحايا حربي العراق وسوريا مجتمعتين (1.9 مليون حالة وفاة إضافية في روسيا وحدها في الفترة 1990-1995، وحوالي 4 ملايين في الاتحاد السوفييتي في التسعينيات). وفي حين كان المواطنون الفقراء من الاتحاد السوفييتي السابق يموتون بأعداد كبيرة، بدأت معدلات متوسط العمر المتوقع بين الروس المتعلمين في الجامعات في الارتفاع. ويتزايد عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع في معظم البلدان الغنية. وحتى الآن كان هذا الاتجاه مدفوعا في الغالب بعيش الأثرياء لفترة أطول، في حين ظلت منحنيات حياة المحرومين راكدة. ولكن في الولايات المتحدة، أصبح متوسط العمر المتوقع المطلق للرجال والنساء البيض الحاصلين على تعليم ثانوي على الأكثر أقصر، وانخفض متوسط العمر المتوقع للنساء البيض بمقدار خمس سنوات منذ عام 1990. وفي عام 2015، توقف متوسط العمر المتوقع في الولايات المتحدة.

وقد أكدت الأبحاث الحديثة في مجالات علم الوراثة وتطور الطفل بوجود امكانية لتحديد منحنيات الحياة البشرية بشكل كبير قبل أن يصل الأطفال إلى سن المدرسة، من خلال البيئات الاجتماعية للجنين وما بعد الولادة. لقد تزايد الحديث عن أن البشر يولدون غير متساوين، وأن عدم المساواة بشكل عام يتسارع على مدار دورات حياتهم. ومن المثير للاهتمام أن هذه الأفكار المستمدة من علم الوراثة وعلم النفس التنموي وعلم الاجتماع المتطور تدخل الآن ركنًا صغيرًا من مجال الاقتصاد. وقد كان الخبير الاقتصادي جيمس هيكمان من شيكاغو، الحائز على جائزة نوبل عن عمله الفني في القياسات الاقتصادية الجزئية للتنوع والتباين، شخصية رئيسية في هذا الصدد.

لكن التفاوتات الوجودية تعرضت لبعض الضربات الكبرى منذ سبعينيات القرن العشرين، مع سقوط العنصرية المؤسساتية، من الجنوب الأمريكي إلى جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري وأستراليا البيضاء، في حين تم تفكيك النظام الأبوي المؤسسي القانوني أيضًا في العديد من الولايات. ولكن أصبح من الواضح أن التفاوت الوجودي يمكن خصخصته بنجاح وإلغاء تنظيمه، وتركه لمبادرات الأفراد والجماعات المناهضة للمساواة. وقد تم تسليط الضوء بشكل كبير على هذا من خلال إطلاق النار على السود الأمريكيين من قبل الشرطة الأمريكية. وكما كتب تانهيسي كوتس: "العنصرية تجربة غريزية. إنها تهز العقول، وتسد مجاري الهواء، وتمزق العضلات، وتنتزع الأعضاء، وتكسر العظام، وتهشم الأسنان".

وبصفته خبيراً اقتصادياً، فإن ميلانوفيتش يشترك كثيراً في إهمال مسار الحياة والقضايا الوجودية. وبمعنى ما، فهو وريث هؤلاء الماركسيين الذين، كما كتب سارتر في عام 1960، "لا يهتمون إلا بالكبار: فعند قراءتهم، قد يظن المرء أننا نولد في السن الذي نتلقى فيه أول أجر".

وعلى الرغم من كل احترامه لفانون، فإنه يبدو أصم تجاه القضايا الوجودية مثل العنصرية. لقد افتتح فانون كتابه "البشرة السوداء، الأقنعة البيضاء" باقتباس من "خطاب حول الاستعمار" لزميله المارتينيكي إيمي سيزار، وهو تصوير قوي لعدم المساواة العرقية:

"أنا أتحدث عن ملايين الرجال الذين تم حقنهم بمهارة بالخوف، وعقدة النقص، والخوف، واليأس، والذل". وفي قسم ختامي من كتاب "عدم المساواة العالمية"، يطرح ميلانوفيتش السؤال حول سبب نجاح العالم الأطلسي بشكل أكبر في الحد من عدم المساواة القانونية - بين الرجال والنساء، والبيض والسود، والمغايرين جنسياً والمثليين جنسياً - مقارنة بتقليص عدم المساواة في الدخل. ولكن بدلاً من الإجابة على هذا السؤال، ينتقل إلى قضية أخرى: لماذا من الخطأ التركيز "حصريًا" على "عدم المساواة الأفقية" - وهو مصطلح غريب في حد ذاته لاستخدامه في العنصرية أو النظام الأبوي، الذي يتمثل جوهره في علاقة عمودية بين التفوق والدونية. إن الحجج التي يقدمها لوضع التفاوت الوجودي جانباً مألوفة بدرجة كافية لدى النسويات والأقليات التي تتعرض للتمييز: إن التركيز على سياسات "المجموعة" أمر مثير للانقسام؛ فهو لا يعالج الأساس الاقتصادي للاستغلال الجنسي أو العنصري؛ وهو هروب من الواقع، ويترك نظام الطبقات الرأسمالية جانباً.

****

قراءات في الليبرالية الجديدة

هل باتت الليبرالية الجديدة طائرة بلا طيار؟*

في مجلة الشعلة السويدية الصادرة في تموز 2024، كتب راسموس لاندستروم، وهو باحث ماركسي سويدي، مقالاً حول الليبرالية الجديدة ذكر فيه بأنه وفي السنوات الأخيرة، جرت إعادة تفسير لها، حين قامت مفكّرة النسوية (ويندي براون) بالكشف عن الفروق بين الليبرالية الكلاسيكية وهذه الأيديولوجية التي تؤمن بدولة نشطة بدلاً من دولة منسحبة، وتدعو الى تدخل الدولة في حماية نظام السوق بدلا من تركه وشأنه.

وإذ اعرب لاندستروم عن دهشته من عدم رد الليبراليين الجدد على كتب لمفكرين يساريين مثل كتاب (فولفغانغ ستريك) عن مدى أهمية هذه الأيديولوجية في تشكيل الاتحاد الأوروبي المعاصر، وكتاب (كوين سلوبوديان) الذي سلط الضوء على أن النيوليبرالية – كيد خفية – تشكل نوعاً من الهندسة الاجتماعية سيثير عاجلاً الإضطراب في المجتمع، وكتاب "الفوز بالمستقبل مرة أخرى" لـ براون، وكتاب "العولمة" لـ سلوبوديان، تساءل عما إذا كانت الليبرالية الجديدة قد ماتت بحيث لم يعّد هناك من يدافع عنها. وحين جاء الرد، بصدور كتاب من تأليف أستاذين أميركيين (الفيلسوف مات زولينسكي والعالم السياسي جون توماسي)، المعنون "الفردانيون: الراديكاليون والرجعيون والنضال من أجل روح الليبرالية الجديدة"، شبّه لاندستروم الليبرالية الجديدة، في سياق هذا الرد، بسفينة بخارية، نظر الرجلان اليها بكتابهما من الشرفة المشمسة المثقوبة، المتواجدة على سطحها، في وقت اهتمت فيه اراء معارضيها من المفكرين مثل براون وستريك وسلوبوديان بما يجري في غرفة المحرك الخاصة بهذه الأيديولوجية.

وتتمثل أطروحة زولينسكي وتوماسي، في أن لليبرتاريانية (وهي التسمية التي فضلا استخدامها لليبرالية الجديدة) تاريخ أقدم من الجدل الدائر حول الاقتصاد المخطط في عشرينيات القرن الماضي، والذي عادة ما يُحسب تاريخاً لميلادها. لأن هذه الأيديولوجية، ولدت حسب رأيهم، في منتصف القرن التاسع عشر من رحم الليبرالية الكلاسيكية، وفي بريطانيا العظمى وفرنسا، وكرد فعل رجعي على النشاط الاشتراكي، الذي تمثل في قيام ماركس وإنجلز بإصدار البيان الشيوعي في عام 1848.

ولكنها حين ولدت في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، حيث كانت الاشتراكية طوباوية وغير ضارة، اكتسبت مكانة راديكالية. إنها برأيهم ولدت من رحم مناهضة العبودية ودفاعًا عن حق المحرومين في الملكية الخاصة، كنوع من سياسة السوق من القاعدة، ولهذا فهما يريانها ممزقة بين رجعيتها واصولها الراديكالية.

وأشار لاندستروم الى أن قراءة سيرة شخصيات فردانية مناهضة للرأسمالية مثل (بنجامين تاكر) والمغرق في عزلته (ليساندر سبونر) الذي حاول، باستخدام الإيديولوجية كقوة دافعة، إنشاء نظام بريدي خاص، أمر رائع لا يمكن إنكاره، ولكن في الوقت نفسه، هناك ما يبرر الاعتراض على زولينسكي وتوماسي، اللذين يتجاهلان عمداً حقيقة أن الأيديولوجيات كانت في منتصف القرن التاسع عشر، رمالا متحركة ورجراجة، والاّ كيف يمكن أن نفسر دعوة (لارس يوهان هيرتا) الى الليبرالية وتبنيه الشيوعية كحل لمأساة الفقر، وكذلك (فريدريكا بريمر) المناضلة في الحركة النسوية التي تبنت افكاراً وتجارب طوباوية. كما أن لا أحد يدعي اليوم أن "الشيوعية الإغريقية" المنسية تماما ليس لها أي أهمية بالنسبة لليبرالية المعاصرة، على الرغم مما كانت تتمتع به من أهمية ذات يوم، ولا أحد قادر على ايجاد المشترك بين ليساندر سبونر - المشغول بتنظيم التعاونيات العمالية - وبين القنبلة الليبرالية ميلتون فريدمان!

وبيّن لاندستروم بأن الليبرتاريانية كانت بكل تأكيد في خدمة السلطة، ولكن نادراً ما تم استخدامها في أي سياق ممتع أو مفيد، مشيراً الى كتاب فريدريش فون هايك عام 1944 "الطريق إلى العبودية"، والذي كان عبارة عن هجوم على التخطيط الاقتصادي في خضم الحرب والدفاع عن الليبرالية، فيما كانت السوق الحرة تقترب من الإفلاس، حتى اعتُبر أحد أكثر الكتب غير العقلانية حينها، وخلص الى القول بأن الجين الراديكالي لليبرتاريانية قد مات وجمد كطائرة بدون طيار، حتى باتت دراستها "مثيرة للاهتمام" بنفس الطريقة التي ننظر بها إلى الحجارة المتجمدة في المتحف.

ووصف لاندستروم كتاب "الفردانيون" الذي خلا من أية كلمة عن تغير المناخ، ولم تؤخذ المرأة على محمل الجد، بالنص المشبع بالخيال، حيث نجد ليبرالياً يعتقد بأن على الشرطة والجيش أن يتنافسا في سوق مفتوحة، ونجد ليبرالياً آخر يعتقد بأن الطرق السريعة يجب أن تكون ملكية خاصة، أي نص لا يمكن أن تسميه الاّ باللغو الفارغ.

*نشرت على موقع Flamman, July 2024 بالسويدية

صعود وانهيار الليبرالية الجديدة*

تحت هذا العنوان نشر موقع (ميدان اليوم) السويدي مقالاً أشار فيه الى أنه وبعد مرور خمسة عشر عامًا على الأزمة المالية العالمية، وعشرين عامًا على غزو العراق، قام المؤرخ الأمريكي غاري جيرستل بتقييم صعود وسقوط الأيديولوجية النيوليبرالية في كتابه المنشور مؤخرًا «صعود وسقوط النظام النيوليبرالي».
وذكر المقال بأن أحد العناصر الأساسية في كتاب غيرستل هو حجته بأن سقوط الشيوعية هو الذي مهد الطريق لهيمنة النيوليبرالية التي تعززت في التسعينيات. ولكن خلافاً لما وعدت به النظريات الاقتصادية الوطنية، فإن قوى السوق المطلقة لم تؤد إلا إلى نمو معتدل، وأيضاً إلى اتساع فجوة التفاوت والاضطرابات المالية. وبعد الأزمة المالية الدولية في عام 2008، فقدت النيوليبرالية أيضا مكانتها، واستولى على المبادرة السياسية الشعبويون المناهضون للعولمة، مثل دونالد ترامب على اليمين وبيرني ساندرز على اليسار.
ويواصل جيرستل تركيزه على الولايات المتحدة، على الرغم من امكانية رسم أوجه التشابه بينها وبين أوروبا، فيذكر بأن السياسة الأمريكية لم تشهد سوى نظامين سياسيين مهيمنين منذ الكساد في ثلاثينيات القرن العشرين، الصفقة الجديدة: أي مجتمع الطبقة المتوسطة الأمريكية الذي تم بناؤه في عهد الرئيس فرانكلين دي روزفلت، والذي كان بالتأكيد ديمقراطياً، وعلى يسار الوسط بين السياسيين الأمريكيان، والليبرالية الجديدة، التي بدأت في عام 1930، والتي ازدهرت حين تم تقديمها من قبل اليمين الأمريكي، وخاصة الرئيس رونالد ريغان.
لكن جيرستل يوضح بأن كلا النظامين السياسيين بقي مهماً لأن الرؤساء الجمهوريين حافظوا أيضاً على الصفقة الجديدة، فعلى سبيل المثال آيك أيزنهاور، الذي حكم طيلة الخمسينيات، استمر في اتباع سياسة "تقدمية" في توزيع الثروة المتنامية، فيما كان المنفّذ الرئيسي للتحول النيوليبرالي بيل كلينتون وليس ريغان.
ويضيف جيرستل أنه وخلال سنوات "الصفقة الجديدة"، وصل الحلم الأمريكي أيضًا إلى العامل، جراء القوة التي تمتعت بها الصناعة الأمريكية منذ فترة طويلة مقارنة بأوروبا التي مزقتها الحرب. وكان بوسع الشركات الأميركية ببساطة أن تدفع أجور عمالها بشكل جيد. فوجود نقابات عمالية قوية وتنامي الخوف من قوة المثل الذي تضربه الشيوعية، دفع الشركات الأمريكية إلى قبول اقتصاد سوق أكثر تنظيما، فضلا عن نظام ضريبي يضمن مستوى من إعادة التوزيع حقا (يمكن أن يصل معدل الضريبة الهامشية إلى 90 في المائة). خلال السبعينيات، ظهرت الضغوط على الاقتصاد الأمريكي، في شكل تضخم واضطرابات مالية ناجمة عن حرب فيتنام، والتي تفاقمت بسبب أزمة النفط عام 1973. وبحلول ذلك الوقت، كانت اليابان وألمانيا قد أعادتا بناء صناعاتهما وبدأتا في التنافس مع الأمريكان. لقد مهّد عقد من التضخم المرتفع والنمو المنخفض - ظاهرة الركود التضخمي الجديدة - الطريق لانتصار رونالد ريغان في الانتخابات الرئاسية عام 1980. ريغان، الذي كان يعتبر في السابق متطرفاً يمينياً هامشياً، رأى الدولة ليست قوة للخير أو لصالح المجتمع، بل شيئاً يقف في طريق الابداع الفردي، وركزت وصفته للخروج من الركود الاقتصادي الذي ميّز الولايات المتحدة طوال السبعينيات، على إطلاق العنان لقوى السوق المقيدة. وبعد حوالي عشر سنوات، أدى انهيار الدول الشيوعية إلى خلق ظروف جديدة تماما لنشوء النيوليبرالية. فمع سقوط سور برلين في عام 1989، تمكنت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من إعادة التوازن إلى اقتصادهما، وبدا تفوق اقتصاد السوق على الاقتصاد المخطط أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.
وعلى هذا فإن الديمقراطي بِل كلينتون، الذي تولى منصبه في عام 1992، تبنى أيضاً وجهة النظر الأساسية النيوليبرالية، وأصبح الرجل الذي نفذ أهم الإصلاحات، مثل تحرير الأسواق المالية وأسواق الاتصالات.
وضمن الليبرالية الجديدة، يرسم غيرستل تيارين أيديولوجيين:

- اليمين المحافظ الذي يزعم أن السوق الحرة تتطلب الانضباط الذاتي من الفرد، بما في ذلك في شكل أسرة قوية، وأنه لا بد من الحفاظ على القانون والنظام وتنظيم الهجرة.
- الكوزموبوليتنيون الليبراليون الذين وافقوا تمامًا على العولمة ورأوا أن الهجرة حرية أخرى ذات آثار إيجابية على الفرد والمجتمع.

اما بالنسبة للبلدان الاخرى، فيرى جيرستل بأن الليبرالية الجديدة ادّعت بأن المشاركة في اقتصاد السوق الدولي هي أفضل طريقة للخروج من الفقر، فأصدرت التعليمات إلى كل من روسيا والعراق الذي تم غزوه، بالسماح لقوى السوق بأن تقلب مجتمعاتهما

في أسرع وقت ممكن، وهو ما يسمى "العلاج بالصدمة: التي أفضت في كلتا الحالتين الى نتيجة مدمرة".

وفي الولايات المتحدة، شجع الرئيسان كلينتون وبوش على التوسع السريع في ملكية الأفراد للمنازل. لكن هذه السياسة خلقت الفقاعة المالية التي تراكمت في سوق الإسكان الأميركية، والتي أشعلت شرارة الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وكما هي الحال دائماً عندما تنفجر الفقاعات المالية، فإن أولئك الذين صعدوا أخيراً هم من يخسرون أكثر من غيرهم.

لقد اندلعت الأزمة المالية قبل بضعة أشهر فقط من تولي الرئيس أوباما منصبه في كانون الثاني 2009. ويشير غيرستل إلى أن أوباما أظهر بالفعل تحركاً واضحاً، من خلال تقديم حزمة إنقاذ واسعة النطاق إلى الكونجرس بعد مرور أسبوعين على ولايته. لكن في الوقت نفسه، كان ممثلوه الاقتصاديون ينتمون إلى المدرسة النيوليبرالية الحاكمة، وكانت أهم القرارات السياسية تتسم بالحذر، حيث تم سحب التحفيز الاقتصادي في وقت مبكر للغاية، وتجردت حكومة الولايات المتحدة من ملكية البنوك التي أنقذتها من الإفلاس، لأن أوباما ببساطة لم يكن مستعداً للانهيار التاريخي، وأن تركيزه كان ينصب بدلاً من ذلك على الوفاء بوعده الانتخابي بتقديم التأمين الصحي الشامل. كانت الأزمة المالية الدولية بمثابة تجربة قريبة من الموت بالنسبة للنظام المالي المعولم برمته. وقد واجهت إدارة أوباما التحدي من حيث استعادة الاستقرار المالي. لكن التداعيات الاقتصادية كانت مكلفة بالنسبة لدافعي الضرائب، في حين شهدت النسبة الأكثر ثراء من السكان زيادة في دخولهم. ولذلك جاءت الأزمة لتمثل نهاية النظرة الإيجابية غير النقدية لقوى

لسوق الحرة. وقد شهد غالبية العمال ركود أجورهم الحقيقية أو حتى انخفاضها لعدة عقود. وفي أعقاب الأزمة المالية، كان هناك استياء متزايد من قِبَل اليمين ـ في هيئة ما يسمى حركة حفل الشاي المناوئة للضرائب داخل الحزب الجمهوري، وكذلك من الاشتراكية الصاعدة بقيادة بيرني ساندرز. علاوة على ذلك، ظهرت حركة حياة السود مهمة ـ في المقام الأول كرد فعل ضد عنف الشرطة في الأساس، ولكن أيضا على خلفية مفادها أن الجزء الأسود من السكان أصبح الخاسر الأكبر عندما انفجرت فقاعة الإسكان.

ولعل أهم أطروحة لجيرستل هي تلك التي تعطي الأهمية للشيوعية كي يتم قبول اليمين بالصفقة الجديدة. ففي السويد مثلاً تزامنت الفترة الطويلة المتواصلة التي قضاها الديمقراطيون الاجتماعيون في الحكومة من عام 1932 إلى عام 1976 مع الصفقة الأميركية الجديدة. وعندما فاز اليمين أخيرًا في الانتخابات عام 1976، استمر في إدارة دولة الرفاهية. لم تبدأ عمليات تحرير القيود الاقتصادية إلا في أواخر الثمانينيات، وعلى يد الديمقراطيين الاجتماعيين والمحافظين معاً. وهكذا، مثل الحزب الديمقراطي الأميركي، تكيفت الديمقراطية الاجتماعية السويدية مع إيديولوجية السوق الليبرالية، على الرغم من اتساع فجوة التفاوت بسرعة. ورغم خضوع النيوليبرالية السويدية لهيمنة التيار العالمي، برؤيته الأساسية الإيجابية غير المنقسمة للعولمة والتجارة الحرة وحتى الهجرة، فإن الارتداد في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية رسخ نمو اليمين الشعبوي ولم يعد اليمين السويدي راغباً في الارتباط بزعمائه القدامى.

***نشرت على موقع (ميدان اليوم) في أيلول 2024 باللغة السويدية**

تجارب يسارية

أميركا اللاتينية: الانتقال القادم

في سردية اليسار الجديد العدد 150 لعام 2024، كتب جيريمي أدلمان وبابلو بريلوكا مقالاً مطولاً عن المتغيرات التي عاشتها وتعيشها أمريكا اللاتينية. فيما يأتي ملخص مكثف عنه. أدلمان: (من مواليد 1960)، مؤرخ أمريكي وأستاذ في جامعات هنري تشارلز ليا، برينستون، كامبريج، ومدير برنامج دراسات أمريكا اللاتينية، وتشمل مجالات دراسته تاريخ أمريكا اللاتينية والعالم. بريلوكا: باحث شاب في التاريخ المعاصر بجامعة برينستون، مهتم بتقاطع السياسات العامة والتوقعات الاقتصادية وتاريخ السلع.

المصدر: Jeremy Adelman & Pablo Pryluka, New Left Review, 149, Sept/Oct 2024.

يبدأ المقال بتساؤل عن الذي يحدث في هذه القارة، بعد أن شارفت فترة الليبرالية الجديدة الطويلة الأمد على نهايتها؟ وتأتي الاجابة بأنه وعلى النقيض من المراحل السابقة التي اتسمت بإعادة التنظيم الخارجي والداخلي، فإن المرحلة الحالية ليس لها اتجاه واضح. إنها لحظة من عدم اليقين الجذري، حيث تستعد الوحوش لاعتلاء المسرح، والكشف عن حجم التدابير القاسية واليات القمع الضخمة، في ذات الوقت الذي تمسك فيه حكومات يسارية من مختلف الأطياف بالسلطة في عدد من أكبر اقتصادات المنطقة، البرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك.

وينقل المقال عن فرناندو هنريك كاردوسو و إينزو فاليتو تقسيمهما التاريخ الحديث للقارة الى مرحلتين، مرحلة الانتقال من اقتصادات التصدير في عصر الأوليغارشية (1850-1930) إلى عصر التصنيع الموجه للإستهلاك المحلي خاصة خلال الكساد الذي أعقب عام 1929، ومرحلة الانتقال من عصر التنمية الصناعية والدكتاتورية إلى عصر الديمقراطية الانتخابية والليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن العشرين، وهي المرحلة التي اتسمت داخلياً برغبة في طرد الطغاة ومقاومة استغلال الموارد ورفع مستويات معيشة الشعب، وخارجياً بتزايد الضغوط من الأسواق العالمية. ولكن بشكل عام، كانت استعادة الديمقراطية والعودة إلى أرثوذكسية السوق بمثابة حزمة واحدة، بغض النظر عن مدى فوضوية الديمقراطية أو مستوى عدم اكتمال الأسواق.

الألفية الثالثة

ورأى المقال بأن تحولاً جزئياً أكثر وضوحاً قد حدث بعد عام 1999، وتمثل في التخلي عن "إجماع واشنطن"* لصالح الحكومات القومية الشعبوية فيما سمي بـ "المد الوردي" في فنزويلا والبرازيل وبوليفيا والأرجنتين والإكوادور، والتي جلبت معالم مهمة في التعديلات الدستورية وإعادة التوزيع وتوسيع انتاج السلع العامة.

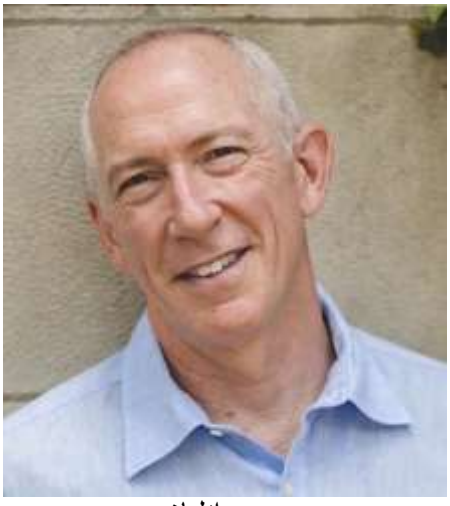

جيرمي ادلمان

ورغم أن القارة قد تجاوزت الآن فترة الانتقال المرتبطة بنهاية الحكم الاستبدادي؛ فإن "المد الوردي" لأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد انتهى أيضًا، حيث تواجه الحكومات الجديدة اليسارية التي وصلت إلى السلطة في مكسيكو سيتي وسانتياغو وبرازيليا وبوغوتا ظروفًا مختلفة تمامًا عن سابقاتها في العقد الأول من الألفية.

لقد انتهت "لحظة الليبرالية الجديدة" بعد الحرب الباردة دون أن تترك خليفة لها. واذا بدا ذلك أمراً جيداً حيث لا يتم فرض شكل جديد "لإجماع واشنطن" على افواه أميركا اللاتينية، فإن هذه اللوحة الجميلة تخضع لقيود شديدة، لأن المنطقة تواجه شكوكاً عميقة حول ما سيحفز النمو الاقتصادي، في ظل تطور العولمة بعيداً عن سلاسل القيمة السلعية التقليدية؛ وهي تتنافس مع انتقال ديموغرافي غير مسبوق وأشكال جديدة ووحشية من السياسة اليمينية، التي تتغذى على انعدام الأمن. وفي الوقت نفسه، فإن غياب العقيدة الأرثوذكسية، سواء كانت ليبرالية جديدة أو تنموية، من شأنه أن

يوسع نطاق الاستراتيجيات البديلة للموجة اليسارية الجديدة.

إعادة التنظيم الإقليمي

وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين تماماً مع ما جاء في كتاب "التبعية والتنمية"، لـ كاردوسو وفاليتو، من أن ظروف التبعية تحدد تشكيل النخب وحلفائها المحتملين، فإنهما عمدا الى مناقشة العلاقات بين الظروف الخارجية العالمية وبين الامكانيات الداخلية الإقليمية، لأن تعرض موجات التكامل المعولم الى مدّ وجزر متتابع، يؤدي الى تحول واندماج التحالفات المحلية، استجابة لتيارات رأس المال والسلع. فأشارا الى أن شكل وتركيب الأنظمة، شمولية كانت أم منفتحة، تتحدد بالتبعية الاقتصادية للخارج، ومدى مساهمتها في توسيع نطاق الحراك الاجتماعي ورغبة النخب المحلية والطبقات المتوسطة بالاستقلال.

لقد قوض الكساد الأعظم ركائز التصدير في أميركا اللاتينية بعد عام 1929 ما سبب انهيار التحالفات "البرجوازية" وتحول المنطقة إلى الانعزال الداخلي. كما ادى طلب الولايات المتحدة في زمن الحرب لتوسيع التصنيع من أجل تلبية حاجات الأسواق المحلية، الى تنشيط تجارب الاندماج والمشاركة الشعبية، بدءاً من نظام العمالة الذي تبناه بيرون في الأرجنتين إلى إصلاح الأراضي في غواتيمالا أو بيرو، بما في ذلك توسيع الرعاية الاجتماعية والإسكان العام وحقوق النقابات العمالية.

وحتى ستينيات القرن العشرين، اعتمدت حكومات أميركا اللاتينية إلى حد كبير على الأسواق المحلية لتحريك النمو الاقتصادي، فسادت أنظمة سياسية، كانت في معظمها أكثر شمولية من الأنظمة التي حلت محلها، مع بعض الاستثناءات، وخاصة في البلدان الأصغر حجماً في أميركا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث كانت الأسواق المحلية صغيرة للغاية وسطحية ومجزأة بحيث لا يمكنها التحول إلى الداخل، فيما ضمنت المصالح الأميركية امتيازات الاستخراج. وجرت محاولات لإنشاء أسواق مشتركة إقليمية للحد من الاعتماد على الصادرات التقليدية من السلع الأولية إلى أسواق أميركا الشمالية، لكن ثلاثية التصنيع المتنامي والاستهلاك المحلي والمشاركة الشعبية مثلت ركائز نموذجية لعصر التنمية. لكن مع مرور الوقت بدأ الانخراط في الداخل واستراتيجية المشاركة الشعبية، في التراجع تحت ضغوط محلية ودولية.

في عشية ثورات عام 1968 (كوردوبازو في الأرجنتين والقمع في البرازيل ومذبحة تلاتيلولكو في المكسيك) برز التساؤل عما إذا كان ممكناً أن تخلف

بابلو باريلوكا

الاشتراكية نخبة التكنوقراط التنموية في بناء مجتمع الصناعات الكبيرة. وجاءت الإجابة سريعة مع انتشار الدكتاتوريات العسكرية في البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وتشيلي وبوليفيا والإكوادور وبيرو وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك.

واعرب الباحثان عن تصورهما بأنه وكما مثلت هذه التطورات نهاية دورة طويلة من الإصلاح العميق، وقطيعة مع نموذج التنمية الشاملة الموجهة نحو الداخل، فإنها مثلت أيضا نهاية لإمكانية أن تكون الاشتراكية أكثر من مجرد جيوب معزولة في كوبا ونيكاراغوا. وتبع ذلك عقود مظلمة من القمع والإقصاء في مختلف أنحاء أميركا الجنوبية، والحرب الأهلية في أميركا الوسطى، والتحلل البطيء لأنظمة ميثاق الحزبين في كولومبيا وفنزويلا. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، كانت أميركا اللاتينية في ورطة. فقد اقترضت الحكومات المتعثرة الأموال من أسواق اليورو دولار لإخفاء الفجوات المالية ودعم الاستهلاك، حتى انفجرت الفقاعة عندما رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لسحق التضخم في صدمة فولكر، فارتفعت تكاليف الاقتراض إلى عنان السماء. وبحلول عام 1982، تجاوزت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أميركا اللاتينية 50%. ومع عجز البلدان عن سداد مدفوعات الخدمة (ناهيك عن أصل الدين)، كانت المفاوضات التي لا تنتهي تؤدي ببساطة إلى ترحيل الديون. وكانت التحويلات الصافية للموارد مذهلة؛ وبحلول عام 1987، بلغت الديون 400 مليار دولار؛ وكانت مدفوعات الخدمة وحدها تستوعب معظم صادرات المنطقة.

وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، حمّل خبراء "الإصلاح الهيكلي" من اصحاب الاجندة الليبرالية الجديدة المتمثلة في التقشف والخصخصة وإزالة الضوابط، نموذج ما بعد أربعينيات القرن العشرين، الأرجنتيني بيرون والبرازيلي جيتوليو فارغاس وأمثالهم، المسؤولية عن توجيه أميركا اللاتينية بعيداً عن مكانها الطبيعي في الاقتصاد العالمي، كمصدّر للسلع ومستورد لرأس المال، وشرعوا في إعادة تنظيم الأسواق العالمية والمحلية، والنخب المحلية والعابرة للحدود الوطنية. لكن الحديث عن تأجيل سداد الديون بقي لغوا لم يرتضِه الكارتل المصرفي الذي راح يمارس ضغوطاً بوساطة صندوق النقد الدولي، ويمنع تدفق رأس المال مرة أخرى، ما جعل القارة مسرحاً للأزمة الاقتصادية الأكثر دراماتيكية في تاريخ المنطقة والتي لم يسلم منها سوى عدد قليل من البلدان.

تبعية جديدة؟

وتطرق الباحثان الى إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شكلت أرضية لاستعادة الديمقراطية البرلمانية في أميركا اللاتينية، وتولي الحكومات المدنية السلطة في بيرو وبوليفيا والأرجنتين وأوروجواي والبرازيل وحتى تشيلي وباراغواي خلال النصف الثاني من الثمانينيات. وكان على الحكومات المنتخبة حديثاً أن تعيد بناء الأنظمة الدستورية وقدرات الدولة في ذات الوقت الذي كان عليها فرض التقشف وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتصدير ما يصل الى 6 % من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً لسداد الديون، وأن تكافح التضخم المفرط، وتتنازل عن السلطة العامة لزعماء محليين وأتباعهم، مما لم يعرّض، حكم القانون ـ وهو أحد الركائز الأساسية للنموذج الديمقراطي الليبرالي ـ الى الخطر والتعايش مع تشكيلات غير رسمية وغير ديمقراطية فحسب بل وفضح حقيقة الترابط بين الأسواق والانتخابات والجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لليبرالية.

وبعد إن استعرض الباحثان الجهود التي بذلت لمعالجة مشكلة الديون، والتي وصلت باستمرار الى طريق مسدود، مؤشرةً استحالة السداد، ذكرا بأن ما سمّي "الأسواق الناشئة" تلقت بعض الاستثمارات المباشرة الأجنبية حتى 1995، حين بدأت بالتدفق الى الخارج جراء رفع وزير الخزانة الأميركي روبرت روبين أسعار الفائدة مرة أخرى، تاركة "الأسواق الناشئة" في مختلف أنحاء العالم عُرضة لأزمات العملة والديون المقومة بالدولار، ما أوصل العديد من هذه الدول الى معدلات مرعبة في البطالة والفقر وسبّب انهيارات اقتصادية كبيرة خلال الفترة 1998-2002، وواجهت بلدان الأنديز مثل بوليفيا والإكوادور أزمة نمو أشعلت الاحتجاجات الجماهيرية.

المدّ الوردي

ومن كاراكاس إلى لاباز، ومن بوينس آيرس إلى كيتو، جلبت الثورات الشعبية ضد سياسات "إجماع واشنطن" جيلاً جديداً من الزعماء الراديكاليين إلى الواجهة، فتولى شامفيز السلطة في فنزويلا العام 1999، وتبعه في عام 2003 لولا في البرازيل ونستور كيرشنر في الأرجنتين. وفي عام 2005، تولى تاباري فاسكيز السلطة في أوروجواي، وانضم إليه في عام 2006 إيفو مورالیس في بوليفيا، ومانويل زيلايا في هندوراس وميشيل باشيليت في تشيلي، وفي عام 2007 رافائيل كوريا في الإكوادور. ورغم الاختلافات – بعضها كبير - بين هذه الحكومات، فقد كانت تشترك في سمة مميزة واحدة على الأقل: خطاب اقتصادي وطني مع عنصر اجتماعي قوي، وكثيراً ما يدعو إلى العودة إلى التراث الأكثر شمولاً لعصر التنمية في الفترة 1945-1970.

وفي الرابع من تشرين الثاني 2005، احتل كيرشنر مركز الصدارة في القمة الرابعة للأميركيتين في مدينة مار ديل بلاتا الساحلية، على بعد 300 ميل جنوب بوينس آيرس. كانت إدارة بوش تهدف إلى تمرير اتفاقية التجارة الحرة بين نصفي الكرة الأرضية، باعتبارها امتداداً لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية. ومع اهتزاز الشوارع بفعل المتظاهرين ضد اتفاقية التجارة الحرة للأمريكيتين، فضلاً عن الغزو الأميركي للعراق، صارت الأجواء متوترة عندما ألقى كيرشنر كلمته الافتتاحية، تحت أنظار بوش العابس، حيث تحدث ضد التأثير السلبي "لإجماع واشنطن" وحث زملاءه الزعماء على إيجاد سبل بديلة لتعزيز الرفاهية الشعبية في أميركا اللاتينية. ورفضت البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وأوروجواي وباراغواي اتفاقية التجارة الحرة للأمريكيتين. وبدلاً من النظام الذي تشكل تحت زعامة الولايات المتحدة، اكتسبت موجة جديدة من التكامل الإقليمي زخماً. وأدت محاولات تعزيز العلاقات المتعددة الأطراف إلى جذب البرازيل إلى شبكة البريكس غير الرسمية، ودخول المنطقة بأسرها في حوارات جديدة مع روسيا، والصين على وجه الخصوص وانطلاق استراتيجية تنموية جديدة لأميركا اللاتينية، بقيادة حكومات سرعان ما أطلقت عليها وسائل الإعلام الناطقة باللغة الإنجليزية اسم "المد الوردي".

شهدت أميركا اللاتينية خلال فترة الكساد الأعظم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين انخفاض أسعار

السلع الأساسية الحقيقية إلى 37% مما كسبته عندما تراكمت الديون في سبعينيات القرن العشرين. وقد ارتبط تعافيها في الفترة 2003-2013 ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع السريع في شرق آسيا، والذي ساعد في تغذية دورة فائقة محمومة من السلع الأساسية، وإن كانت قصيرة الأجل، وكانت قوية بما يكفي لاستعادة اعتماد أميركا اللاتينية على السلع الأساسية، وخاصة النفط والمعادن والحبوب مثل فول الصويا والذرة. كما ارتفع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في بوليفيا في عهد مورالیس من 6764 دولاراً إلى 8911 دولاراً، في الفترة 2006-2019؛ وفي الإكوادور في عهد كوريا، من 10998 دولاراً إلى 14215 دولاراً، في الفترة 2007-2017؛ وفي البرازيل في عهد لولا، من 14103 دولارات إلى 18355 دولاراً، في الفترة 2003-2011 (انظر الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1. تطور الناتج المحلي الإجمالي

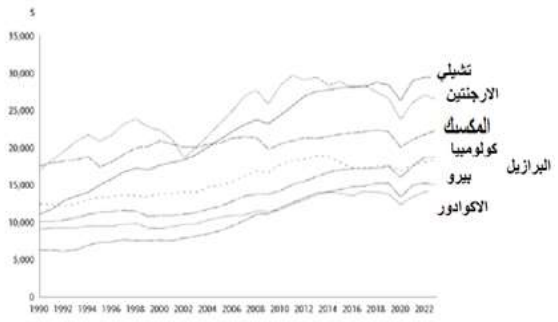

Source: World Bank; dollar at 2021 levels.

كانت طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013 قوية بما يكفي لجعل هذا العقد من العقود القليلة التي انخفضت فيها معدلات التفاوت في المنطقة، وإن كان ذلك لفترة وجيزة، بمساعدة سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة التي قدمتها حكومات "المد الوردي". وترجمت طفرة النمو إلى توسع في القدرة المالية، وتمويل برامج مثل برنامج البرازيل للإصلاح الزراعي (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 معامل جيني 2000-2022

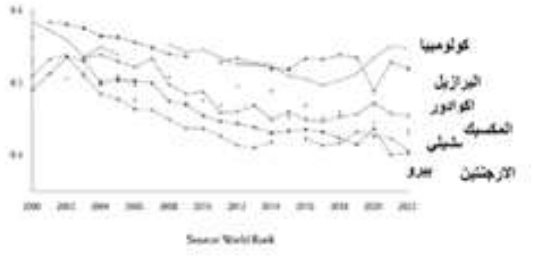

Source: World Bank

وفي عام 2011، تم إطلاق برنامج بولسا فاميليا الذي كان يهدف إلى تغطية العمال غير الرسميين، الذين زادت أعدادهم على مدى العقود النيوليبرالية.
وانخفضت مستويات الفقر الإقليمية بشكل كبير (انظر الشكل رقم 3).

الشكل رقم 3 نسبة الفقراء ممن لا يتعدى دخلهم 6.8 دولار في اليوم 2000-2002

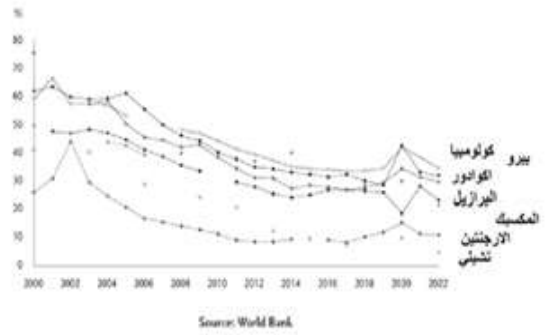

Source: World Bank

سياسات الإحباط

وبدا "المد الوردي" وكأنه يحرك المنطقة نحو مسار فاضل من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، وتضمن اعتراف الحكومات بحقوق الشعوب الأصلية، ونمو الحركات النسوية والمزيد من الحريات المدنية بما في ذلك إضفاء الشرعية على الإجهاض.
ولكن، وعلى الرغم من هذه الانجازات، استمدت جميع حكومات "المد الوردي" بطرقها المختلفة قوتها من طفرة التصدير، دون السعي إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية أو التعامل مع التحدي المالي المتمثل في اقتصاداتها غير الرسمية الشاسعة، فكانت النتيجة هيكلًا جديدًا من التبعية. ومع تباطؤ اقتصاد الصين في الفترة 2013-2014، انكسرت حمى السلع الأساسية وبدأت الأسعار في الانخفاض. وبحلول ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن "المد" كان ينحسر. فقد ركد النمو وبدأت مستويات الفقر في الارتفاع مرة أخرى (انظر الشكلين 3 و2 أعلاه).
وواجهت حكومات "المد الوردي" في المنطقة سلسلة من التحديات بسبب الخسارة التدريجية للزخم الاقتصادي بعد عام 2013. ففيما وفر التوسع السريع أرضًا خصبة لطالبي الريع والفساد (وهو ما استغلته بشكل سيئ شركة البناء البرازيلية العملاقة، مجموعة أودبريشت، التي رشت المسؤولين الحكوميين في عشر دول على الأقل)، كان هناك الملايين يعيشون على دخول ضئيلة، في ظروف من الفقر، في حين ظل حتى أولئك الذين تحسنت نوعية حياتهم غير آمنين. ومع ضبابية الطريق نحو الحراك الاجتماعي الصاعد بسبب عدم اليقين، أصيبت حكومات "المد الوردي"

بالإحباط الشعبي. وكانت إحدى نتائج هذا الإحباط حلقة مفرغة من الدوران السياسي المتسارع، مع طرد شاغلي المناصب، وتعطل الهيئات التشريعية، وتدني الثقة العامة في مؤسسات الدولة، لاسيما حين جوبهت المطالبات الشعبية بقمع غير مبرر. وانضمت كتل فوضوية الى جماعات اليمين المتطرف في المعركة ضد هذه الحكومات، كما حدث في البرازيل. وتحول الإحباط إلى غضب مفتوح في عام 2019، مع اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات في تشيلي والإكوادور وبيرو وهندوراس وبورتوريكو وبوليفيا وفنزويلا، فقد حجبت الوعود غير المتحققة لـ "المد الوردي" مزاياه تدريجيا، ما دفع الكثيرين إلى التشكيك في المشروع بأكمله.

الثورة المضادة

ووجد تحالف النخبة من "الليبراليين" الأرثوذكس والمؤسساتيين والمحافظين الذين كرهوا شعبوية "المد الوردي" منذ البداية، وبدعم من وسائل الإعلام التجارية، الفرصة لمعارضة هذه الحكومات. لكن الجديد تمثل في أن المعارضة المتزايدة جاءت من أولئك الذين صوتوا لصالح هذه الحكومات ودعموها في الماضي، وبمستويات مختلفة، فخسر البيرونيون انتخابات عام 2015 في الأرجنتين، وفازت ديلما بالكاد بإعادة انتخابها في البرازيل العام 2014، وفاز نيكولاس مادورو بأقل من نقطة مئوية في عام 2013 ويتشبث بالسلطة من خلال الاحتيال الان، واكتسحت شخصيات من أقصى اليمين مثل جايير بولسونارو وخافيير ميلي ونايب بوكيلي السلطة، في حين اقترب آخرون منها كثيراً مثل خوسيه أنطونيو كاست في تشيلي. وكانت هناك مقاومة ناجحة أيضاً، فقد انتُخب لينين مورينو في الاوكادور العام 2017 بعد جولة ثانية شديدة التنافس، وتمكن مورايس من البقاء في السلطة لكنه فاز بنسبة 47٪ فقط من الأصوات الشعبية في عام 2019.

المآزق البنيوية

وأكد الباحثان أن احداث النصف الثاني من القرن الماضي، كشفت بوضوح عن عدم قدرة العولمة على استعادة التوازن، أو أن يكون لها فرصة للنجاح، مستبعدين إرجاع هذا التحول إلى صعود العقيدة النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين، وانتصارها مع ريغان وتاتشر في ثمانينيات القرن العشرين، فقد كانت هناك فترة طويلة بين وصول هؤلاء إلى المسرح، وبين الثراء الفاحش الذي نجم عن التجارة والمالية المرتبطة بالعولمة الكاملة، علما إن إعادة الهيكلة الصناعية في أميركا اللاتينية وكذلك الشمال العالمي كلفت أعلى بكثير من العائدات.

ورغم التحسن الذي حصل في أواخر تسعينيات القرن العشرين، والذي لم تعشه أميركا اللاتينية كما رأينا، لم يحقق انطلاق طفرة السلع الأساسية، نفس التأثيرات التحويلية التي أنتجتها النماذج السابقة للنمو القائم على التصدير أو النمو الموجه نحو الداخل فقد فعلت العولمة المزيد لتفكيك الاقتصادات السياسية السابقة أكثر من إنتاج خلفاء جدد متكاملين.

وكانت هناك بالطبع بعض الاستثناءات، فقد مثلت المكسيك حالة شاذة إلى حد ما، حيث استفادت منذ عام 2016 من الجهود الأميركية لتقريب سلاسل التوريد الأميركية من الصين؛ وكذلك الحال بالنسبة لكوستاريكا إلى حد ما، حيث وسعت شركة إنتل من بصمتها في صناعة الرقائق الإلكترونية "لإزالة الطابع الآسيوي" من امبراطوريتها. كما ازدهرت التجارة في المعادن الرئيسية للسيارات الكهربائية وإزالة الكربون ـ النحاس في بيرو، والليثيوم في المناطق الحدودية الأنديزية بين الأرجنتين وتشيلي وبوليفيا. لكن النقطة الرئيسية ظلت قائمة، فقد رسمت العولمة معالم تبعية جديدة، ولكن من دون القدرة على الحركة الأولية للهياكل السابقة. وينطبق الشيء نفسه على تدفقات رأس المال. فبعد مطلع الألفية، انخفضت أسعار الاقتراض في المنطقة أخيرا إلى ما دون عتبة 3%، ما أطلق العنان لتمويل السندات. وتدفقت موجة من الاستثمار خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث طغت تدفقات المحافظ الاستثمارية على الاستثمار المباشر استجابة لأسعار الفائدة المنخفضة للغاية في حقبة ما بعد الأزمة المالية. ولكن مرة أخرى، لم يصبح الدين دعامة للنمو كما كان الحال في الدورات المحمومة السابقة، مثل عشرينيات أو سبعينيات القرن العشرين. والآن بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية، فقدت أسواق الديون بريقها وأصبحت ظروف الائتمان أكثر سلبية.

ولم تفعل إعادة توجيه التبعية في أميركا اللاتينية نحو الصين شيئا لمعالجة غياب المحرك التنموي، رغم انضمام نحو عشرين دولة إلى مبادرات الحزام والطريق أو إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية. وبرزت الصين باعتبارها الشريك التجاري الأول لتسع دول في أميركا اللاتينية؛ وباستثناء المكسيك، بلغ حجم التجارة الصينية مع المنطقة 247 مليار دولار في عام 2021، متجاوزة الولايات المتحدة بنسبة 30 في المائة. وأميركا اللاتينية هي واحدة من المناطق القليلة حيث يحقق ميزان تجارة السلع الأساسية فائضاً مع الصين. ومع ذلك، كانت هناك

مؤخرا علامات على أن هذه الدورة أيضا تفقد زخمها. الواقع أن الطلب الصيني على السلع الأساسية كان في انحدار منذ عام 2018، ويتزايد تركيزه في عدد قليل من الصناعات الاستخراجية، وخاصة الليثيوم والموليبدينوم، إلى جانب الأسماك وصادرات اللحوم والسلع الأساسية مثل فول الصويا. وتعد بيرو مثالا واضحا على هذا التوجه الجديد؛ إذ تذهب ثلث صادراتها إلى جمهورية الصين الشعبية. ولكن ما يقرب من 90% من هذه الصادرات تتألف من سلعة واحدة، خام النحاس، وهو خام مربح واستراتيجي، بكل تأكيد، ولكن في مرتبة منخفضة للغاية من حيث التعقيد الاقتصادي.

الشكل 4. الدخل المحلي الاجمالي 1990-2022

ويشير الباحثان الى الإدعاءات الأمريكية التي تتنبأ بنظام عالمي جديد، تخسر به الولايات المتحدة أميركا اللاتينية لصالح عدوهم الآسيوي، مفندين هذا الرأي بالقول أن "إعادة التوجيه" وسعّت أسواق التصدير في أميركا اللاتينية، ما جعلها أقل اعتماداً على أسواق شمال الأطلسي التقليدية. ويذكران بأن النيوليبرالية التي بدأت في ثمانينيات القرن العشرين جعلت نمو أميركا اللاتينية معتمداً على الظروف الدولية للسلع ورأس المال لأن الأسواق المحلية كانت هزيلة، وتراجعت المنطقة أكثر فأكثر حتى كان متوسط معدل نموها نصف متوسط نمو العالم على مدى السنوات الأربعين الماضية، ثم اتسعت الفجوة بين معظم بلدان أميركا اللاتينية ونادي البلدان الغنية (انظر الشكل 4 اعلاه).

وهناك مشكلتان هيكليتان، لم تمسهما سياسات "المد الوردي"، تساعدان في تفسير الركود الاقتصادي الكامن في المنطقة.

الأول: هو تشكيلة النخبة، والذي لا يحبط الجهود الرامية إلى الحد من التفاوت فحسب، بل ويعرقل الإبداع والإنتاجية أيضاً. فالقطاعات الديناميكية تميل إلى الهيمنة من قِبَل مجموعات خاصة كبيرة، وهي تكتلات تسيطر عليها العائلات وتستفيد من معدلات عالية من تركيز السوق وتمارس نفوذاً هائلاً على عقود القطاع العام. وقد تكيفت هذه القطاعات مع التقلبات والحوافز الخارجية من خلال تفضيل الأصول السائلة على الاستثمارات الثابتة. ومن المعروف أن وكالات المنافسة عاجزة، والتنفيذ ضعيف، وصناع السياسات معرضون لضغوط اللوبيات، وهو تعبير ملطف عن القوة غير المقيدة التي تتمتع بها التكتلات تقريباً في تشكيل التنظيم. وتحت سطوة العائلات الحاكمة الواضحة توجد حشود من الشركات الصغيرة غير المنتجة. والآن يعمل ما يقرب من 70% من العمال في أميركا اللاتينية لحسابهم الخاص أو في شركات تضم عشرة عمال أو أقل؛ ويعمل نحو 57% من القطاع غير الزراعي بشكل غير رسمي. وكما يؤكد تقرير حديث للبنك الدولي، فإن هذه وصفة للإنتاجية الراكدة، فالتكتل في القمة والمنافسة الشرسة في الأسفل تجرد الحوافز لتبني التقنيات الجديدة أو الاستثمار في رأس المال البشري. وعلى مدى العقد الماضي، استقرت الإنتاجية (انظر الشكل 5).

الشكل 5 مقارنة فى الدخل المحلى الاجمالى 1970 - 2019

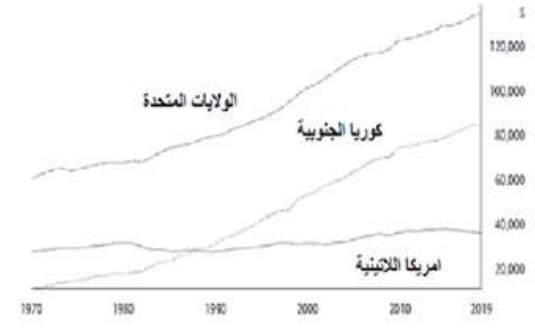

وكان النمو الذي شهدته المنطقة يعتمد على الإمدادات الإضافية من العمالة ولم يكن مدينا بأي شيء لارتفاع الإنتاجية. وكشفت مقارنة بين إنتاجية العمالة البرازيلية والكورية في الفترة 1950-2010 أن معدلات نمو الإنتاجية كانت متقاربة حتى عام 1980، مع فروق كبيرة بعد ذلك. فقد انخفضت إنتاجية العمالة في البرازيل مع بداية الإصلاحات النيوليبرالية، في حين نمت إنتاجية العمالة في كوريا بخطوات واسعة.

إن فخ النمو المنخفض والإنتاجية المتدنية يتزامن مع مشكلة هيكلية أخرى تتمثل في الأزمة الوشيكة في إعادة إنتاج العمالة اجتماعيا في أمريكا اللاتينية. إن

توسع القوى العاملة يتضاءل، مع انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة الهجرة، وهو ما يتقاطع بدوره مع ارتفاع معدلات الاعتماد على الآخرين. وبدأت التركيبة السكانية في أمريكا اللاتينية تشبه التركيبة السكانية في أوروبا وشرق آسيا، ولكن من دون موانع ارتفاع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أو ارتفاع الإنتاجية. في عام 2016، تجاوزت أمريكا اللاتينية نقطة التحول الديموغرافي، حيث انخفض معدل المواليد من 5.9 في عام 1960 إلى أقل من 2.1 ولادة لكل امرأة، وهو ما لا يكفي لتجديد السكان. ثم انخفض بحلول عام 2022، الى 1.8 وفقًا لبيانات البنك الدولي. وفي الوقت نفسه، تستمر معدلات متوسط العمر المتوقع في الارتفاع، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أميركا اللاتينية الذين تزيد أعمارهم على 65 عاماً في غضون 28 عاماً، مقارنة بالفترة التي استغرقتها الولايات المتحدة في ذلك والبالغة 58 عاماً. وتضاعفت معدلات الهجرة إلى الخارج منذ عام 1990؛ حيث غادر 25 مليون أميركي لاتيني إلى أميركا الشمالية، وخمسة ملايين آخرين إلى أوروبا. ولم تعد أميركا اللاتينية منطقة "شابة". فهي تشيخ بسرعة، وتفرض ضغوطاً متزايدة على أنظمة التقاعد التي تعاني من نقص التمويل، وغير المصمم للسرعة التي يحدث بها التحول الديموغرافي، في حين أن صفوف عمال القطاع غير الرسمي المتضخمة لا تتمتع بأي حماية تقريبًا. وبالتالي فإن التركيبة السكانية تضيف تيارًا اجتماعيًا ثقيلًا إلى الاقتصادات التي لا تزال منحرفة بسبب الاستيلاء الأوليغارشي والعمالة غير الرسمية.

المانودورية

وانتقل الباحثان للحديث عن تجارة المخدرات وخاصة الكوكائين، التي ازدهرت ولم تعرف كساداً، والتي تضيف المزيد من الضغوط على الدول والمجتمعات، حيث يقع جزء غير صغير من الشباب في قبضتها وقبضة شبكات التجارة السرية بالأسلحة والمركبات المسروقة والبشر والأموال المغسولة، ويرتبط توسعها ارتباطاً وثيقاً بالهجرة داخل المنطقة وخلق سوق عابرة للحدود الوطنية، متكاملة بشكل متزايد، تخدمها شبكات كثيفة من الاتجار غير المشروع، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أزمة إعادة إنتاج العمالة.

ويقسم الباحثان هذه الدول إلى ثلاث مجموعات مختلفة:

1- الديمقراطيات المكسورة، مثل فنزويلا التي صوّت الملايين من الناس بأقدامهم لحكومتها ***(أي هاجروا من البلاد – المترجم)***، ونيغاراغوا التي فرضت حكومتها حملة قمع، واضطهدت المعارضين بالاعتقالات التعسفية واحتفظت بقبضة محكمة على وسائل الإعلام المحلية، وحكومة السلفادور التي شنت حملة صارمة على العصابات، باستخدام أساليب قانونية وغير قانونية، بما في ذلك ضد المعارضين والصحفيين المنتقدين. تحتفظ هذه الأنظمة بمظاهر الانتخابات، وتعتمد على المال العام لمكافأة الحلفاء ومعاقبة المنتقدين، وتروج التضليل لتبرير تكميم أفواه المعارضين. وفي ظل غياب منافس أيديولوجي من النوع السوفييتي وتركيز الصين على الاختراق والاستخراج، يبدو أن مخاوف واشنطن الاستراتيجية من حدودها الجنوبية قد تقلصت، وتغيرت للخشية من الاضطرابات التي قد تسبب تدفقاً للمهاجرين.

2- البلدان التي تحللت فيها الديمقراطية إلى حد كبير ولكن الاقتصاد لا يزال مزدهرا، ويحكمها نوع جذري من الليبرالية الجديدة حيث تكون المؤسسات العامة هزيلة ولكن السوق مزدهرة، مثل البيرو التي تقمع فيها كل الأصوات المعارضة بقسوة وتعاني من ضغوط اقتصادية أكبر وتفتقد حكوماتها دعما شعبيا.

3- حكومات "المد الوردي" وتشمل كولومبيا وتشيلي والمكسيك والبرازيل، التي تواجه تساؤلاً حول قدرتها على التعامل مع التحديات البنيوية في أمريكا اللاتينية والحفاظ على تحالفاتهم سليمة في ذات الوقت. وفي الوقت الذي تحتاج البرازيل الى قائد يساري قوي يخلف لولا، يترنح بوريك في تشيلي امام يمين عنيد وله مكامن قوة في القاعدة
الاجتماعية. كما يعاني بترو في كولومبيا من صراع تناحري مع البرلمان اليميني الذي حجب أو خفف من التشريعات الرئيسية المتعلقة بالإصلاح الصحي والتعليمي والعمل. ولعل حكومة شينباوم المكسيكية هي الأكثر قوة وتتمتع باقتصاد ديناميكي، مع بقاء هيمنة اليمين الفاشي على الارجنتين واسقاطه اليسار البيروني تحذيراً واضحاً لحكومات هذه المجموعة.

لقد فعلت الليبرالية الجديدة الكثير لتفكيك ميراث الاقتصادات المتكاملة والمتنوعة أكثر مما فعلت لخلق اقتصادات جديدة نابضة بالحياة. في العديد من البلدان، سيتم النظر إلى العقدين الماضيين على أنهما فرصة ضائعة لتطوير بديل عندما كان الريع موجودا للاستثمار. فلم يتبق سوى الإحباط والتعب وإغراء الوصول إلى حلول يائسة. لقد أدى التدهور المؤسسي وزوال السياسة التقليدية إلى تقسيم المنطقة.

*** إجماع واشنطن عبارة عن مجموعة من عشر وصفات للسياسة الاقتصادية تعتبر بمثابة حزمة الإصلاح "المعيارية" التي يتم الترويج لها في البلدان النامية التي مزقتها الأزمات، من قبل المؤسسات التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة – يسارية**

الطبقة العاملة وعسكرة أوروبا

من الخطاب الذي القاه بيتر ميرتينز السكرتير العام لحزب العمل والنائب في البرلمان الاتحادي البلجيكي، في المؤتمر الدولي السادس للتوازن العالمي، الذي انعقد في هافانا في 31 كانون الثاني 2025. والنص منشور في موقع حزب العمل البلجيكي: International website of PTB – PVDA

الخوف ينتاب التجار الكبار

إن هناك أمراً واحداً مؤكداً: في أوروبا يتعثر تجار الخوف بأقدام بعضهم البعض، وهم يتمتعون بحرية التصرف على شاشات التلفزيون. فالخوف، ولا شيء أفضل من الخوف بالنسبة لمنتجي الأسلحة، من يسوق الإنتاج. ويوظف الخوف من الحرب كوسيلة ضغط لابتلاع ميزانيات الدفاع الضخمة، وفي الوقت نفسه تفكيك الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ومعاشات التقاعد.

إن الشباب لا يريدون الحرب، والممرضات لا يردن الحرب، والعمال لا يريدون الحرب. ولكن ما يسمعه الجميع اليوم هو حكاية أشخاص مثل مارك روته، السكرتير العام للناتو، الذي يحدثنا كل يوم عن حتمية الحرب، ويجب أن نكون مستعدين. حسنًا، إن الحرب قادمة لا محالة. وأكثر من ذلك، أن مهمتنا هي بذل كل ما في وسعنا للحفاظ على السلام، بدلاً من صب المزيد من الزيت على نار مشتعلة.

العالم ينحدر

لقد رأى الجميع الواقفين في الصف الأمامي في حفل تنصيب ترامب، ملياردير بجوار آخر. إنها حكومة القلة (الأوليغارشية). لقد اشتروا حكومة للتو، وهم فخورون بذلك. يقدمون أنفسهم باعتبارهم تجسيدًا للتاريخ. قال دونالد ترامب: "لقد أنقذني الله لجعل أمريكا عظيمة". يسوق إيلون ماسك مهمته إلى المريخ على أنها خلاص البشرية.

بالعودة الى كوكب الأرض، فإن الملياردیرات هم الذين يمكن الاعتماد عليهم للخلاص. وقد حصل تسعة منهم على منصب في حكومة ترامب. تسعة ملياردیرات. أحد هؤلاء الرجال - كلهم رجال تقريبًا - سيكون وزير الخزانة الجديد. اسمه سكوت بيسنت، الرئيس التنفيذي لصندوق التحوط. أول شيء سيفعله، كما يقول هو، مواصلة سياسة الهدايا المالية الضخمة للمليونيرات، التي تم تقديمها في كانون الأول 2017، في عهد ترامب الأول، وكان من المقرر أن تنتهي هذا العام. سيستمر بيسنت في ذلك، ويمنح أصدقاءه من أصحاب الملايين

ونفسه هدية ضخمة بدون تحفظ، انها رأسمالية الجشع دون تحفظ.

ونشهد ذات الموقف في الشؤون الخارجية. هناك عدد من الشخصيات في حكومة ترامب، تنظر إلى العالم باعتباره مجموعة من الموارد تعود في الواقع إلى الولايات المتحدة؛ بسبب قدر إلهي، أو "قدر واضح". "بنما لنا"، "كندا لنا"، "خليج المكسيك لنا"، "فنزويلا لنا"، "كوبا لنا"، "غرينلاند لنا"، هذا النوع من لغة رعاة البقر، إمبريالية بلا تحفظ.

ونحن نقول: "ارفعوا أيديكم عن بنما"، "ارفعوا أيديكم عن المكسيك"، "ارفعوا أيديكم عن فنزويلا"، "ارفعوا أيديكم عن كندا"، "ارفعوا أيديكم عن جرينلاند"، "ارفعوا أيديكم عن كوبا". ترامب يمثل تشنجا من الماضي. إنه أحد أعراض سلطة عظمى لا تنوي التخلي عن هيمنتها بسهولة.

ولكن ما الذي يحدث؟ بعد خمسمائة عام من الهيمنة الغربية، التي بنيت على النهب والعبودية، بدأ مركز الثقل الاقتصادي في عصرنا يتحول إلى آسيا. وهذا ما يحدث بالفعل. ويحدث على شكل صدمات. فالصفائح التكتونية (الطبقة الخارجية لسطح الأرض) لهذه الأرض تتحرك، وعلى مقياس ريختر، فإن هذه الصدمات أكبر مما شهدناه في العقود الثلاثة الماضية. "العالم ينحرف"، هذا هو العنوان الفرعي لكتابي "التمرد"، وهذه العملية مستمرة. لم تشهد الولايات المتحدة في تاريخها الحديث كقوة عالمية "منافساً" أعظم من الصين. فالصين اليوم أقوى كثيراً من حيث التكنولوجيا والاقتصاد مقارنة بما كان الاتحاد السوفييتي قادراً عليه في أفضل حالاته، وهذا أمر

مثير للإعجاب حقاً إذا ما أخذنا في الاعتبار السرعة التي تمكنت بها الصين من تحقيق هذا الهدف.
بطبيعة الحال، لا تزال الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والمالية الأكبر في العالم، واعتمادا على المعطيات، هي أكبر أو ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. وتقاتل واشنطن بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على قوتها، وتريد جر العالم كله الى منطق الحرب الباردة ضد بكين وضد كل البلدان التي تريد أن تحدد مسارها بشكل مستقل.
وفي هذا السياق، يناضل الاتحاد الأوروبي من أجل البقاء اقتصاديا وديمقراطيا وسياسيا، أن التحول إلى اقتصاد العسكرة يضع كل التوترات داخل القارة القديمة على المحك، التوترات بين الدول الأعضاء، والتوترات داخل الدول الأعضاء، التي لم يعد مواطنوها يتحملون تكاليف الحياة الباهظة، وانعدام الديمقراطية والمستقبل.

الاتحاد الاوروبي لم يكن قط قوة لحفظ السلام

منذ تأسيسه، حاول الاتحاد الأوروبي تقديم نفسه باعتباره قوة من أجل السلام، لكن هذه الصورة لا تناسبه. فحتى القرن الخامس عشر، لم تكن أوروبا سوى إقليم في العالم، إقليم لم تتطور التنمية فيه كثيراً مقارنة بالقارات الأخرى. ولم تتغير احواله، إلا عندما تحولت القوى الأوروبية إلى إمبراطورية عالمية استعمارية، تقوم على تجارة الرقيق وإفراغ القارات الأخرى. لقد نشأ التراكم البدائي الذي احتاجه رأس المال في أوروبا لولادة الرأسمالية في بحر دماء بقية العالم.
كانت بريطانيا حتى نهاية القرن التاسع عشر، القوة الإمبريالية الرائدة. وكانت القوى الإمبريالية الأخرى، مثل فرنسا وألمانيا واليابان وبلجيكا وهولندا والبرتغال، في كثير من الأحيان، تتصارع مع بعضها البعض، وفي النهاية تقرر في مؤتمر برلين الاستعماري (1884-1886) تقسيم أفريقيا فيما بينها، وكأنها قطعة حلوى يمتلكونها.
في مستهل القرن العشرين، كانت ألمانيا أيضاً في طور الظهور ببطء وبثبات كقوة عظمى. ولكنها، وعلى النقيض من منافسيها، لا تمتلك مستعمرات تقريباً. وشكل هذا عائقاً كبيراً أمام النخبة الألمانية التي تحتاج إلى المستعمرات كسوق للمنتجات النهائية من ناحية، وكمورد للمواد الخام الرخيصة من ناحية أخرى. وقد وفرت إعادة توزيع العالم والبحث عن المستعمرات الأساس الاقتصادي للحرب العالمية الأولى.
وبعد الحرب، وبشكل خاص في ألمانيا، تزايدت الدعوة إلى إنشاء سوق داخلية أوروبية أكبر. وكان الكونت كودنهوف كاليغري، أول من اقترح تحويل ألمانيا إلى أوروبا الألمانية الكبرى. واطلق في عام 1923، "مفهومه الشامل لأوروبا". ولم يكن بأي حال من الأحوال مشروع سلام، بل كان مشروعاً إمبريالياً مصمماً لبرلين، بموجبه تمتد أوروبا من بيتسامو في فنلندا إلى كاتانجا في الكونغو. أوروبا ألمانية عظيمة، بإمبراطورية استعمارية عظيمة. ولم ينجح الكونت، وفي النهاية حاول هتلر استخدام العنف والهمجية لغزو القارة لصالح نسخته الخاصة من "أوروبا الجديدة"، أو "أوروبا المجنونة "، وبعد ستين مليون ضحية، فشل المشروع الفاشي أيضا.
إن الامم الأوروبية التي خرجت لتوها من سجن النازية لا تنوي التخلي عن استقلالها المستعاد لصالح نوع جديد من المغامرات الأوروبية. والواقع أن الدافع الحاسم وراء توحيد أوروبا يأتي من مكان آخر، من واشنطن على وجه الخصوص. ففي بريتون وودز، الحدث الاقتصادي الأبرز في القرن العشرين، أصدرت الولايات المتحدة مرسوماً يقضي بأن تتم التجارة العالمية من الآن فصاعداً بالدولار. والواقع أن الأميركيين يريدون سوقاً أوروبية تكون مفتوحة أمامهم بالكامل لحركة لرأس المال والسلع. وهتفت واشنطن: "عاشت أوروبا!"، وبواسطة خطة مارشال، تمكن الأميركيون من حل أزمة صادراتهم وربط أوروبا برأس المال الأميركي.
واشنطن هي التي تفرض الشروط التي يتعين على ألمانيا بموجبها أن تعود إلى الاقتصاد العالمي. ويرى الأميركيون أن ألمانيا لا ينبغي لها أن تكون ضعيفة إلى الحد الذي يجعلها فريسة للشيوعيين. ويتعين على ألمانيا أن تتمكن من تصدير الفحم والصلب من منطقة الرور مرة أخرى، ولهذا الغرض تأسست الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1951.
إن تكامل الدول الأوروبية لا يهدف إلى منع الحرب. فمنذ البداية، يتعلق الأمر بمشروع تحت مظلة البنتاغون، في إطار استراتيجية عسكرية مضادة للاتحاد السوفييتي. واراد الأميركيون إعادة الجيش الألماني إلى العمل، وإن كان ذلك باستخدام المعدات الأميركية، وفي إطار حلف شمال الأطلسي. وكان الهدف في نهاية المطاف استعادة منطقة النفوذ السوفييتي.
من الصعب على الفرنسيين والبريطانيين والهولنديين والبلجيكيين أن يستوعبوا حقيقة مفادها أن واشنطن تعمل بالفعل على إعادة الألمان إلى زيهم العسكري. لقد تعيّن على الدول الأوروبية أن ترضى بدور الشريك الأصغر للولايات المتحدة. ففي بريتون وودز (1944) أصبح الدولار العملة العالمية، وفي الهند الصينية تلقى الاستعمار الفرنسي هزيمة ثقيلة (1954)، وفي قناة السويس تعرضت بريطانيا وفرنسا للإذلال (1956).
منذ البداية، كانت فكرة الوحدة الأوروبية استعمارية. وكانت أربع من الدول الأعضاء الستة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، بما في ذلك فرنسا وبلجيكا، لا تزال دولاً استعمارية، ولا تحتوي معاهدة روما لعام 1957على فقرة واحدة حول إنهاء الاستعمار. على

العكس من ذلك، ووفقًا لخريطة الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك، كانت غالبية الأراضي الأوروبية تقع في أفريقيا. نعم، لقد كان الرئيس الغاني كوامي نكروما على حق حين قال: "إن الاستعمار الجديد في الفترة الفرنسية يندمج الآن في الاستعمار الجديد الجماعي للسوق الأوروبية المشتركة".

وسواء كانت الطموحات الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة للقوى الأوروبية تقدم نفسها باعتبارها "بعثات حضارية"، أو "بعثات مدنية"، أو "بعثات جيوسياسية"، فإن جوهرها لم يتغير قط: الدول الإمبريالية القديمة تسعى إلى شكل جديد للحفاظ على مجد الماضي. فمنذ عام 1957 وحتى اليوم، خاضت "أوروبا السلام" الحروب من الكونغو في عهد لومومبا إلى الإبادة الجماعية في رواندا، ومن ليبيا إلى التدخلات العديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن العراق وأفغانستان إلى يوغوسلافيا السابقة. كلا، لم يكن الاتحاد الأوروبي قط قوة من أجل السلام.

الجيوستراتيجية واقتصاد الحرب

وفق رئيسة المفوضية الأوروبية، أوزولا فون دير لاين، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن يصبح "لاعبا جيوسياسيا" رئيسيا، وأن الفوضى والأزمات تجبر الاتحاد على "تعلم التحدث بلغة القوة". "تعلم التحدث بلغة القوة"، وكأن القوى الأوروبية لم تفعل ذلك من قبل. ذكرت فون دير لاين هذا في الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي في تشرين الثاني 2019. أي قبل أكثر من عامين من الغزو الروسي لأوكرانيا.

منذ الحرب في أوكرانيا، أصبح "الجيو سياسية" الشعار السائد في الاتحاد الأوروبي، و"اقتصاد الحرب" هو شعار اليوم. لقد كان رئيس المجلس الأوربي شارل ميشيل صادقا، حين قال في المؤتمر السنوي لوكالة الدفاع الأوروبية في تشرين الثاني 2023: "لقد كسرنا عددًا لا يحصى من المحرمات منذ غزو روسيا لأوكرانيا. لقد فعلنا ما كان أمرا لا يمكن تصوره قبل بضعة أسابيع فقط: الشراء المشترك للمعدات العسكرية، واستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي لدعم الزيادة في إنتاجنا العسكري، وتمويل البحث والتطوير المشترك في مجال الدفاع. كل هذا دون تغيير المعاهدات"، وهنا ينتهي الاقتباس من الرئيس الأوروبي. لقد استخدمنا غبار الحرب في روسيا لتجاوز جميع المحرمات.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفق حالياً 326 مليار يورو على الأسلحة، أي ما يعادل 1.9 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. وقبل عشر سنوات، كان الانفاق 147 مليار يورو. لقد تضاعف الانفاق خلال اقل من عقد. ولكن هذا لا يكفي، كما يقسم مفوض دفاع في الاتحاد الأوربي، رئيس الوزراء الليتواني السابق أندريوس كوبيليوس، الذي يريد أن تتوسع صناعة الدفاع بشكل أكبر من خلال القروض المواتية من البنك المركزي الأوروبي وصناديق الثروة السيادية. وعندما يتعلق الأمر بتمويل آلة الحرب، فلا ينقصنا الإبداع.

ولكن لماذا لا تحصل المستشفيات في أوروبا على قروض ميسرة من البنك المركزي الأوروبي؟ ولماذا لا تحصل المدارس في أوروبا على الدعم من أدوات خارج الميزانية مثل مؤسسة السلام الأوروبي؟ يجيب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي السابق، جوزيف بوريل، قائلاً: "الجميع، بما في ذلك أنا، يفضلون دائماً الزبدة على المدافع، ولكن بدون المدافع الكافية، قد نجد أنفسنا قريباً بدون زبدة أيضاً". المزيد من الأسلحة، تلك هي "الجيوستراتيجية" التي أعاد الاتحاد الأوروبي اختراعه، الجيوستراتيجية تعني "أولوية السياسة الخارجية والأمنية"، والتي أصبحت جميع المجالات الأخرى تابعة لها، من الآن فصاعدا.

إن وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس من الحزب الديمقراطي الاجتماعي يتحدث بصراحة عن الحاجة إلى جعل ألمانيا "جاهزة للحرب" مرة أخرى، ضد "الأجيال التي أفسدها السلام" وكأنها امتياز غير مستحق أن ينشأ المرء ويشيخ دون رعب القصف والخوف من الحرب. وبسرعة فائقة، تتم عسكرة المجتمع بأكمله. من إعلانات شركة راينميتال (من اكبر شركات انتاج السلاح) في محطات الحافلات وملاعب كرة القدم إلى رسائل الجيش الالماني على علب البيتزا. وفي بعض الولايات الألمانية، ينص القانون على السماح للجنود بالتدريس في الصفوف المدرسية، ولا يحق للمدارس منعهم. ومن الآن فصاعداً، من المفترض أن يستغل "يوم المحاربين القدامى" السنوي على ترسيخ التفكير العسكري في الحياة اليومية. ويجري التحضير للحرب عملياً. وشملت المناورات الأخيرة لحلف الناتو في عام 2024، والتي أطلق عليها "المدافع الثابت"، 90 ألف جندي من 32 دولة "لإظهار قدرة الحلف على إجراء عمليات معقدة متعددة المجالات ودعمها على مدى عدة أشهر، عبر آلاف الكيلومترات من الشمال العالي إلى وسط وشرق أوروبا، وتحت أي ظروف.

"بقدر ما كانت الحرب في أوكرانيا مأساوية"، هكذا كتبت صحيفة اتحاد رجال الأعمال الألمانية هاندلسبلات في آب 2024، "فإن شركة انتاج السلاح راينميتال ورئيسها التنفيذي أرمين بابرجر أصبحا ثريين بسببها". ويظهر بابرجر في الصفحة الأولى تحت عنوان "رجل الدبابة". ولا يقتصر التهديد الروسي على بيع المعدات العسكرية، بل إن التهديد الذي يشكله ترامب نفسه يفعل الشيء نفسه. ويوضح الرئيس التنفيذي لشركة الدفاع البلجيكية سيينسكو: "أفضل شيء يمكن أن يحدث لأوروبا هو انتخاب ترامب" وبينما يخاف السكان من

النصائح بشأن معدات البقاء على قيد الحياة، فإن مصنعي الأسلحة يحسبون أرباحهم.

حرب ضد الطبقة العاملة

"بشكل عام، فإن الإنفاق على الدفاع يعني إنفاقا أقل على أولويات أخرى"، كما أوضح مارك روته لأعضاء البرلمان الأوروبي. الرجل الذي ترك هولندا في حالة من الفوضى السياسية، تحت رحمة المهرج اليميني المتطرف خيرت فيلدرز، هو الآن السكرتير العام لحلف الناتو. ويريد من جميع البلدان الاعضاء أن تخصص، من الآن، 3,5 في المائة من إجمالي ثرواتها للحلف.

وهو يعرف أين يجد هذه الأموال ايضا. استمع إليه يقول "كمعدل، تنفق الدول الأوروبية ببساطة قرابة ربع دخلها الوطني على معاشات التقاعد والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. نحن بحاجة إلى جزء صغير من هذه الأموال فقط، لتعزيز الدفاع". هكذا تسير الأمور. يخبر زعيم الناتو أعضاء البرلمان بأن الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي يجب أن تذهب إلى الحرب. وأوضح خبير اقتصادي بلجيكي على شاشة التلفزيون العام "لجعل الأمر ملموسًا إلى حد ما، فإن المبلغ المطلوب يعادل خفض جميع المعاشات التقاعدية بنسبة 20 في المائة".

لا يجب علينا أن نتخلى عن معاشات التقاعد فقط، بل إننا نضحي بكل شيء، بكل شيء حقا، من أجل التحول إلى العسكرة. لفقد دفن الاتحاد الأوروبي "صفقته الخضراء". فالعشرة مليارات يورو التي كانت مخصصة لصندوق السيادة، وهو الرد الأوروبي على قانون خفض التضخم الأميركي، تقلصت إلى مليار ونصف المليار يورو فقط.

لقد قيل لواشنطن إن ألمانيا لابد أن تصبح مركزاً للحرب في الشرق، والبلد التي يتم من خلالها نقل القوات والمعدات. واليوم يطالب دعاة الحرب بتقليص حق الإضراب في السكك الحديدية، وإلغاء ساعات العمل الثابتة لعمال السكك الحديدية، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وأي خدمات عامة يمكن أن تشارك في الجهود العسكرية في أي مكان. ليس، حقوق النقابات العمالية وحدها التي تتعرض للضغط، بل إن حرية التعبير تتعرض للضغط أيضاً. ويتظاهر دعاة الحرب بأنهم دعاة السلام، ويتهمون نشطاء السلام بأنهم نوع من الطابور الخامس "للعدو". وهذه الآلية تُستخدم اليوم في عدد من البلدان ضد كل من يرفع صوته ضد الإبادة الجماعية في غزة والتواطؤ الإجرامي للدول التي تدعمها بالسلاح.

في اثناء ذلك، تضحي الدول الأوربية حتى باقتصادها على مذبح الحرب. لقد كان أحد أعظم أعمال التدمير الذاتي في العقود الثلاثة الماضية، وربما الأعظم، هو فك ارتباط الصناعة الألمانية والأوروبية بالغاز الروسي؛ وهو انتصار تاريخي لواشنطن يمكن أن يربط أوروبا من الآن فصاعدًا بالغاز الصخري الامريكي الباهظ الثمن والملوث. كانت هزيمة فرضتها على نفسها الدول الأوروبية حيث ما تزال أسعار الغاز والطاقة اليوم أغلى بأربع مرات من مثيلتها في الجانب الآخر من المحيط. علاوة على ذلك جاءت حقيقة أن الاحتكارات الكبرى في مجال الغذاء والتوزيع والنقل أساءت استغلال الحرب لرفع أسعارها بحثًا عن أقصى هوامش الربح. كانت النتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

في حين تعلن الحكومات عن خطة تقشف تلو الأخرى، ليس هناك سقف للإنفاق العسكري. تنفق دول حلف الناتو الـ 32 على الدفاع أكثر من ثمانية اضعاف ما تنفقه روسيا، وليست هناك نهاية لفواتير المعدات العسكرية، وبشكل خاص باهظة الثمن منها، مثل شراء طائرة إف-35 الأمريكية، والتي من شأنها أن تربط بلدنا بالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي لسنوات. تكلف الدبابة بضعة ملايين يورو. وتكلف قذيفة واحدة من نظام الدفاع الجديد 100 ألف يورو.

إن النظام الذي ينفق مليارات الدولارات لإشباع جوع صناعة الأسلحة، في حين ينزلق ملايين الناس إلى بنوك الطعام، ويضطرون إلى الجمع بين وظيفتين أو ثلاث وظائف، ولا يستطيعون تحمل تكاليف رعاية والديهم أو أطفالهم، هو نظام فاسد حتى النخاع.

الاتحاد الأوربي يغوص في المستنقع

كان يعتقد بأن الاتحاد الأوروبي سوف ينشأ، ذات يوم، على غرار ألمانيا التي تحولت إلى دولة قومية: أولاً اتحاد كمركي، ثم ببطء، عبر صراعات وتضارب مصالح، نحو الوحدة السياسية. ولكن الدول القومية الأوروبية لم تنجح قط في التغلب على تناقضاتها الداخلية. والواقع أن الخطوات نحو التكامل تأتي بضغط خارجي. وفي الوقت نفسه تسود الفوضى.

قبل ست سنوات، في عام 2019، كان هناك قدر من التفاؤل لا يزال سائدا بين الطبقة الحاكمة بشأن إمكانيات الاتحاد الأوروبي وبرامج مثل الصفقة الخضراء. واليوم، تحاول رئيسة المفوضية فون دير لاين تجنب الكساد الجماعي، من خلال الحديث التحفيزي والاتفاق العام على الدفاع المشترك. والآن أصبح المحور الشرقي لألمانيا وبولندا ودول البلطيق متحالفا بشكل كامل مع الولايات المتحدة ويدافع عن اتحاد يركع عند أقدام واشنطن.

إن اقتصاد منطقة اليورو لا ينمو بأكثر من1 في المائة سنويا. والمتوسط لا يتجاوز2 في المائة. وإذا رفع ترامب الرسوم الكمركية على الواردات، فسوف تتأثر أوروبا أيضا. وقال ترامب خلال مراسيم تنصيبه "الاتحاد

الأوروبي سيئ جدا معنا، لذا فسوف يتعرض لفرض رسوم كمركية. إنها الطريقة الوحيدة".

إن الاقتصاد الألماني، وهو الاقتصاد الأكبر، يعاني منذ عامين من الركود، وهو يراوح بانتظار إجراء انتخابات مبكرة، على أمل أن يتمكن شخص ما من إحياء الصناعة الألمانية. أما الاقتصاد الفرنسي، فهو في طريق مسدود سياسيا تماما. فقد قيد ماكرون نفسه، بواسطة حكومة الأقلية بأغلال لوبان. أما الحكومة الهولندية فتراوح في تنفيذ أهواء خيرت فيلدرز. وإيطاليا، ثالث أكبر اقتصاد في أوروبا، فهي تحت قيادة جورجيا ميلوني، التي تريد أن تصبح صديقا مقربا لدونالد ترامب. وفي النمسا أيضا، يبدو أن الباب مفتوح أمام حزب الحرية اليميني المتطرف.

لقد أصبحت أوروبا متشبثة على نحو متزايد بسلاسل حلف الناتو وواشنطن، وكلما ازدادت هذه السلاسل كلما قل عدد الزعماء الأوروبيين. أين هم الزعماء الأوروبيون؟ أين هم زعماء الدول؟ إنهم ليسوا هنا، ولن تشهد أوروبا، في وقت قريب، لحظة أخرى شبيهة بلحظة ديغول. لا تزال فرنسا تعتبر نفسها دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي تمتلك أسلحتها النووية. ولكن في الوقت نفسه، اضطرت الإمبريالية الفرنسية إلى عض الرمال في منطقة الساحل (اشارة الى طرد الفرنسيين من بلدان الساحل)، وتواجه باريس صرخة شعبية من مارتينيك إلى مايوت، وقد تم خداع الفرنسيين في صفقة أوكوس، والتي انتهت باستيراد استراليا الغواصات النووية من المملكة المتحدة، وكل ما تبقى لباريس هو المطالبة بقيادة سياسة في الاتحاد الأوروبي الدفاعية.

ولكن شركة راينميتال والمؤسسة السياسة الألمانية تريدان أيضا ان تصبحا زعيمين للقوة الجيوسياسية الأوروبية الجديدة. وعلى هذا فإن التناقضات بين ألمانيا وفرنسا تظل قوية، سواء في مجال الطاقة أو في مجال التطور العسكري. وبدون تكامل أعمق جديد، سوف يستمر الاتحاد الأوروبي في الضعف أو التفكك. ولكن هناك تناقضات عميقة حول كل خطوة نحو تكامل أكبر، حول إنشاء "إيرادات خاصة" أم لا، حول إنشاء سندات اليورو لتوزيع الدين، حول التعريفات الكمركية على المنتجات الصينية، حول الاستقلال عن مشروع الدفاع الأوروبي، وما إلى ذلك. ولن يفشل ترامب في اللعب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد بدأ إيلون ماسك بالفعل في القيام بذلك. إن الاتحاد الأوروبي يكافح من أجل البقاء، ولكن مع كل خطوة جديدة يغرق في المستنقع أكثر وأكثر. إن هذا الاتحاد هو اتحاد الأزمة والحرب، وهو ليس "قابلاً للإصلاح". إننا في حاجة إلى أوروبا مختلفة تماما.

التعبئة ضد العسكرة والشوفينية

ولنعد بالزمن إلى الوراء قليلاً. ففي أواخر تموز 1914، اجتمع زعماء الحركة التعاونية الاشتراكية القوية في بلجيكا في قاعة الرقص في فورويت في غينت، والتي كانت قد افتتحت للتو. وسمح الزعيم الاشتراكي لويس بيرتراند لنفسه لفترة وجيزة بمقاطعة مناقشات مؤتمر التعاونيات لاعلان اندلاع الحرب العالمية الأولى. واقترح على المؤتمر تبني اقتراح يطالب "الشعوب بالسعي إلى تجنب شبح الحرب الذي من شأنه أن يدمر الأعمال التعاونية"، فتمت الموافقة على الاقتراح، واستمرت المناقشة بشأن أرباح الأسهم والشراب والخل. ولم يأت أحد على ذكر كارثة الحرب، التي ستؤثر أيضاً على بلجيكا بعد بضعة أيام.

إن الحكاية التي تعني الكثير، نجاح حزب العمال البلجيكي، الذي كان يُعرف آنذاك (في بداية القرن العشرين) باسم الحزب الديمقراطي الاجتماعي في بلجيكا، في بناء نفسه كحزب قوي للطبقة العاملة، بفضل قوة نقابية ضخمة وخبرة ثلاثة إضرابات عامة كبرى، ربما كانت أول إضرابات عامة في العالم. ومن بين الطرق التي اكتسب بها حزب العمال البلجيكي موطئ قدم بين الطبقة العاملة الشابة، هي التعاونية الاشتراكية "فورويت"، التي تم تأسيسها حول المخبز حيث يمكن للمرء الحصول على خبز رخيص وجيد. في نهاية المطاف، أصبح الحفاظ على التعاونيات هو الأساس لحزب العمال، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كانت الامور تُرى في ضوء ذلك. ليحدث أي شيء طالما لم يتم تدمير تعاونيتنا. لم تكن التعاونية هي التي دمرت فقط، بل حياة عدد لا يحصى من أبناء العمال والفلاحين الذين تم طحنهم في مفرمة اللحم الصناعية. لقد أصبحت الحرب العالمية الأولى المحطة الأخيرة لحياة ملايين الشباب الذين لم يبدأوا حياتهم بعد.

في الإضراب العام الكبير الذي نظّم في آذار 1913، والذي شارك فيه أكثر من 400 ألف عامل، لم يتم التطرق لأي شيء تقريباً عن الشوفينية والعسكرة، ولا عن التهديد بالحرب الوشيكة. ولكن هذه القضية كانت مطروحة على جدول أعمال كل مؤتمرات الأممية الثانية تقريبا، حيث كان حزب العمال البلجيكي ممثلا فيها. وقد اتفق المشاركون في المؤتمر على حشد الجماهير ضد النزعة العسكرية والشوفينية والحرب. وزعم مندوبو الأممية الثانية أن الحرب العالمية المقبلة سوف تكون إمبريالية، وأنها تدور حول تقسيم العالم، والغزو والاستيلاء على المستعمرات، وأن العمال والفلاحين العاديين سوف يدفعون الثمن. ولكن قيادة حزب العمال البلجيكي كانت في الوقت نفسه متعاطفة مع الدولة البلجيكية إلى الحد الذي جعلها تصوت دون تحفظ لصالح تمويل الحرب. ما الفائدة من أن تكون الطرف الأفضل

في توزيع الأرباح والشراب والخل إذا كان كل ذلك سيضيع في حرب مدمرة؟

الجواب الأول: يجب أن يكون حزب الطبقة العاملة أفضل ممثل لملح وزيت الطبقة العاملة، وبالتالي يجب أن يتم الاعتراف به من قبل الطبقة العاملة. سواء كان الأمر يتعلق بالمعاشات التقاعدية أو الأجور، أو ظروف العمل أو ظروف المعيشة، أو أسعار الإسكان أو الطاقة، أو أسرّة الأطفال أو رعاية المسنين، يجب أن يشارك حزب الطبقة العاملة في السياسة الطبقية.

وهذا يعني إجراء استطلاعات الرأي، الاستماع إلى الناس، جمع المقترحات، واتخاذ الإجراءات، وتحقيق التغيير مع الناس. سنة بعد اخرى، مهما تغيرت الاجواء. هذا هو العمل الأساسي، ولا يمكنك أن تتجاهل هذا العمل. ولا يمكنك استبداله بجميع أنواع "التصريحات" حول الطبقة العاملة، أو "القرارات" هنا وهناك. عليك أن تفعل ذلك. إنه الأساس، لكنه ليس كافياً.

الاشتراكية بدلا من الحرب

إن الغضب يحتدم في صفوف الطبقة العاملة، سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة. ان الناس غاضبون، ويشعرون بأن أحداً لا يسمعهم ولا يراهم ولا يمثلهم، وهم على حق. ولا ينبغي لنا أن

نخاف من الغبار المتطاير، ومن دوامة الآراء التي تذهب في كل الاتجاهات، لأن الناس لم يُمنحوا أي فضاء للتحليل.

لا ينبغي على الماركسيين أن يخشوا الأوقات العصيبة المقبلة، بل ينبغي لهم أن يروا الإرادة اللازمة للتغيير الجذري فيغتنموها. والقوى التي تكون على استعداد أفضل، ستكون في أفضل وضع لمواجهة هذه الصدمات. هذا ما علمتنا إياه نعومي كلاين في كتابها "عقيدة الصدمة" (أسطورة انتصار اقتصاد السوق الحرة عالميًا بطريقة ديمقراطية، وتكشف أفكار ومسارات المال، وخيوط تحريك الدمى وراء أزمات وحروب غيّرت العالم في العقود الأربعة الأخيرة، وتسمي الكاتبة هذه السياسات بسياسة "المعالجة بالصدمة")، وهي محقة في ذلك. نحن لسنا مجرد متفرجين على ما يحدث، بل نحن في وسط فترة من التاريخ، ويجب أن نكون القوة الدافعة لتوجيه الصدمات في الاتجاه الصحيح.

أعتقد أننا بحاجة إلى بناء مشروع برؤية بعيدة المدى، وليس مجرد التركيز على الشهر أو العام المقبل. مشروع لتطوير أحزاب عمالية للنضال من أجل الاشتراكية - مشروع مليء بالثقة. إن بناء حزب يتطلب الوقت والجهد الهائل والانضباط وفن الاستراتيجية والتكتيكات. ولكن هذا ممكن إذا تحلينا بالصبر والقدرة على غرس الثقة في العمال داخل الحزب، وإذا استثمرنا في التعليم والوحدة، وإذا كنا شجعانا في طرح قناعاتنا القوية.

إن النضال الاجتماعي الاقتصادي شيء واحد، ولكنه ليس كافياً. ومن المهم بنفس القدر تسييس هذا النضال وتوعية الناس بالواقع الذي نعيش فيه. إن التناقض بين العمل ورأس المال هو تناقض منهجي، تناقض متأصل في الرأسمالية نفسها. ففي سعيها إلى تحقيق أقصى قدر من الربح، تؤدي الرأسمالية إلى الصراعات والأزمات والحروب. إن الانهيار المناخي، وأزمة الغذاء، وأزمات الديون الساحقة، والحروب الاقتصادية والعسكرية، والاستغلال، والتفاوت العالمي، كلها عوامل تهز كوكبنا حتى النخاع. والرأسمالية لا تستطيع أن تقدم حلاً للتحديات الكبرى التي تنتظرنا. والاشتراكية وحدها القادرة على ذلك.

إن الناس يريدون أن يكونوا جزءاً من موجة التاريخ. بل إن الناس يريدون أن يخلقوا هذه الموجات بأنفسهم وهم قادرون على ذلك. ليس من أجل تحريك الفاصلة، بل من أجل تغيير العالم. ويتلخص الأمر في نشر هذه الفكرة. ويتعين على اليسار أن يسعى إلى الفوز وأن يهدف حقاً إلى الفوز، ولا أحد ينضم إلى الخاسرين.

إن المشروع المجتمعي الذي يتبناه أنصار ترامب، أو بولسونارو، أو أنصار حزب فوكس الاسباني، أو غيرهم من أنصار حزب البديل من أجل ألمانيا لا يقدم أي شيء للطبقة العاملة. إنه مشروع تقسيم وغزو، ومشروع كراهية وعنصرية، ومشروع عسكرة واستبداد مصمم خصيصا للطبقة الحاكمة. لماذا نترك الطبقة العاملة لأنصار اليمين المتطرف في هاملن؟ (نسبة الى اسطورة زمار مدينة هاملن الالمانية في القرون الوسطى) الطبقة العاملة هي طبقتنا؛ وهذا هو المكان الذي يجب أن نكون فيه، العمل، التنظيم، رفع الوعي، التعبئة، والسقوط، والنهوض مرة أخرى. إن نموذجنا المجتمعي هو نموذج تحرير العمل. إنه الإجابة الإيجابية الوحيدة القادرة على توجيه غضب الطبقة العاملة في اتجاه بناء. كل شيء يعتمد علينا، على قدرتنا على اغتنام الفرص الجديدة، وعلى ثقتنا في قدرة الناس على التعبئة والتنظيم والسعي إلى منظور اشتراكي.

الحرب الثقافية الباردة

اجرى تشاو دينجتشي (وهو باحث مساعد في معهد الماركسية، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ورئيس تحرير دراسات الاشتراكية العالمية) حواراً مع غابرييل روكهيل (المدير التنفيذي لورشة النظرية النقدية وأستاذ الفلسفة في جامعة فيلانوفا في بنسلفانيا والذي نشر خمسة كتب هامة، كان آخرها "الحرب العالمية الفكرية: الماركسية في مواجهة صناعة النظرية الإمبريالية")، حول أيديولوجية النخبة اليسارية الغربية وتطورها من معاداة الشيوعية وسياسات الهوية إلى الأوهام الديمقراطية والفاشية. وقد تضمن الحوار تحليلاً عميقاً قام به روكهيل لحملة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الهادفة لنشر الإيديولوجية الإمبريالية والرأسمالية المستترة من خلال مؤسسات المثقفين الغربيين. وكيف يستمر هذا الوضع بين المثقفين حتى يومنا هذا. نُشرت هذه المقابلة في الأصل باللغة الصينية في المجلد الحادي عشر من دراسات الاشتراكية العالمية في عام 2023. كما نشرت في مواقع يسارية مختلفة، والاستعراض الحالي يعتمد على النسخة المنشورة في Monthly Review

المصدر: Gabriel Rockhill and Zhao Dingqi , Imperialist Propaganda and the Ideology of the Western Left Intelligentsia, Monthly Review, Dec. 1 , 2023.

في البداية يسأل **دينجتشي** عن الأنشطة التي أدارت من خلالها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "الحرب الباردة الثقافية" مرّكزاً على دور مؤتمر الحرية الثقافية التابع للوكالة. وفي اجابته على السؤال، يشير **روكهيل** الى أن وكالة المخابرات المركزية، إلى جانب وكالات الدولة الأخرى ومجندي الشركات الرأسمالية الكبرى، قد شنت حربًا باردة ثقافية متعددة الأوجه بهدف احتواء الشيوعية ودحرها وتدميرها في نهاية المطاف، ورصدت لذلك موارد كبيرة وغطت بها مساحات واسعة من الأرض، دون أن تحقق دائماً انتصارات مهمة، لأنها ببساطة تحاول فرض نظام عالمي معادٍ للأغلبية الساحقة من البشر. ويضرب لذلك مثلاً بالأستاذ الجامعي الكوبي راؤول أنطونيو كابوتي، الذي جندته الوكالة من أجل زعزعة الاستقرار في كوبا عبر التأثير على المثقفين والكتاب والفنانين والطلاب، وكيف قام بخداع مجنّديه وفق ما ذكر في كتابه الصادر في العام 2015 وعمل لصالح المخابرات الكوبية.

هيمنة على الإعلام

ووصف روكهيل مؤتمر الحرية الثقافية، الذي تأسس في عام 1950 وتم الكشف عنه كواجهة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عام 1966، بأحد أهم مراكز الحرب الباردة الثقافية، الذي خصص للترويج لكل المثقفين المعادين للماركسية، وكانت له مكاتب في خمس وثلاثين دولة، وحشد جيشًا من حوالي 280 موظفًا، ونشر أو دعم حوالي خمسين مجلة مرموقة في جميع أنحاء العالم، ونظم العديد من المعارض الفنية والثقافية، فضلاً عن الحفلات الموسيقية والمهرجانات الدولية. وخلال فترة وجوده،

خطط أو رعى أيضًا حوالي 135 مؤتمرًا وندوة دولية، وعمل مع ما لا يقل عن 38 مؤسسة، ونشر ما لا يقل عن 170 كتابًا. وقامت خدمة الصحافة التابعة له والتي تدعى Forum Service، ببث تقارير مجانية باثنتي عشرة لغة ولستمائة صحيفة وخمسة ملايين قارئ، معتمدة على ميزانية بلغت 19.5 مليون دولار بحسابات 2023. وأشار روكهيل الى الصندوق الدولي الكبير للموسيقى والإعلام والبرامج الثقافية، التابع للمؤتمر، والذي قام بتمويل ما لا يقل عن 400 صحفي أميركي عملوا سراً لصالح وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي 1952 و1977، إضافة الى أكثر من 800 منظمة إخبارية وإعلامية وأفراد، حسب تحقيق أجرته في عام 1977 صحيفة نيويورك تايمز، التي عمل مديرها آرثر هايز سولزبرجر مع الوكالة خاصة في نظام البث الإذاعي كولومبيا (سي بي إس). ويشمل الأمر أيضاً مجلات مثل تايم، التي يملها هنري لوس، و لايف وفورتشن وسبورتس إلستريتد، وباقي الصحف والاذاعات التي كان مراسلوها يضخمون

بعض الأخبار أو يأجلون نشرها أو يعتمون عليها أو يلغوها حسب ما تشاء الوكالة. ويوضح روكهيل كيف سيطرت وكالة المخابرات المركزية على نقابة الصحف الأميركية وعلى حوالي 2500 كيان إعلامي في جميع أنحاء العالم ووضعت ضباطًا في خدمات صحفية أخرى، مثل LATIN وReuters وAssociated Press و United Press International. ويذكر روكهيل بأن هذه العملية استمرت في العصر الرقمي، حيث يحتل مشغلو الاستخبارات الرئيسيين مناصب رئيسية في فيسبوك، وإكس (تويتر)، وتيك توك، وريديت، وجوجل.

هيمنة على الفنون

ويوضح روكهيل بأن وكالة المخابرات المركزية متورطة بشكل عميق في عالم الفن، حيث روجت للفن الأمريكي، وخاصة التعبيرية التجريدية ومشهد الفن في نيويورك، في مواجهة الواقعية الاشتراكية، ومولت معارض فنية وعروضا موسيقية ومسرحية ومهرجانات فنية دولية وغير ذلك في محاولة لنشر ما تم الترويج له باعتباره الفن الحر للغرب. وقد عملت الوكالة بشكل وثيق مع مؤسسات فنية كبرى في هذه المساعي، ومنها على سبيل المثال متحف الفن الحديث (MoMA)، الذي اداره الضابط السابق في الوكالة توماس دبليو برادن، وزميله نيلسون روكفلر، وكذلك رينيه دارنونكورت، الذي عمل لصالح الوكالة في زمن الحرب بأميركا اللاتينية، وجون هاي ويتني وجوليوس فليشمان، العميلان السابقان في مكتب الخدمات الاستراتيجية التابع للوكالة. وكان ويليام إس بالي، رئيس شبكة سي بي إس وأحد الشخصيات الرئيسية في برامج الحرب النفسية الأميركية، عضواً في مجلس أعضاء البرنامج الدولي لمتحف الفن الحديث. وقد وثق ماثيو ألفورد وتوم سيكر مشاركة وزارة الدفاع في دعم ـ بحقوق الرقابة الكاملة والمطلقة ـ ما لا يقل عن 814 فيلماً، منها 37 فيلماً لصالح وكالة المخابرات المركزية الأميركية و22 فيلماً لصالح مكتب التحقيقات الفيدرالي. وفيما يتصل بالبرامج التلفزيونية، بلغ إجمالي عدد البرامج التي قدمتها وزارة الدفاع 1133 برنامجاً، ووكالة المخابرات المركزية 22 برنامجاً، ومكتب التحقيقات الفيدرالي 10 أفلام. ويخلص روكهيل الى أن هذه الأنشطة وغيرها تفضح الكثير من سمات الحرب الدعائية الأمريكية على القلوب وعلى العقول، التي تواصلت ضد الاتحاد السوفيتي وتتواصل اليوم ضد روسيا والصين.

الصراع الفكري

وينتقل **دينجتشي** للسؤال عن السبب الذي كان يدفع بعملاء وكالة المخابرات المركزية لقراءة النظريات النقدية الفرنسية لميشيل فوكو وجاك لاكان وبيير بورديو وآخرين. فيجيب **روكهيل** بأن الحرب العالمية الفكرية كانت إحدى الجبهات المهمة في الحرب الثقافية ضد الشيوعية، بهدف تشويه سمعة الماركسية وتقويض الدعم للنضالات المناهضة للإمبريالية، فضلاً عن الاشتراكية القائمة بالفعل. وكانت أوروبا الغربية أهم ساحة لهذه الحرب، بسبب عجز واشنطن عن تدجين شعوبها، مثل ايطاليا وفرنسا، اللتين كانتا تتمتعان بأحزاب شيوعية قوية ونابضة بالحياة، فعمدت للتسلل إلى الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمنافذ الإخبارية والمعلوماتية الرئيسية وأنشأت جيوشاً سرية، زودتها بالفاشيين، ووضعت خططاً للانقلابات العسكرية إذا وصل الشيوعيون إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع (وقد تم تنشيط هذه الجيوش لاحقاً في استراتيجية التوتر بعد عام 1968، فقد ارتكبوا هجمات إرهابية ضد السكان المدنيين وألقوا باللوم فيها على الشيوعيين). كما دعموا إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة وشبكات دولية لإنتاج المعرفة كانت مناهضة للشيوعية، وتروج المثقفين الذين كانوا معادين بشكل علني للمادية التاريخية والجدلية، وتشهر باليسار. ويعّد روكهيل النظرية النقدية الفرنسية نتاجاً للإمبريالية الثقافية الأمريكية، واداة لمحاربة سارتر والهيغلية والماركسية، وحظيت بترويج كبير داخل أوربا وفي أمريكا بشكل كبير. ففي عام 1966 افتتح عصر النظرية الفرنسية بمؤتمر عقد في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور، مولته مؤسسة فورد، التي كانت تشارك في تمويل مركز الدراسات الاجتماعية مع وكالة الاستخبارات المركزية ولها علاقات وثيقة بجهود الوكالة الدعائية، بمبلغ 36 ألف دولار (339 ألف دولار اليوم)، وقامت مجلتا تايم ونيوزويك بالدعاية له، وهو أمر غير معتاد تقريباً في مثل هذه البيئات الأكاديمية.

ويرى روكهيل بأن المؤسسات الرأسمالية ووكالة الاستخبارات المركزية سعت إلى تعزيز أشكال جديدة من النظرية التي يمكن تسويقها باعتبارها متطورة ونقدية ـ وإن كانت خالية من أي مادة ثورية ـ من أجل دفن الماركسية باعتبارها من الماضي، والإنغماس في الانتقائية الثقافية البرجوازية وتحشيد الألعاب النارية الخطابية من أجل خلق ثورات متخيلة في الخطاب لا تغير شيئاً في الواقع. ويسوق روكهيل مثلاً بورقة بحثية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عام

1985، تكشف عن سرورها بمساهمات البنيوية الفرنسية، فضلاً عن مدرسة الحوليات والمجموعة المعروفة باسم الفلاسفة الجدد في "هدمهم النقدي للتأثير الماركسي في العلوم الاجتماعية".

ويعرب روكهيل عن اعتقاده بأن النظرية الفرنسية تعيد تأهيل وتعزيز أعمال مناهضي الشيوعية مثل فريدريك نيتشه ومارتن هايدجر، وبالتالي تحاول بشكل خفي إعادة تعريف الراديكالية باعتبارها رجعية جذرية. وعندما يتعامل المنظرون الفرنسيون مع الماركسية، فإنهم يحولونها إلى خطاب واحد بين خطابات أخرى، والتي يمكن ـ بل وينبغي ـ أن تختلط بخطابات غير ماركسية ومعادية للديالكتيك مثل علم الأنساب النيتشوي، والتدمير الهايدجري، والتحليل النفسي الفرويدي، وما إلى ذلك. ولهذا السبب يزعم العديد من هؤلاء المفكرين ملكية "ماركس الخاص بهم"، الأمر الذي ينتج عنه الوهم بأنهم ماركسيون أو ماركسيون بطريقة ما.

ومع ذلك، فإن الميل السائد هو استخراج عناصر محددة للغاية من أعمال ماركس بشكل تعسفي يفترضون أنها تتوافق مع أسلوبهم الفلسفي الخاص. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع ماركس الأدبي الشبح الذي يتبناه ديريدا والذي يتسم بعدم القدرة على الحسم، وماركس الذي يتسم بالتجوال واللاإقليمية عند دولوز، وماركس المضاد للديالكتيك عند جان فرانسوا ليوتار. وبالتالي فإن خطاب ماركس يعمل، بالنسبة لهم، كمؤنة داخل المطبخ البرجوازي، يمكن الاستعانة بها بشكل انتقائي لتطوير أسلوبهم الخاص وإعطائه هالة من الاتساع والجذرية.

مدرسة فرانكفورت

وحول مدرسة فرانكفورت يجيب **روكهيل** بأنها نشأت كمعهد ماركسي للبحوث الاجتماعية، في جامعة فرانكفورت وبتمويل من رأسمالي ثري، لكنه ابتعد بشكل متزايد عن المادية التاريخية والصراع الطبقي عندما تولى ماكس هوركهايمر إدارة المعهد في عام 1930، وراح يلعب دوراً أساسياً في تأسيس ما يُعرف بالماركسية الغربية، وبشكل أكثر تحديداً الماركسية الثقافية، ورفضوا الاشتراكية القائمة بالفعل وحاولوا أن يجدوا قرابة لها بالفاشية، حتى أيّد هوركهايمر الحرب الأميركية في فيتنام، وأتفق مع صاحبه ادورنو في دعم الغزو الإمبريالي لمصر عام 1956 واصفاً ناصر بالزعيم الفاشي الذي يتآمر مع موسكو. وفيما شارك هوركهايمر في مؤتمر واحد على الأقل من المؤتمرات الرئيسية للاتحاد الشيوعي، نشر أدورنو مقالات في مجلات مدعومة من وكالة المخابرات المركزية، وتلقى تمويلًا واسع النطاق من مؤسسة روكفلر والحكومة الأمريكية، بما في ذلك لدعم عودة المعهد إلى ألمانيا الغربية بعد الحرب (ساهم روكفلر بمبلغ 103695 دولارًا في عام 1950، أي ما يعادل 1.3 مليون دولار في عام 2023). كما عمل خمسة من الأعضاء الثمانية في الدائرة الداخلية لهوركهايمر في مدرسة فرانكفورت كمحللين ودعاة للحكومة الأمريكية ودولة الأمن القومي. وأخيرًا، لم يغير تطور مدرسة فرانكفورت إلى الجيل الثاني (يورجن هابرماس) والثالث (أكسل هونيث، ونانسي فريزر، وسيلا بن حبيب، وما إلى ذلك) على الإطلاق من توجهها المناهض للشيوعية.

سياسات الهوية

وحين سأل **دينجتشي** عن دور ووظيفة سياسات الهوية والتعددية الثقافية السائدة حالياً في اليسار الغربي، أجاب ر**وكهيل** على إن هذه السياسات مظهر معاصر للثقافة التي ميزت لفترة طويلة الإيديولوجية البرجوازية، فبدلاً من الاعتراف بأن الهوية العرقية والقومية والإثنية والجنسانية والجنسية وغيرها من أشكال الهوية هي هياكل تاريخية تنوعت بمرور الوقت ونتجت عن قوى مادية محددة، يقومون بتطبيعها ومعاملتها باعتبارها نتاجاً لا جدال فيه للدوائر السياسية.

وتعمل هذه المفاهيم على إخفاء القوى المادية العاملة وراء هذه الهويات، فضلاً عن الصراعات الطبقية التي دارت حولها، وذلك لخدمة الطبقة الحاكمة وقادتها ممن أُجبروا على الاستجابة لمطالب إنهاء الاستعمار والنضالات المادية المناهضة للعنصرية وللبطريركية، دون معالجة الأساس المادي للاستعمار والعنصرية والقمع الجنسي.

ورغم النسخ المختلفة مع سياسة الهوية العاملة، فإن المنظرين الذين يعملون ضمن المعايير المثالية للتفكيك لا يقدمون أبداً تحليلاً مادياً وجدلياً لتاريخ العلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي أنتجت هذه الفئات كمواقع رئيسية للصراع الطبقي الجماعي. كما أنهم لا ينخرطون في التاريخ العميق لنضال الاشتراكية القائمة بالفعل بشكل جماعي لتحويل هذه العلاقات. ولكن بدلاً من ذلك، يميلون إلى الاستعانة بالتفكيك ونسخة منزوعة التاريخ عملياً من علم الأنساب الفوكوي للتفكير في العلاقات بين الجنسين، وهم في أفضل الأحوال يتجهون نحو التعددية الليبرالية حيث يتم استبدال الصراع الطبقي بالدفاع عن مصالح الجماعات.

وعلى النقيض من ذلك، فإن التقليد الماركسي ــ كما أظهر دومينيكو لوسوردو ـ له تاريخ عميق وغني في فهم الصراع الطبقي. وهذا يعني أنه يشمل الصراع

حول العلاقة بين الجنسين والأمم والأعراق والطبقات الاقتصادية (ويمكننا أن نضيف الجنسيات). وبما أن هذه الفئات اتخذت أشكالاً هرمية محددة للغاية في ظل الرأسمالية، فقد سعت أفضل عناصر التراث الماركسي إلى فهم أصلها التاريخي وتحويلها جذرياً. ويمكن ملاحظة ذلك في النضال الطويل الأمد ضد العبودية المنزلية المفروضة على النساء، فضلاً عن المعركة للتغلب على التبعية الإمبريالية للأمم وشعوبها العرقية. وقد أظهر علماء مثل لوسوردو، الموقع الطليعي الذي تبوأه الشيوعيون في هذه الصراعات الطبقية للتغلب على الهيمنة الأبوية، والتبعية الإمبريالية، والعنصرية، من خلال الذهاب إلى جذور هذه المشاكل: العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

لقد سعت سياسات الهوية، كما تطورت في البلدان الإمبريالية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة، إلى دفن هذا التاريخ من أجل تقديم نفسها كشكل جديد جذري من أشكال الوعي، وكأن الشيوعيين لم يفكروا حتى في قضية المرأة أو القضية القومية/العرقية. وبدلاً من الاعتراف بهذه القضايا كمواقع للصراع الطبقي، فإنهم يميلون إلى استخدام سياسات الهوية كإسفين ضد سياسات الطبقات. وإذا قاموا بأي لفتة نحو دمج الطبقة في تحليلهم، فإنهم يختزلونها عمومًا في مسألة الهوية

الشخصية، وليس علاقة الملكية البنيوية. وبالتالي فإن الحلول التي يطرحونها تميل إلى أن تكون ظاهرية، بمعنى أنها تركز على قضايا التمثيل والرمزية، بدلاً من التغلب على علاقات العمل المتمثلة في العبودية المحلية والاستغلال المفرط العنصري، وبالتالي فهم غير قادرين على إحداث تغيير كبير ومستدام لأنهم لا يذهبون إلى جذر المشكلة. إن الهوياتيين - كما قال أدولف ريد - سعداء للغاية بالحفاظ على العلاقات الطبقية القائمة، بما في ذلك العلاقات الإمبريالية بين الأمم.

وقد ساهمت سياسات الهوية بشكل كبير في تقسيم اليسار نفسه إلى جزر منعزلة تتصارع حول قضايا هوياتية محددة، بدلاً من الوحدة الطبقية ضد عدو مشترك، مقسمة العمال والمضطهدين حسب أجناس وجنسيات وأعراق ودول ومجموعات دينية محددة. إن أيديولوجية سياسات الهوية هي في الواقع، على مستوى أعمق كثيراً، سياسات طبقية برجوازية تهدف إلى تقسيم الشعوب العاملة والمضطهدة في العالم من أجل حكمها بسهولة أكبر. ويجب أن نلاحظ، أن الثقافة السياسية السائدة والتي تشجع عقلية العشيرة جنبًا إلى جنب مع الفردية التنافسية، يمكن أن تدفع البيض والرجال لتقديم أجنداتهم الخاصة باعتبارهم "ضحايا" للنظام. وبالتالي فإن سياسات الهوية الخالية من التحليل الطبقي قابلة تمامًا للتبديلات اليمينية وحتى الفاشية.

ويستذكر روكهيل لينين فيقول بأنه شخّص مبكراً جذور الإيديولوجية الحديثة في اليسار الجديد والشوفينية الاجتماعية كواحدة من الأدوات الإيديولوجية الرئيسية للإمبريالية، والتي استُخدمت لإنجاح استراتيجية فرّق تسد لتقسيم البلدان المستهدفة من خلال تعزيز الصراعات الدينية أو العرقية أو الوطنية أو العنصرية أو الجنسانية من جهة، وكمبرر مباشر للتدخل الإمبريالي في شؤون الشعوب المستعبدة. ويدعو روكهيل الى إدراك الانفصال التام بين السياسة الرمزية البحتة للهوية والواقع المادي للصراعات الطبقية، كي لا توفر الأولى غطاءً رقيقًا للإمبريالية.

مهّرج

ويسأل **دينجتشي** عن السبب الذي دفع **روكهيل** لتسمية سلافوي جيجيك بالمهرج في بلاط الرأسمالية، فيجيب بأن جيجيك هو نتاج لصناعة النظرية الإمبريالية. أن العمال في العالم الرأسمالي يواجهون صراعات مادية حقيقية للغاية من أجل التوظيف والإسكان والرعاية الصحية والتعليم والبيئة المستدامة وما إلى ذلك من قضايا تميل إلى تثوير الناس واقترابهم من الماركسية لأنها تشرح في الواقع العالم الذي يعيشون فيه، والصراعات التي يواجهونها، وتطرح حلولاً واضحة وقابلة للتنفيذ. ولكي يُمنع ذلك يجري الترويج لنسخة سلعية للغاية من الماركسية تحرف جوهرها الأساسي، وتحولها إلى علامة تجارية عصرية تباع مثل أي سلعة أخرى، بدلاً من إطار نظري وعملي جماعي للتحرر من المجتمع الذي تحركه السلع.

جيجيك نموذج مثالي لهذا المشروع من نواح عديدة. فهو مخبر أصلي مناهض للشيوعية نشأ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وشارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الليبرالي السلوفيني ودعم العملية الوحشية للعلاج بالصدمة الرأسمالية التي أدت إلى انحدار كارثي في مستويات المعيشة لغالبية السكان وأيّد الخصخصة والتكامل في المعسكر الإمبريالي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لقد سخر هذا المهرج من جهود التصدي للاستعمار الجديد في أفريقيا واصفاً الانتفاضات المناهضة له بأنها أسوأ حتى من الاستعمار الجديد الفرنسي، ودعم انتفاضة الميدان الأوكرانية التي حملت الفاشيين الى الحكم، إنه من محبي الفاشية المتنكرين في زي الشيوعية.

أمريكا اللاديمقراطية

ويسأل **دينجتشي** عما إذا لم تكن الولايات المتحدة ديمقراطية يوماً، فيجيب **روكهيل** بالإيجاب من الناحية الموضوعية، لأنها تأسست كجمهورية، وكان الآباء المؤسسون المزعومون معادين للديمقراطية علناً. وهذا واضح من أوراق الفيدرالية، والملاحظات التي سجلت في المؤتمر الدستوري لعام 1787 في فيلادلفيا، والوثائق التأسيسية للولايات المتحدة، فضلاً عن الممارسة المادية للحكم التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

لقد تأسست الديمقراطية في الأصل في مستعمرة المستوطنين، ولم يُمنح السكان الأصليون، الذين يشار إليهم في إعلان الاستقلال باسم "الهنود المتوحشين عديمي الرحمة"، اي دور، وكذلك للعبيد من أفريقيا أو النساء وحتى العمال البيض العاديين. في نهاية المطاف، لم يجرِ المؤتمر الدستوري انتخابات شعبية مباشرة للرئيس أو المحكمة العليا أو أعضاء مجلس الشيوخ. وكان الاستثناء الوحيد هو مجلس النواب. ومع ذلك، فقد حددت الهيئات التشريعية للولايات الشروط، والتي كانت تتضمن على الأغلب حيازة الممتلكات كأساس لحق التصويت، فالديمقراطية كانت تعبيراً ملطفاً عن الحكم البرجوازي الأوليغارشي.

وعموماً، كان هناك قرنان ونصف من الصراع الطبقي في الولايات المتحدة، وكثيراً ما فازت القوى الديمقراطية بتنازلات كبيرة للغاية من الطبقة الحاكمة، وتم توسيع نطاق الانتخابات الشعبية ليشمل أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس، على الرغم من أن الهيئة الانتخابية لم تُلغَ بعد ولا يزال قضاة المحكمة العليا معينين مدى الحياة، وتم توسيع حق الانتخاب ليشمل النساء والأميركيين من أصل أفريقي والأمريكيين الأصليين. وهذه مكاسب رئيسية ينبغي، بطبيعة الحال، الدفاع عنها وتوسيعها وجعلها أكثر أهمية من خلال الإصلاحات الديمقراطية العميقة للعملية الانتخابية والحملات الانتخابية بأكملها. ومع ذلك، وبقدر أهمية هذه التطورات الديمقراطية، فإنها لم تغير النظام العام للهيمنة البلوتوقراطية.

في دراسة بالغة الأهمية تستند إلى تحليل إحصائي متعدد المتغيرات، أظهر مارتن جيلينز وبنجامين آي. بيج أن "النخب الاقتصادية والمجموعات المنظمة التي تمثل مصالح الأعمال لها تأثيرات مستقلة كبيرة على سياسة الحكومة الأميركية، في حين أن المواطنين العاديين ومجموعات المصالح القائمة على الجماهير لديهم تأثير ضعيف أو ليس لديهم تأثير مستقل على الإطلاق". هذا الشكل البلوتوقراطي من الحكم ليس فعالاً محلياً فحسب، بل وأيضاً دولياً، حيث تحاول واشنطن فرض شكلها المناهض للديمقراطية أينما استطاعت، وتدخلت – حسب بحث لويليام بلوم - للإطاحة بأكثر من خمسين حكومة أجنبية، أغلبها كانت منتخبة ديمقراطياً. ومن الجدير بالذكر أخيراً، أن وجود بعض الحقوق الديمقراطية الرسمية في ظل حكم الأغنياء يشكل انتصاراً كبيراً للعمال، وهو انتصار لا ينبغي لنا أن نقلل من أهميته بأي حال من الأحوال.

حرية التعبير في العالم البرجوازي

وحول ذلك يقول **روكهيل** بأن الإيديولوجية البرجوازية تسعى لفصل مسألة حرية التعبير عن مسألة السلطة والملكية، وبالتالي تحويلها إلى مبدأ مجرد يحكم تصرفات الأفراد المعزولين. ويسعى هذا النهج إلى استبعاد أي تحليل مادي لوسائل الاتصال والتعتيم على مسألة من يملكها ويسيطر عليها، وبالتالي نقل التحليل بالكامل من الواقع الاجتماعي إلى العلاقة المجردة للنشاط الفردي.

هذه هي حالة أغلب الناس الذين يعيشون في العالم الرأسمالي، فمن حيث المبدأ، يمكنهم التعبير عن آرائهم الفردية بأي طريقة يرغبون فيها. ولكن في واقع الأمر، سوف تصبح هذه الآراء غير ذات صلة إلى حد كبير إذا لم تتوافق مع وجهات النظر التي يرغب أصحاب وسائل الاتصال في بثها. ولن يُمنحوا ببساطة منصة. ولأن الطبقة الحاكمة تتمتع بسلطة هائلة على وسائل الاتصال لدرجة أنها أقنعت العديد من الناس بأن الرقابة غير موجودة، فقد يكون من الممكن قمع هذه الآراء علناً أو حظرها في الظل دون أن ينتبه عامة الناس إلى ذلك.

وإذا كانت وجهات النظر المخالفة للرأسمالية قادرة على كسب جمهور واسع والبدء في بناء قوة حقيقية، فإن الطبقة المالكة والدولة البرجوازية قادرة تماماً على التعامل معها، ولديها كما نعرف تاريخ طويل في إلغاء حرية التعبير لتدمير أعدائها الطبقيين. ويمكننا أن نذكر قوانين الأجانب والتحريض على الفتنة، ومداهمات بالمر، وقانون سميث، وقانون ماكاران، وعصر مكارثي، أو الحرب الباردة "الجديدة" وما حدث مع روسيا بعد حرب أوكرانيا كأمثلة. إن الحق في حرية التعبير الذي تدافع عنه البرجوازية يعادل حرية الطبقة الحاكمة في امتلاك وسائل الاتصال حتى تتمكن من تحديد الآراء التي تستحق التضخيم والنشر على نطاق واسع، وتلك التي يجب تهميشها أو التعتيم عليها.

الفاشية الجديدة

ويستفهم **دينجتشي** من **روكهيل** عن السبب الذي دعاه لاعتبار أنماط الحكم الفاشية جزءًا حقيقيًا وحاضرًا

للغاية مما يسمى بالنظام العالمي الليبرالي، فيجيب بأن حكومة الولايات المتحدة

اعادت تأهيل عشرات الآلاف من النازيين والفاشيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومُنح العديد منهم ممراً آمناً إلى الولايات المتحدة من خلال عمليات مثل "بيبر كليب" وتم دمجهم في مؤسساتها العلمية والاستخباراتية والعسكرية (بما في ذلك حلف شمال الأطلسي ووكالة ناسا). كما دمج العديد من الآخرين في الجيوش السرية في مختلف أنحاء أوروبا، وكذلك في شبكات الاستخبارات الأوروبية وحتى الحكومة (مثل المارشال بادوليو في إيطاليا). وتم توجيه آخرين إلى أمريكا اللاتينية أو الى أماكن أخرى من العالم. وفي حالة الفاشيين اليابانيين، أعادتهم وكالة المخابرات المركزية إلى السلطة إلى حد كبير، فاستولوا على الحزب الليبرالي وحولوه إلى نادٍ يميني لقادة اليابان الإمبراطورية السابقين. وقد شاركت هذه الشبكة العالمية من المناهضين للشيوعية المخضرمين في حروب قذرة وانقلابات وجهود زعزعة الاستقرار والتخريب وحملات الإرهاب. وإذا كان صحيحًا أن الفاشية هُزمت في الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التضحية الهائلة بنحو سبعة وعشرين مليون سوفييتي وعشرين مليون صيني، فليس من الصحيح على الإطلاق أنها تم القضاء عليها، بما في ذلك داخل ما يسمى بالديمقراطيات الليبرالية. قد يميل المرء إلى القول، كما يزعم المعلقون الليبراليون التقدميون في بعض الأحيان، إن الولايات المتحدة تدعم أشكالاً فاشية من الحكم في الخارج، لكنها تعمد في الداخل للمحافظة على الديمقراطية على الجبهة الداخلية. ولكن هذه المزاعم ليست صحيحة.

ويشير روكهيل الى أنه عمل في كتابه "الفاشية والحل الاشتراكي"، على تطوير تفسير يشكك في النموذج السائد للدولة الواحدة التي لا تملك – إذا لم تكن في حرب أهلية مفتوحة – سوى نمط واحد من الحكم في نقطة زمنية معينة. وبرأيه يحتاج التحليل المادي التاريخي دائما إلى أخذ ثلاثة أبعاد مميزة في الاعتبار: التاريخ والجغرافيا والطبقية الاجتماعية. ومن المهم في هذا الصدد فحص اوضاع جميع السكان وليس فقط أولئك الذين يشغلون نفس الشريحة الطبقية مثل المعلقين الليبراليين. أليس السكان الأصليون المعزولون في محميات تسيطر عليها وتشرف عليها الدولة

الأمريكية، هدفا للإرهاب العنصري للشرطة وما زالوا يقاتلون من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية الأساسية، الا ينطبق الشيء نفسه على شرائح من الفقراء والطبقة العاملة من السكان الأميركيين من أصل أفريقي، وكذلك المهاجرين، ممن يكافحون من أجل البقاء، ويتعرضون للقمع الحكومي وشبه الحكومي، رغم نظام الحقوق والتمثيل الديمقراطي. فلماذا إذن نفترض أنهم يعيشون في ظل ديمقراطية؟

إن نموذج أنماط الحكم المتعددة جدلي وحقيقة مفادها أن العناصر المختلفة من السكان لا تُحكم بنفس الطريقة. على سبيل المثال، يتمتع أعضاء المجالس الإدارية المهنية في الولايات المتحدة بحقوق ديمقراطية معينة، ويمكن الدفاع بنجاح عن هذه الحقوق في أشكال مختلفة من النضال الطبقي القانوني. لكن أولئك الذين يعيشون تحت وطأة الرأسمالية كسكان مستغلين بشكل مفرط غالباً ما يحكمون بطريقة مختلفة للغاية، وخاصة إذا بدأوا في التنظيم لرفع الجزمات عن أعناقهم، كما كانت الحال مع جاكسون (الذي عُرف بالتنين). إنهم يتعرضون لإرهاب الشرطة وعنفها، وكثيراً ما يتم انتهاك حقوقهم المفترضة دون تمييز، مثل تسعة وعشرين من الفهود السود وتسعة وستين ناشطاً من الهنود الأميركيين الذين قتلهم مكتب التحقيقات الفيدرالي والشرطة بين عامي 1968 و1976. لم يجد المنظرون مثل جاكسون، الذي قضى حياته في السجن ثم قُتل في ظروف مريبة، أي صعوبة في تسمية هذا بالفاشية.

لفهم كيف تعمل الحوكمة حقاً في ظل الرأسمالية، من المهم اتباع نهج جدلي دقيق ينتبه إلى أنماطها المختلفة. تعمل الديمقراطية الليبرالية المزعومة مثل الشرطي الصالح للرأسمالية، حيث تعد بالحقوق والتمثيل للرعايا المذعنين. إن الديمقراطية في حد ذاتها تُستخدَم إلى حد كبير لحكم الطبقات المتوسطة والفئات العليا منها، فضلاً عن أولئك الذين يطمحون إلى ذلك. ويطلق العنان لشرطي الفاشية الفاسد، ليتحكم بشرائح الفقراء والمنتمين إلى عرقيات مختلفة والمستائين، سواء في الداخل أو الخارج. ومن الواضح أن حكم الشرطي الصالح أفضل، والدفاع عن أشكال محدودة من الديمقراطية وتوسيعها، هي أهداف تكتيكية جديرة بالاهتمام (خاصة عند مقارنتها

برعب الاستيلاء الفاشي الكامل على جهاز الدولة). ومع ذلك، من المهم استراتيجيًا أن ندرك أنه - كما هو الحال في استجواب الشرطة - يعمل الشرطي الصالح والشرطي الفاسد معًا من أجل نفس الدولة وبهدف متطابق: الحفاظ على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، بل وتكثيفها، باستخدام جزرة الديمقراطية البرجوازية أو عصا الفاشية.

ظاهرة ترامب

يقول **دينجتشي** بأن كثيرين باتوا يرون في "ظاهرة ترامب" تصاعداً في خطر الفاشية، فهل يتفق روكهيل مع هؤلاء؟

يرى **روكهيل** بأن ترامب كأحد المتطرفين العنصريين البيض والرأسماليين والإمبرياليين المتعصبين قد شجع الفاشية. إن ظاهرة ترامب هي أحد أعراض أزمة أكبر داخل النظام الإمبريالي. فبسبب التطور المستمر لعالم متعدد الأقطاب، وصعود الصين، وإخفاقات الليبرالية الجديدة المالية، وتراجع قوة الدول الإمبريالية الرائدة، فإن الفاشية في صعود كبير في جميع أنحاء العالم الرأسمالي، حتى أدعّت حملة بايدن في عام 2020 بأن مرشحها قادر على إنقاذ البلاد من الفاشية لأنه سيحترم الانتقال السلمي للسلطة وسيادة القانون. ومن المؤكد أن الديمقراطية البرجوازية أفضل بكثير من الدكتاتورية الفاشية المفتوحة، وأن النضال من أجل الأولى ضد الثانية له أهمية قصوى.

ورغم أن الديمقراطية البرجوازية تتسم بالفساد والاختلال الوظيفي والكذب، فإنها تسمح لشرائح معينة من السكان بهامش مهم من المناورة في التنظيم والتثقيف السياسي وبناء السلطة. ومع ذلك، فإن افتراض أن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة يشكل حصنًا ضد الفاشية يعد خطأً فادحًا. فعند توليه منصبه، لم يتخذ بايدن خطوات فورية لوضع ترامب في السجن بتهمة التآمر التحريضي، وعومل الفاشيون على الأرض عمومًا بحذر شديد ولم تتحرك إدارة بايدن بجدية للتراجع عن دولة الشرطة الأمريكية، والعنف العنصري ونظام السجن الجماعي، كما لم تتخذ خطوات كبيرة نحو تفكيك المنظمات والميليشيات الفاشية.

ويمكن لأي شخص على دراية بإجراءات الأمن القاسية المطبقة للاحتجاجات التقدمية في مبنى الكابيتول، أن يدرك بأن القيادة العليا لأجهزة الاستخبارات والجيش والشرطة سمحت - على الأقل - باقتحام مبنى الكابيتول، كما إن وجود خُمس شرطة الكابيتول فقط في الخدمة في ذلك اليوم وعدم تجهيزهم بشكل جيد لمقاومة أعمال الشغب المتوقعة على نطاق واسع، مؤشر آخر، إضافة الى أن القيادة العليا للجيش كانت مسؤولة بشكل مباشر عن تأخير نشر الحرس الوطني، ولم يتم حشد عملاء وزارة الأمن الداخلي بالقرب من مبنى الكابيتول، أي بعبارة اخرى كان هناك تواطؤ من أعلى مستويات الحكومة الأمريكية.

كما لا بد من الإشارة الى أن ما جرى لا يعني أن الأمر كان مؤامرة بالمعنى الغبي الذي روجت له وسائل الإعلام البرجوازية، فلم يكن كل الأشخاص الذين اقتحموا مبنى الكابيتول ممثلين مدفوعي الأجر، فهذه العمليات لا يعلم تفاصيلها سوى عدد قليل من الأشخاص في أعلى سلاسل القيادة فيما يبقى العديد من الأشخاص غير المتعمدين يتصرفون من تلقاء أنفسهم. وهذا يخلق مستوى عاليا من عدم القدرة على التنبؤ وبالتالي يعزز المظهر المرغوب فيه للعمل العفوي من الأسفل، والذي يوفر غطاء لصناع القرار في القمة.

هناك حاجة إلى معرفة المزيد عن النخبة المشغّلة والمنظمة والممولة لاقتحام مبنى الكابيتول والسماح بحدوث ذلك. وحتى تتوفر المزيد من المعلومات، كما هو مرجح بمرور الوقت، نعلم على الأقل أن هذا كان حدثًا مفيدًا للغاية لإدارة بايدن كي يبدو "منقذ ديمقراطيتنا".

تمت إعادة تأهيل ترامب على الفور تقريبًا، بدلاً من وضعه في السجن. ساعدت الدمى الإعلامية لإدارته - أشخاص مثل تاكر كارلسون وأليكس جونز - في بناء رواية صوفية، وفقًا له كان هو وأتباعه ضحايا لمؤامرة حكومية رهيبة. من خلال تقديم نفسه على أنه منشق محب للحرية يعارض الدولة العميقة، فقد أعد نفسه لخوض انتخابات رئاسية أخرى كشخص غريب عنها.

النظرية البديلة

وحول سؤال **دينجتشي** عن كيفية مقاومة الهيمنة الإيديولوجية يجيب **روكهيل** بأن الحفاظ على الهيمنة الإيديولوجية للبرجوازية يتم من خلال السيطرة المذهلة التي تمارس على الجهاز الثقافي، أي نظام الإنتاج الثقافي والتوزيع والاستهلاك بأكمله. يكتب آلان ماكليود: "خمس شركات عملاقة تسيطر على 90 في المائة مما تقرأه أمريكا أو تشاهده أو تستمع إليه"، وهي شركات تعمل بشكل وثيق مع حكومة الولايات المتحدة. هذه هي الظروف الموضوعية للنضال الإيديولوجي، ولكي نحقق أي نجاح يتعين علينا أن نعمل بشكل جماعي، ونحن في احتياج إلى إيجاد السبل الكفيلة باستغلال القوة لصالحنا. وفي كتاب أعمل عليه حاليا مع جينيفر بونس دي ليون، والذي يتناول الثقافة باعتبارها موقعا للصراع الطبقي، ميزنا بشكل استدلالي بين ثلاثة تكتيكات مختلفة. **أولا**، تكتيك حصان طروادة أي استخدام الجهاز الثقافي البرجوازي نفسه ضد نفسه من خلال الاستفادة من بنيته التحتية غير العادية لتمرير رسائل معادية للهيمنة – وبالتالي نشرها على نطاق واسع (وتعد شركة بوتس رايلي مثالا رائعا لشخص نجح في القيام بذلك). و**ثانياً**، تطوير جهاز بديل لإنتاج الأفكار وتداولها واستقبالها. وهناك العديد من المساعي المهمة الجارية على هذه الجبهة، من وسائل الإعلام والمنشورات البديلة إلى

المنصات التعليمية والمساحات الثقافية وشبكات النشطاء والمراكز المجتمعية. إنني وبونس دي ليون منخرطان في ورشة النظرية النقدية/ورشة النظرية النقدية، التي تكرس نفسها لهذا النوع من العمل. و**ثالثاً**، هناك الأجهزة الاشتراكية التي تم تطويرها في البلدان التي استغلت السلطة بعيداً عن البرجوازية. وتوفر الأخبار والمعلومات والثقافة التي تنتجها هذه الأجهزة بديلاً حقيقياً للجهاز الثقافي الرأسمالي. ولنذكر مثالين رئيسيين فقط في نصف الكرة الغربي، حيث تقوم وكالة برينسا لاتينا في كوبا وتيليسور في فنزويلا بعمل بالغ الأهمية.

وفيما يتصل بنوع النظرية الثورية التي نحتاج إليها، فإنني اتفق تماماً مع تشنغ إنفو. فقد زعم بشكل مقنع، متتبعاً ومطوراً أعمال العديد من الآخرين، أن الماركسية إبداعية وتحتاج بانتظام إلى التكيف مع المواقف المتغيرة. وبعيداً عن كونها عقيدة ثابتة، فهي ما أسماه لوسوردو عملية تعلم تتغير مع الزمن. وفي لحظتنا الحالية، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به على هذه الجبهة. ولتسليط الضوء على ثلاث من أكثر القضايا إلحاحًا، نحتاج إلى مواصلة تطوير النظرية الثورية القادرة على فهم الفاشية والحرب العالمية والانهيار البيئي ووقفها. وبما أنني أعيش وأنشط في قلب الإمبراطورية، فسأضيف أنه من الضروري أيضًا تطوير النظرية والممارسة الثورية في هذه المنطقة المحددة، التي كانت حتى الآن محصنة ضد الاستيلاء على السلطة الحكومية.

بشكل عام، فإن النظرية الثورية الأكثر أهمية هي تلك التي تساعد في المهمة المعقدة والصعبة المتمثلة في بناء الاشتراكية. كانت هناك العديد من المفاجآت، وتعلمنا الكثير منذ عام 1917. يبدو الوضع العالمي مختلفًا تمامًا اليوم عما كان عليه في أوج الأممية الثالثة أو أثناء ما يسمى بالحرب الباردة. تعمل البلدان الاشتراكية جنبًا إلى جنب مع البلدان الرأسمالية العازمة على التنمية الوطنية لبناء أطر دولية جديدة تدفع ضد النظام العالمي الإمبراطوري (بريكس +، ومبادرة الحزام والطريق، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، إلخ).

لقد تحدت الانتفاضات الأخيرة في غرب ووسط إفريقيا النظام الاستعماري الفرنسي الجديد في المنطقة وسجن الإمبريالية الغربية. إن فهم النضال من أجل التحرر من الاستعمار والعالم المتعدد الأقطاب الناشئ وتعزيزه، يشكل مهمة نظرية وعملية حيوية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نتمكن من توضيح كيف يمكن أن يشكل الطعن في النظام العالمي الإمبريالي وتطور التعددية القطبية الحجر الأساس لتوسيع المشروع الاشتراكي. وهذه واحدة من القضايا الأكثر إلحاحًا في عصرنا.

حـــــوارات

اليسار في كوبا

في العدد 150 من سردية اليسار الجديد الصادر في 2024، تم نشر مقابلة مع مفكر ماركسي كوبي يدعى ارنستو تيوما، ويعمل أستاذاً جامعياً وباحثاً، صدر له أكثر من 30 كتاباً عن لينين وتروتسكي وروزا ليكسمبورغ، تحدث فيها عن التجديد في هذا البلد، وفيما يأتي نقدم تلخيصاً لما داء في الحوار.

المصدر: Ernesto Teuma, A New Left in Cuba, New Left Review, 150, Nov/Dec 2024

ابتدأ الحديث بالصعوبات التي تعاني منها كوبا ومن أبرزها انقطاعات التيار الكهربائي واعمار ما تدمره الأعاصير الكبرى، فأشار تيوما الى أن البنية التحتية الكوبية متخلفة تقنيًا ويعود تاريخها إلى أواخر السبعينيات والثمانينيات، ولا تملك البلاد المال لاستيراد ما يكفي من الوقود أو صيانة البنية التحتية للكهرباء بشكل صحيح. ويرجع الكثير من اسباب ذلك للمقاطعة المحكمة والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد، وخاصة منذ أوامر ترامب التنفيذية لعام 2019، والتي فرضت قيودًا إضافية على الوقود وقطع الغيار والتقنيات الجديدة. لقد حدثت انقطاعات مماثلة للتيار الكهربائي، مؤخرًا، في أماكن أخرى من القارة، ولكن عندما تجتمع هذه الظروف المناخية السيئة مع العمل على عرقلة انضمام كوبا الى شبكات التجارة الإقليمية والعالمية، فإنها ستؤدي الى كارثة، حيث يفقد الناس الطعام ويصعب عليهم النوم دون تكييف الهواء، وتغلق المدارس ومعظم الشركات الصغيرة، وتعمل المرافق الصحية بطاقة محدودة للغاية، وهي ظروف قاسية بدأت تحدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

نشوء الفوارق الطبقية

وحول ظهور فوارق طبقية في المجتمع تخلق تفاوتاً في قدرة الناس على مواجهة المشكلة، أشار تيوما الى أن ذلك بات أكثر وضوحا بشكل عام، سواء في الاقسام العليا أو السفلى من الطيف. فبعد عملية الانفتاح التي بدأها المؤتمر السادس للحزب في عام 2011، أصبحت سوق الإسكان أكثر مرونة، وبدأ أولئك الذين يستطيعون تحمل التكاليف شراء منازل أفضل وبناء أو تأجير العقارات للشركات الخاصة، كما بدأت المركبات الراقية في الظهور حول هافانا، والتي يستوردها القطاع الخاص، وأصبحت ترى أشياء لم تكن موجودة من قبل، مثل التسول في الشوارع، ووجود المزيد من القمامة في الأحياء المتضررة من نقص النفط وتدهوراً ملحوظاً في بعض الخدمات العامة والضمانات الاجتماعية. كانت هذه الخدمات

عامة في يوم من الأيام، وتشكل الأساس الاجتماعي لطريقة حياة معينة. ولكن مع ارتفاع التضخم والحرمان المادي، أفسح المجال لحلول أكثر فردية، وهي الحلول التي تتوافر لبعض الناس ولكنها لا تتوافر لغيرهم. على سبيل المثال، تسبب نقص الأدوية المضمونة في ازدهار السوق السوداء، ولكن بأسعار لم تكن معروفة حتى قبل خمس أو ست سنوات، بل إن أسعارها تضاعفت ثلاثين مرة عن أسعارها في الصيدليات العامة. ويعكس هذا ديناميكية نموذجية للمجتمعات الرأسمالية، حيث أصبح الوصول إلى السلع والخدمات يعتمد بشكل متزايد على مستوى الدخل ـ وليس على اساس التوزيع العادل للفائض الاجتماعي. وإلى جانب هذا التحول، شهدنا تغيراً في فرص قطاعات واسعة من السكان لتحقيق الرفاهية اعتماداً على الحظ، على التحويلات المالية من أفراد الأسرة العاملين في الخارج، أو على الفرص التي يتيحها القطاع الخاص الجديد.

المؤتمر السادس

وحول الإصلاحات التي اقرها المؤتمر السادس للحزب، بيّن تيوما إنها كانت قد انطلقت منذ أوائل التسعينيات وإن ببطء شديد، حيث كان هناك نقاش مستمر حول القطاع العام، الذي لم يكن ديناميكيًا أو فعالًا كما كان ينبغي أن يكون، وعانى من العديد من أوجه القصور النموذجية للقطاعات المركزية التي تديرها الدولة. وبحلول عام 2008، لم يكن النموذج

الاقتصادي الكوبي أكثر من مجرد خليط من الحلول ومعركة الأفكار في المناقشة الوطنية التي أطلقها فيدل في أواخر عام 1999. وكان هناك نظام عملة مزدوج، مما يسمى بالبيزو القابل للتحويل والذي يستخدمه قطاع مرتبط بالسوق العالمية من خلال الصادرات والتحويلات المالية والسياحة، في حين كان البيزو القياسي مستخدماً في قطاع يضم قدراً كبيراً من النشاط الاقتصادي المحلي في كوبا. وقد تعايشت هذه المجالات وتداخلت إلى حد ما، لكنها ظلت متميزة بشكل أساسي، مع أسعار وأسعار صرف منفصلة. وقد أدى هذا إلى صعوبات في تقييم الكفاءة النسبية للاقتصاد، فضلاً عن المحاسبة والاستثمار. وقد تفكك هذا الخليط بسبب الأزمة المالية في عام 2008، ولم يعد من الممكن إعادة تجميعه.

ويضيف تيوما بأنه جرى في عام 2011 الابتعاد عن نموذج يركز على الدولة لصالح نموذج مختلط، حيث استمر القطاع الحكومي في السيطرة على القطاعات الرئيسية في حين سمح للجهات الفاعلة غير الحكومية، من التعاونيات إلى رأس المال العابر للحدود الوطنية، بتشكيل قطاع خاص جديد. وكانت بذور هذا التحول موجودة بالفعل في التسعينيات، في نظام تلعب فيه الأسعار والرواتب والدخل دوراً أكثر وضوحاً. وقد أثار هذا تساؤلات حول فكرة الاقتصاد الموجه، وقدم حلولاً أكثر تلقائية قائمة على الأسعار والسوق. وكان هناك أيضاً تغيير في من يشارك في الاقتصاد، وكيف يتم تنظيم العمل وكيف يعيد الناس إنتاج أنفسهم على المستوى الفردي. وقد نجح القطاع الخاص، الذي تهيمن عليه السياحة ونشاط التجار الصغار، في تحسين حياة طبقة ضيقة من أصحاب الأعمال والعمال، ولكنه يتألف في الغالب من أنشطة منخفضة القيمة تركز على الفرص النادرة للنمو في البلاد. ولكن في الواقع، لا يزال القطاع الخاص صغيراً، إذ يمثل 10 إلى 12 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يوظف ثلث إجمالي السكان النشطين اقتصاديا، وقد ارتفعت وارداته بشكل كبير على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأصبحت المخاطر المرتبطة بهذا النموذج أكثر وضوحا أثناء الوباء. فخلال فترة الأزمة، بقي موظفو القطاع العام يتلقون نسبة من أجورهم، ما وفّر لهم دخلاً منخفضاً ولكنه منتظم، في حين فقد العديد من العاملين في القطاع الخاص جميع مصادر دخلهم ولم يعد لديهم ما يعتمدون عليه. ورغم تمتعهم ببعض الضمانات الاجتماعية العامة فإن ذلك لم يكن كافيا على الإطلاق. لذا، إذا كان إصلاح عام 2011 ناتجاً عن صدمة خارجية، فقد خلق أيضا صدمات داخلية خاصة به، لأن التحول من نموذج إلى آخر يعني تعرض سبل عيش الناس للخطر خاصة حين لا يكون الرهان على القطاع الخاص مؤكداً.

ويشير تيوما الى أنه في المرحلة الأولى من إصلاح عام 2011 كان يجب إلغاء إعانات الدولة المختلفة والحصص التموينية وتقليص القطاع العام، مع توفير مليون عامل للقطاع الخاص. لكن في النهاية، تراجعت الدولة عن هذه الطموحات، حيث تم تسريح عدد أقل بكثير من العمال وتحقيق تحرر محدود. وقد حدث هذا بسبب مقاومة قطاعات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك العمال والناشطين للتغييرات المقترحة، مما أدى إلى خلق وضع انتقالي، حيث لم تعد لدينا ضمانات النموذج القديم ولا ازدهار النموذج الجديد.

كان صعود القطاع الخاص المحدود جزئيًا وسيلة للخروج من هذه المآزق في خطة الإصلاح. في عام 2021، تم إلغاء البيزو القابل للتحويل، لكن قطاعات من الاقتصاد استمرت في استخدام ترتيب نقدي مختلف، مما يعني أنه، كما في الفترة الخاصة، شهدنا ظهور سوق رمادية وسوداء للعملة الصعبة تعمل عليها بعض شركات القطاع الخاص الآن. ما لدينا إذن هو نوع من الكولاج، مجتمع معقد وغير متجانس، عانى من الصدمات سواء عن قصد، تغييرات مجتمعية نتيجة لاختيارات سياسية متعمدة، أو عن طريق الصدفة، الأعاصير والجائحة وتداعيات الإصلاح. كان التحول مؤلمًا للغاية، لاسيما مع بقاء مبادئ التضامن والمساواة حاضرة جدًا في كيفية عيش الكوبيين العاديين وتصورهم عن كيف يمكن أن يكون عليه المجتمع.

وحول مدى التأثير السلبي للعقوبات الأمريكية والتي شددها ترامب، على عرقلة وإفشال الإصلاحات، أجاب تيوما بالإيجاب، لأنها حدّت من مساحة المناورة أثناء عملية الإصلاح، كعدم القدرة على استخدام الدولار في المعاملات، وتغريم البنوك التي تتعامل مع كوبا، خاصة وأن البلاد وضعت الآن - بشكل سخيف - على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وعرقلة الوصول إلى التكنولوجيات، حيث حُرمت كوبا من أجهزة التنفس الصناعي التي كانت ضرورية لحالات كوفيد الحادة أو تكنولوجيا غسيل الكلى لأنها تحتوي على مكونات وتقنيات أمريكية. وللعقوبات تأثيرات متوسطة المدى، فمن خلال تقليل الموارد المتاحة، يضيق الحصار الأمريكي مساحة التجريب السياسي، لأن القرارات المتخذة في ظروف الأزمة تميل إلى أن تكون تنفيذية للغاية ومحدودة النطاق، فالحصار يفرض أيضًا قيودًا على الخيال والقدرة السياسية. أخيرًا، هناك التداعيات طويلة المدى. إنها أشبه بالتصحر، بمعنى الجفاف التدريجي لقدرة الاقتصاد الكوبي على دعم

نفسه، أو قدرة قطاعات معينة على البقاء. إن الحكومة الكوبية تجبر نفسها على إعطاء الأولوية للاستثمار في بعض المجالات، وبالتالي تهمل مجالات أخرى مثل الإسكان والبنية الأساسية، وتواجه أزمة مماثلة لتلك التي شهدناها مؤخراً في قطاع الطاقة. فقد حاولت السياحة أن تقدم نفسها كمحرك للاقتصاد الكوبي، وهو القطاع الذي يعزز النمو في الأمد المتوسط، وبالتالي فهو يستحق الحماية. كما شهدت الأجور في قطاعي الصحة العامة والتعليم زيادات انتقائية، وهي الزيادات التي لا تتوفر للعاملين في أي مكان آخر في القطاع الحكومي. وفي ظل اقتصاد النقص، غالباً ما تكون القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد محصلتها صفر.

ورداً عن سؤال حول أوضاع المرأة الكوبية أكد تيوما أن تحرير المرأة جزء رئيس من تاريخ كوبا على مدى السنوات الستين الماضية، حيث حررت المرأة نفسها من العمل المنزلي، وأصبحت عاملة، وحققت أشكالاً من المكانة الاجتماعية لم تكن في متناولها من قبل. إن أغلب المعيلين للأسرة هم من النساء، وليس الرجال. ويشغل جيل من النساء في الخمسينيات والستينيات من العمر حاليًا أدوارًا قيادية في المنظمات الاجتماعية، ويشغل العديد منهن مناصب منتخبة.

وحول قدرة الحكومة على تعبئة شعبية في أوقات الأزمات، كما كانت تفعل في الماضي، بيّن تيوما بأن المنظمات الاجتماعية والسياسية قد دعت أعضاءها إلى المساعدة في استعادة الوضع الطبيعي بعد الأعاصير، وتنظيف أحيائهم وإعداد الأرض وجمع الناس التبرعات وأشكال أخرى من المساعدات لتكملة الإغاثة الحكومية. لكن الموارد المتاحة، سواء على المستوى الشعبي أو الحكومي، ضعيفة بعد أن شهد الاقتصاد الكوبي نمواً اقتصادياً سلبياً على مدى السنوات الأربع الماضية إلى جانب ارتفاع التضخم وزيادة الهجرة. وأشار تيوما الى أن ارتباط المجتمع المدني بالمؤسسات العامة مثل لجان الدفاع عن الثورة أو الحزب أو الشباب الشيوعي، قد تغير، جراء صعود القطاع الخاص كفاعل مهم في الاقتصاد وزيادة أسعار السلع الأساسية، وسياسة العمل، وحصة السكان الذين توظفهم، وهو ما أدى إلى تقليص رؤية الدولة وقدرتها على التعامل مع الأزمة، ليس فقط عندما يتعلق الأمر بتعبئة الموارد المادية، بل وأيضاً الناس.

كيف تقارن الأزمة الحالية بالفترة الخاصة؟

لا يمكن تفسير الوضع الحالي بدون النظر إليه من حيث التأثيرات الطويلة الأجل للفترة الخاصة (أوائل التسعينات). بحلول نهاية الثمانينيات، كانت العلاقة مع الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي قد استقرت حيث صار لكوبا دور داخل القطاع الاقتصادي الاشتراكي الدولي، وصارت مجتمعاً مبنياً على الدولة ويعمل من خلالها، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

واتسمت الفترة التي تلت عام 1990 بأزمة ثلاثية:

أولاً، خسرنا 80% من صادراتنا، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35% في عام واحد، وخسرنا بعض شركائنا التجاريين الرئيسيين، فضلاً عن مصادر الوقود والاستثمار وقطع الغيار. وكان الأمر بمثابة صدمة من كل النواحي الممكنة.

ثانياً، لم تعد الدولة قادرة على الاضطلاع بهذا الدور التوسعي، فبدأت في الانسحاب. ولكن ما حدث في كوبا لم يكن مقصوداً، بل كان استجابة للأزمة، لتأمين الأساسيات الاقتصادية على حساب جزء كبير من النسيج الاجتماعي للبلاد.

ثالثاً، كانت هناك أزمة أيديولوجية، أو ربما يكون من الأدق أن نتحدث عنها باعتبارها أزمة إيمان. فقد تبخر المستقبل بمعنى ما. وأدركت كوبا أنها صاغت توقعاتها على أساس عالم لم يعد موجوداً.

وشهدت السنوات الثلاثين التالية سلسلة من المحاولات لحل هذه الأزمات. ولم يعد الاقتصاد الذي تديره الدولة بالكامل فعالاً، وبدأت البدائل في الظهور. كان هناك توسع السياحة في القطاع العام في التسعينيات؛ والانتعاش الاقتصادي الطفيف ولكن المستدام ذاتياً خلال الجزء الأخير من ذلك العقد؛ والعلاقات الثنائية مع فنزويلا بعد وصول هوغو شافيز إلى السلطة. وبعد المؤتمر السادس للحزب في عام 2011، اكتسبت أفكار الاقتصاديين الكوبيين الأكثر كلاسيكية المزيد من الرواج في المناقشات العامة. وعلى الصعيد الإيديولوجي، أصبحت القومية محور الفكر الثوري، في حين تلاشت الماركسية الأرثوذكسية إلى حد ما في الخلفية ــ وإن كانت لا تزال قوية في بعض مجالات الأوساط الأكاديمية وبين المثقفين العموميين. وكانت رؤية كوبا للمستقبل ونظرتها للمنطقة تتجلى بشكل متزايد في مصطلحات وطنية شعبية، على الرغم من أن البلاد ظلت أممية في جوانب أخرى مهمة.

وعموما جمعت كوبا منذ فترة طويلة بين القومية والأممية، فقد مثّلت الإطاحة بباتيستا في عام 1959 انتصار سلالة معينة من القومية الثورية التي تطورت منذ خوسيه مارتي فصاعداً، في إطار صراع مجموعة متنوعة من المشاريع الوطنية، بعضها مرتبط بالإمبراطورية الإسبانية، وبعضها يميل نحو الانضمام للولايات المتحدة، وبعضها الآخر يرتكز لمتغيرات ثورية متجذرة في النضال من أجل الاستقلال.

في أواخر السبعينيات والثمانينيات، تحدث فيدل عن الكوبيين باعتبارهم "أفارقة لاتينيين" بسبب مشاركتهم

العميقة في الحملات الأممية في جميع أنحاء القارة، فضلاً عن المشاركة في أنغولا. خلال تلك الفترة، كانت التأثيرات الأفريقية قوية في الأوساط الأكاديمية، والموسيقى، والثقافة الشعبية، واللغة ـ أعرف العديد من الأشخاص الذين يحملون اسم كينيا والذين ولدوا في ذلك الوقت.

ثم خلال التسعينيات، كان بوسعك أن ترى تطور تيار من النزعة الأممية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي تعزز بفعل المد الوردي. ولكن بوسعك أيضاً أن ترى أنواعاً مختلفة من القومية تبدأ في الظهور بين المثقفين المعادين للثورة، والمعارضين، والكاثوليك، أو المحافظين. في ذلك الوقت، استعاد عدد من المفكرين والشخصيات العامة الذين عاشوا قبل عام 1959 مكانتهم في المجال العام، وفقدت بعض الروايات المتعلقة بالتاريخ الوطني المرتبطة بالثورة قوتها، أو أصبحت غير كافية، بالنسبة لبعض المثقفين.

ثم دعا المؤتمر الرابع للحزب في عام 1991 إلى مناقشة عامة حول الاشتراكية، الاتجاهات التقدمية ـ على سبيل المثال، مناقشة النوع الاجتماعي من حيث البنية الأساسية العامة واقتصاد الرعاية؛ وأتمتة بعض المهام؛ وتأميم الطبخ والتنظيف والغسيل. وبدأ الحزب الشيوعي في تعريف نفسه ليس باعتباره حزب الطبقة العاملة والفلاحين والطلاب والنساء، بل باعتباره حزب الأمة الكوبية، التي كانت أهدافها الرئيسية السيادة والاستقلال والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، كان هناك تطور على عدد من الجبهات الإيديولوجية والتنظيمية والمؤسسية، حيث ألغى المؤتمر الرابع الحظر المفروض على انضمام المتدينين إلى الحزب وأعد إصلاحاً دستورياً رئيسياً أعاد فيه تشكيل مؤسسات كوبا في قالب أكثر ديمقراطية، وجعلها أقرب إلى أجهزة السلطة الشعبية المحلية، في حين حل بعض العناصر التنفيذية والمركزية.

وحول التطورات التي تكمن وراء التحولات الاجتماعية والسياسية الكبيرة في البلاد والتي عكسها دستور عام 2019، الذي صيغ تحت قيادة راؤول ثم طرح للاستفتاء الوطني واعترف بالملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر ووضع حدودًا لفترات الرئاسة والعمر، وحظر التمييز على أساس العرق أو الجنس أو النوع، يشير تيوما الى أن عملية وضع تشريعات جديدة في النظام السياسي الكوبي تتضمن مشاورات جماعية حيث يمكن للجميع ابداء رأيهم، تليها فترة يقوم فيها الخبراء بإجراء تعديلات بناءً على البيانات التي تم جمعها. تمت صياغة الدستور وقانون الأسرة الجديد بهذه الطريقة. كانت هناك حملات وطنية نشطة لصالح وضد قانون الأسرة، حيث عارضه قطاع واسع من المجتمع المحافظ اجتماعيًا، بما في ذلك البعض في المعسكر الثوري، وكذلك فعلت الكنائس الإنجيلية. لكن أيدوه ما يقرب من 70 في المائة من الناخبين. النص الذي يقول بأن "الحب والتضامن هما المحوران اللذان تدور حولهما العلاقات الأسرية"، كان الأكثر إثارة للجدل الذي كشف عن خريطة سياسية للبلاد مختلفة عما رأيناه في الانتخابات البلدية في عام 2022 أو الانتخابات الوطنية بعد بضعة أشهر.

كان قانون الأسرة مشروعًا للدولة وتتويجًا لخمسة عشر عامًا من تعزيز التنوع وحقوق الإنجاب وبرنامج عام لإصلاح قانون الأسرة والقانون المدني. لقد أدى هذا الدستور الجديد إلى تحول كبير في كيفية تنظيم الدولة. فحتى عام 2019، كان الرئيس هو رئيس مجلس الدولة، الذي كان ينوب عن الجمعية الوطنية عندما لم تكن في دورة انعقاد، ومجلس الوزراء، الذي أشرف على الدورة التنفيذية للدولة والوزارات والعديد من المؤسسات الأخرى. والآن، أصبح رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء، ولم يعد دور الرئيس تنفيذياً ولا تشريعياً. يصدر الرئيس تشريعات منفصلة في شكل مراسيم، فضلاً عن تمثيل كوبا دوليًا والتعامل مع الشؤون الخارجية والجيش. لا يوجد مجال كبير للمناورة هنا، لأن هذه هيئات مهنية للغاية ومنظمة جيدًا في قلب الدولة، ولا يمكن لأي فرد أن يمارس عليها سوى القليل من النفوذ. كان هناك تحول نموذجي على المستويات الدنيا والمحلية أيضًا، مع تعزيز الجمعية البلدية للسلطة الشعبية وإصلاحات الحكومة المتوسطة المستوى.

وحول إمكانية المقارنة بين النهج السياسي للجيل الثوري، في عهد فيدل وراؤول، والنهج الذي تتبناه القيادة الجديدة منذ عام 2019 في عهد ميغيل دياز كانيل، أوضح تيوما بأن هناك ثلاثة عوامل رئيسية للتغيير.

أولاً، هناك الحكومة. في عهد فيدل، كانت السياسة الكوبية تقوم على حشد قطاعات مختلفة من السكان بهدف تفكيك الدولة و"التحول إلى مجتمع"، على حد تعبيره. ومع رحيل فيدل، أصبح هذا النموذج مستحيلاً، وكان على راؤول أن يعمل على وضع نموذج سياسي جديد، شكل أكثر استقرارًا للحكومة وعلاقة مختلفة مع السكان. وقد أدى هذا إلى عودة الخبير، أو الموظف، في السياسة الكوبية، وتم ابتكار نظام كامل لإنتاج مثل هذه الشخصيات. كانت الفكرة هي أن هيئة أكثر احترافًا من الإداريين العموميين من شأنها أن تعوض غياب التعبئة الشعبية.

ثانيا، ترشيق الدولة. إغلاق أو دمج الوزارات وإنشاء وزارات جديدة، وإعادة توزيع المسؤوليات والمناصب الإدارية في التسلسل الهرمي. على سبيل المثال، تم تعزيز مكانة مكافحة الفساد، وتحويل مهامها من وزارة عادية الى مجلس اعلى Contraloría General في عام 2009.

ثالثا، سيادة القانون. لا تعتمد التعبئة على شرعية القانون، بل على الدعم الجماهيري لمشروع سياسي معين. ومع ذلك، لكي يعمل هذا النوع الجديد من الدولة الثورية، كان من الضروري أن يؤسس عمل الحكومة على مجموعة من البروتوكولات والمراسيم الفعالة. التغييرات في الاقتصاد، في المؤسسات العامة، في الدولة الكاملة صار يحتاج إلى تدوين. وهذا بدوره غيّر الطريقة التي تعمل بها الشرعية السياسية. في حين استمدت مجموعة فيدل وراؤول شرعيتها من التزامها بالثورة على مدى خمسين أو ستين عامًا، كان على الجيل الأحدث من الكوادر الاعتماد على القانون كمصدر للشرعية، على الأداء السليم للمؤسسات، وتوفير السلع الاجتماعية، والضمانات الشاملة والمفاوضات الناجحة مع القطاعات المختلفة. إذا لم يعد الاقتصاد قادرًا على العمل كما كان من قبل، فلن تتمكن السياسة أيضًا.

لقد تشكلت نظرة دياز كانيل من خلال هذه التغييرات. إنه مهندس وخبير؛ وتعتمد شرعيته على سيادة القانون واستقرار الحكومة. لا تزال السلطة متركزة في مجلس الوزراء والهيئات التشريعية: مجلس الدولة والجمعية الوطنية للسلطة الشعبية. لا يزال الحزب يزود العمود الفقري للنظام. لكن مصدرًا جديدًا للسلطة ظهر أيضًا من حملات قانون الأسرة والدستور: الحركات الاجتماعية المستقلة من كل نوع. هذا النوع من التعبئة الاجتماعية المرئية، مع القدرة على قيادة أعضائها إلى استنتاجات سياسية يمكن أن تؤثر على صنع القرار الوطني، أمر جديد بشكل لافت للنظر. في كوبا، ظلت الثقافة السياسية ثابتة إلى حد ما، في حين تطور المجتمع والاقتصاد وحتى الدولة بطرق مختلفة مهمة. يفهم بعض مسؤولي الحزب والدولة ذلك، لكن آخرين ما زالوا يكافحون من أجل استيعاب هذا التعقيد الجديد، الذي يؤثر بشكل طبيعي على كيفية إدارتهم للتناقضات الاجتماعية والاستجابة للأزمات مثل: احتجاجات عام 2021، والوباء، والأعاصير. بالطبع، هناك فرق كبير بين المطالب الاجتماعية التي تنشأ عن مثل هذه الأزمات، وتلك التي تطالب بها الكنائس الإنجيلية التي تحشد ضد قانون الأسرة.

وعن تطور وسائل الإعلام الرقمية في كوبا يقول تيوما بأنها ظهرت في البلاد في التسعينيات كوسيلة لإنشاء مواقع إخبارية لوسائل الإعلام المطبوعة الرسمية أو الحزبية، مثل جرانما أو ريبيلدي. ولقد تلا ذلك ظهور منشورات إلكترونية جديدة مثل Cubadebate، التي انطلقت في آب 2003، وكان يقرأها المهنيون والأطباء وطلاب الجامعات والعاملون من المستوى المتوسط في الوزارات والمؤسسات. وكان البريد الإلكتروني يستخدم على نطاق أوسع وأقدم كثيراً من شبكة الإنترنت في كوبا، وأصبحت سلاسل البريد الإلكتروني بمثابة منصة لامركزية للمناقشة وتبادل المعلومات. وكان هناك طفرة في التعليم الرقمي في ذلك الوقت أيضاً، وهو جزء مما أسماه فيدل "الثقافة العامة المتكاملة" ومعركة الأفكار. وتأسست جامعة علوم المعلومات في عام 2002؛ وتم تركيب مختبرات الكمبيوتر في كل مدرسة، وتم تحديث برامج هذه الدورات بانتظام. وهذا يعني أن كوبا طورت ثقافة رقمية من دون وصول رقمي واسع النطاق، كان الناس يعرفون كيفية استخدام الكمبيوتر ولكنهم لا يمتلكونه عادة في المنزل.

ولكن في عام 2008، أصبحت المدونات شائعة، أولاً بين الكتاب والصحفيين الأفراد، ثم كسلسلة من المشاريع الجماعية، بعضها ممول من قبل وزارة الخارجية الأمريكية. وسرعان ما وجدت واشنطن فرصة في عالم المدونات لدعم مجموعة من الصحفيين الجدد الذين يدافعون عن تغيير النظام. ولكن كانت هناك تطورات سياسية إيجابية أيضًا، مثل "حرب البريد الإلكتروني" في عام 2008، بقيادة المنظر الأدبي الرائع ديسيديريو نافارو، والتي تضمنت مناقشة عامة حول الثقافة الثورية والتاريخ الثقافي لكوبا منذ الستينيات فصاعدًا، مع التركيز على أحداث Quinquenio gris.

بين العديد من المدونات الثورية في هذا الوقت، كان هناك انتشار لما أسماه فرناندو مارتينيز هيريديا المواقف "الدفاعية": التركيز الضيق على الإمبريالية الأمريكية والحصار مع استبعاد جميع العوامل الأخرى، وأحيانًا مع التلميح السياسي بأن بعض مواضيع المناقشة محظورة. ثم، في الفترة من 2012 إلى 2014، واصلت وسائل التواصل الاجتماعي تطورها جنبًا إلى جنب مع توسع شبكات Wi-Fi العامة. وبعد فترة وجيزة، أتاحت القفزة الكمية للبيانات المحمولة إمكانية الوصول على نطاق أوسع إلى منصات التعبير.

وحول توقعاته للسياسات التي سيتخذها ترامب ووزير خارجيته ماركو روبيو القادم من فلوريدا، ذكر تيوما بأن النهج الأمريكي ما زال "الضغط الأقصى" وهو ما تبنته إدارة بايدن بدلاً من العودة إلى أجندة التطبيع

التي تبناها أوباما، عسى أن تكون وسيلة للخروج من الطريق المسدود الذي تخبطت فيه سياستهم تجاه كوبا على مدى السنوات الخمس والستين الماضية. لقد اعتقدوا أنهم قد يكونون قادرين على حل المشكلة بضربة أخيرة. لقد عززوا نظام العقوبات الأحادي الجانب، محاولين تقييد السياحة والتحويلات المالية، وعرقلة الاستثمار والمعاملات المقومة بالدولار، وترهيب الشركات التي تتعامل مع كوبا في مجالات حيوية مثل البنية الأساسية والإمدادات الطبية - في حين قاموا أيضًا بتمويل التخريب بسخاء، وتوجيه الأموال إلى شخصيات في مجال الإعلام والثقافة الكوبية من شأنها أن تروج لتغيير النظام. كانت هذه طريقة لتكثيف التناقضات داخل المجتمع الكوبي وقمع أي احتمال لتمديد الثورة.

من المؤكد أن ولاية ترامب الثانية ستستمر على هذا المنوال، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الحالية بمساعدة اليمين المتطرف في أمريكا اللاتينية - قادة مثل بوكيلي في السلفادور وميلي في الأرجنتين. إن كوبا تبحر في مياه مضطربة؛ وسوف نحتاج إلى صقل مهاراتنا كبحارة - للتعلم من حطام السفن الماضية وتجنب حطام السفن الجديدة، مع العلم إلى أي مدى يعتمد المستقبل على جهودنا الخاصة. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تهدأ العاصفة.

كما تحدث تيوما عن مجلته الإلكترونية وما واجهه من تحديات تقنية وفكرية لإصدارها. وحول التحديات الأخيرة أشار تيوما إلى وجود شخصيات ماركسية مجددة في كوبا ومنها فرناندو مارتينيز هيريديا، الذي عُرف بقراءة معاصرة لماركس، سجلها في كتابه (الماركسية: نظرية التطور)، صارت نقطة جذب لمجاميع من الشباب المناهضين للرأسمالية، ولقيام بعض منهم بإصدار مجلة تهدف إلى إعادة التفكير في المشاكل التنظيمية للانتقال إلى الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين وتأسيساً على الماركسية النقدية. لقد كان من الضروري تحليل عملية الإصلاح من خلال الاستعانة بالمناقشات الأكاديمية ذات الصلة؛ وتعزيز عمل طيف أوسع من المفكرين الثوريين، بما يتجاوز "الدفاعيين"؛ وإدخال التقليد الماركسي الحر في الفكر النقدي إلى عصر الوسائط الرقمية.

كانت هناك مساحة أوسع للمعارضة وأنواع مختلفة من التفكير النقدي. لقد شهدنا سلسلة من المناقشات والمشاورات المفتوحة، والمناقشات حول الإدارة الاقتصادية، والنظام السياسي، ومعنى الاشتراكية ذاته. وقد تم تحفيز هذا من أعلى، من قبل راؤول نفسه، ولكن تم توجيهه أيضًا من خلال وسائل الإعلام الجديدة. وتزامن ذلك مع التحديات السياسية التي فرضتها إدارتا أوباما وترامب، مع تصعيد الهجوم الإمبراطوري على كوبا في خضم عقد الإصلاح.

وتستهدف مجلة لا تيزا (الطباشير) جمهورًا واسعًا من القراء، وهي تنشر مقالات ومقالات مشتركة بين قراء المجلة وتختص بشؤون الثورة والاصلاح في أمريكا اللاتينية.

****